

كِتَابُ
مَالِيَةِ مَقَرٍّ
مُنْعَمٍ عَلَى الْفِرْعَوْنِ إِلَى الْآنَ
لِلْإِمَامِ
عَمْرٍو طُوسُون

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

لهدية من المؤلف

كِتَابُ
مَالِيَةِ مَصْرٍ
مُنْعَمٌ عَلَى الْفِرْعَوْنِيَّةِ إِلَى الْآنَ
لِلْإِمِيرِ
عَمْرٍ طَوْسُون

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن للفتا العرية علينا حقاً لوأما أن تكون معبرة
عما وقفنا لتأليفه باللغة الفرنسية لسبب تقديمه إلى المجمع
العلمي المصري أو لسبب آخر لأنها لغة وطننا العزيز

ولقد رغب اليها الكثيرون فوق ذلك أن نعرب
هذه المؤلفات فكانوا مرغبين لنا فيما نرغب فيه بل فيما
نراه واجباً علينا للغة البلاد

فبدأنا اليوم بعرب كتابنا (مائة مصر من
عهد الفراعنة الى الآن) راجين أن يقع هذا الصنيع لدى
الناظرين بالضاد موقع القبول

والله نسأل أن يوفقنا إلى تعريب أخواته في القريب
العاجل حتى تتنظم جميعاً في سلك واحد وتخلع عليها اللغة العرية
حلتها الموثقة انه أكرم مسئول ٩

المقدمة

لما بحثنا في الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل في العصر العربي افتتح أمامنا باب آخر للكلام في موضوع الخراج والمساحة المزروعة في مصر في عصورها المختلفة . فوطئنا النفس على كتابة مذكرة أخرى في هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا في الإيرادات في الغالب فحاولنا في مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي :

(١) - الإيرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب

تعبير الكتب العربية)

(٢) - الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) - الخراج والمساحة المفروض عليها

والنقود التي كانت معتبرة في ذلك هي :

١ - التالان في بعض المصور التي قبل الاسلام

٢ - الدينار في العهد الاسلامي

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبرونز .

ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان

من الفضة . وقدره بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنيها مصريا)

وأما الدينار فن الذهب فقط . وهو يساوي ١٥ فرنكا

و ٨٠ ستيا على تقدير صمويل برنارد في كتاب « وصف مصر » عبارة
عن ٦٠٩ مليات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى
٥٩١ مليا . فتوسط التقديرين ٦٠٠ مليون أو ٦٠ قرشا .
وستقدره بذلك

والفروق الشاسعة التي ربما يلاحظها القارئ في عبارات
المؤرخين عن المبالغ الدالة على الإيرادات مبنية على ما ترى على
أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض
الآخر يذكر الباقي فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا
في أن أرقام الإيرادات قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن
أرقام الأتاوة في عباراتهم . على أن من أهم الأسباب في
اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل في ثروته
وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب
اتساع رقعتها بالفتوحات في افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى
وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم
يعنون الإيرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقي لها تدل
على مايجب عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) .
فاضطربنا مرات كثيرة أن ندمج في قسم الإيرادات مبالغ ذكرت
تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هي تواريخ وفياتهم .
اللهم الا إذا وجد مايدل على شئ آخر ؟

القسم الاول

الابرادات

الفصل الاول

عصر الفراعنة

لم تقف على أى مستند فى ذلك العهد يصح الركون
اليه عن المبالغ التى كانت تجبها الفراعنة من
القطر المصرى فى غير المؤلفات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هذا الفراغ ولكن مع
الأسف أثاروا الشكوك بالمبالغ الجسيمة التى ذكروها .
واتنا نذكرها هنا لا لأنها تبين حقيقة مقادير هذه
الابرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارئ عليها لأنه بالطبع
شغوف بالمعرفة وها هى :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس ،

ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب

تسعين ألف ألف دينار (٩٠٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ م) اه

وقال المقرئى فى خططه قلا عن ابن وصيف

شاهج ١ ص ٧٥ من طبعة بولاق وهو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع
وأفرد له فصلاً خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف
دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج. م)
وفى أيام كلكن بن خريتا بن مالىق بن ندراس مائة ألف ألف
دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة
القبط الأولى من مصر وملكها الهالقة اختل أمرها .
وكان فرعون الأول يحبس تسعين ألف ألف دينار
(٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج. م) يخرج من ذلك عشرة آلاف
ألف دينار (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج. م) لمصالح البلد وعشرة
آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك
وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر
والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون
ويكذون لفرعون خمسين ألف ألف دينار
(٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج. م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجيت مصر فى أيام الفراعنة فبلغت تسعين
ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج. م) بالدينار
الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر
الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث
جبات من قح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف
وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج. م)

وذكر الشرف الجواني أنه وجد في بعض الرقاب بالصعيد مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعريضة مبلغ ما كان يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الربان ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج عما يوجه الخراج وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع ما يجب وضعه لحوادث الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالمهم ، من العين أربعة وعشرون ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (١٤٠٠/٦٤٠ ج ٠ م)

ثم قال وقال الحسن بن علي الأسدي :

أخبرني أبي قال - وجدت في كتاب قبلي باللغة الصعيدية مما نقل الى اللغة العريضة أن مبلغ ما كان يستخرج لفرعون مصر بحق الخراج الذي يوجد وسائر وجوه الجبايات لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع ما يجب وضعه لحوادث الزمان رقعا بالمعاملين وتقوية لهم ، من العين أربعة وعشرون ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من جهات مصر (١٤٠٠/٦٤٠ ج ٠ م) وذلك ما يصرف في عمارة البلاد لحفر الخللج واقامان الجسور وسد الترغ واصلاح السبل والساسة ثم في تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة في
البنار وغير ذلك وثمن الآلات وأجرة من يستعان به
من الاجراء لحل الاصناف وسائر نفقات تطريق اراضيهم، من
العين ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج. م). ولما
يصرف في أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحلته والفلبان
وأشياهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم
من الخزان ومن يجرى مجرام وعدتهم مائة ألف وأحد عشر
ألف رجل، من العين ثمانية آلاف ألف دينار
(٤/٨٠٠/٠٠٠ ج. م). ولما يصرف في الأرامل والأيتام
فرضاً لهم من بيت المال وإن كانوا غير محتاجين
إليه حتى لا يتخلو آماهم من بر يصل إليهم، من العين أربعمائة
ألف دينار (٢٤٠/٠٠٠ ج. م). ولما يصرف في كنية
برايهم وأمتهم وسائر بيوت صلواتهم، من العين مائة ألف
دينار (٦٠/٠٠٠ ج. م). ولما يصرف في الصدقات وينادى
في الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر
فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فإذا روى
رجل لم تجر عادته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى
إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل
أمناء فروعون إليه وهنؤه بفرقة المال ودعوا له
بالبقاء والسلامة وأنهم حال الطائفة المذكورة
فيأمر بتغيير شعها بالحنام واللباس ويمد الاسمطة

ويأكلون ويشربون ثم يستلم من كل واحد سبب فاقته فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ما كان وأكثر وان كان عن سوء رأى وضعف تقدير ضمه الى من يشرف عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) فذلك جملة مائتين وفصل في هذه الجهات المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة ألف دينار (٥/٨٨٠/٠٠٠ ج . م) . ويحصل بعد ذلك ما يتسلبه فرعون في بيوت أمواله عدة لثواب النهر وحادثات الزمان ، من العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستائة ألف دينار (٨/٧٨٠/٠٠٠ ج . م) . وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين ألف ألف دينار قال في الوقت الذى أرسل فرعون بويته قح الى أسفل الأرض والى الصعيد فلم يجد لها ماضيا تنزل فيه لشغل جميع البلاد بالعارة . اهـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجاءه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى يوسف عليه السلام وكان وزيرا لفرعون المسمى الريان ابن الوليد) مائة الف الف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ
وقال ابن ابيس في تاريخه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥) :
وكان خراج مصر في أيامه (أى الريان بن الوليد) مائة الف الف دينار في كل سنة (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(١) ملحوظة : — جمنا اللغات القديمة فرجعنا ننقص من هذه اللغة كتابه هـ ديتر

وهناك ملخص ماذكر :-

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
أبو صالح الادنى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى	تدارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
د	كلكن بن خريتا بن مالىق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
د	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
د	الفراخنة	٣٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
د	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
د	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق. م إلى ٣٠ ق. م

لأن المعلومات التى نقلها لنا المؤرخون عن الإيرادات فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا أنها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه
ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة
٢٤٧ ق. م ١٤/٨٠٠ ثلاث أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج. م عدا
١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح

وقال لبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن
الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجيدى^٩ ص ٢٩٣)
إن الارتب عبارة عن ٣٩ ر ٤ من القترات . ولما كان
الاردب المصرى الحبالى يساوى ١٩٨ لرا فلى هذا الحساب يساوى
الاردب ٥ أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح
٣٠٠/٠٠٠ إردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط .
إلا أن رينيه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر
الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٤
من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن .
فيكون ثمن الدخل من الفلال وحدها بناء على
هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(٩) اللاجيدىون Lagides لمرة كان لها بطليموس لانيوس من نواد الاسكندر
لنت تحلية حكم مصر من عام ٣٠٦ ق. م الى عام ٣٠ ق. م ثم بطليموس بنى وحده

الآثار الرومانية المجلد السابع ص ٢٩٣) دخل الغلال ببلغ
٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولما كان الفرق بين هاتين القيمتين ضئيلا
فيستصوب التمويل على متوسطها الذى هو ٩٩/٠٠٠ ج. م
فيكون مجموع الدخل فى عهد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م
وذكر استرابون عن سيرون Cicéron (المجلد ١٧
الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليوباترة بلغ إيراده
السوى فى عام ٥٢ ق. م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج. م)
وقل ديودور عن كتبة السجلات الديوانية فى ذلك
العهد أن الإيرادات بلغت فى عهد هذا الملك أكثر من
٩/٠٠٠ تالان (١/٢٩٩/٠٠٠ ج. م)

ويجب أن نرجح رواية سيرون على رواية ديودور
للسبب الآتى :

ذلك أن ملكا من ملوك البطالسة المتأخرين كان قد
اقترض مبالغ جسيمة من أحد نبلاء الرومان المسمى
راييريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المالية ،
واخذ هذا وسيلة تخلصه مما استدانه من هذا
التيل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على راييريوس
المذكور ، وتطوع للنفاع عنه سيرون (أنظر كتاب
قضية راييريوس ودفاع سيرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيرون نظروا لمركز موكله
لا بد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التي قلبها
ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الأخير لم يمدنا بمعلوماته
إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التي
ذكرها ديودور هي جملة المتحصل من الممولين الاسكندريين
لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الأستاذ ويلكن
Wilcken في كتاب (أوستراكا الفصل الرابع ص ١٤٤)

وذكر شارب Sharp في كتاب (مصر في عصر البطالسة
ص ١٩١) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبي من ميناء
الاسكندرية في الوقت الذي كسدت فيه التجارة الأجنبية
وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التي كانت تسافر
من البحر الاحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبه
الحكومة من الاعمال والخطأ اهـ

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين
اللاجديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجنيه العرب في
عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال
أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتي :

قال لبروزو في كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضي الملك كانت متسعة الأرجاء
لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحي القطر كله . اهـ

وقال في ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر في فلاحها أناس مخصوصون .
وتوزع فيما بينهم حسب منطوق الأمر الملكي كل بحسب قدرته
وقوته . اهـ

وذكر ديودور في المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضي الخصبة الى في حوزة
الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم في فلاحها . اهـ

وقال هنري ماسبيرو Henrie Maspero في كتاب
(مالية مصر في عصر اللاجديين ص ٤٩) :

كان كل شيء في القطر المصري في الزمن القديم من رجال
ومتاع ملوكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت
الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات
ولا الفتوحات أمكنها أن تتزعج شيئا من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا
ويضعون أيديهم على جميع ما يرون منه فائدة لهم ويزيد في ثرائهم .
وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الأرض
والصناعة

وعلى هذا كان في حوزة الملك خاصة ما يقرب من نصف المملكة ، كما كان في حوزته وحده دون سواء جميع التجارة والصناعة تقريبا . فالزيت والجمعة (البيرة) والملح ومعظم الأشياء الهامة التي كانت تستهلك في القطر ، وبالأخص القمح والتبيض والعمل والياب الثمينة الفاخرة التي كانت تصدر إلى الخارج بكيات وافرة ، كل هذه أصناف كان يحتكرها الملك . ويكون إيراد هذه المحتكرات الهامة (أى احتكار الأراضي والصناعات الخ) دخل التاج . وأما الضرائب فيكون منها دخل المملكة . اهـ

فنتستج بما تقدم أن البطالة كانوا يمتلكون أراضى شاسعة منبجة في جميع أرجاء القطر وهي من الأراضي الخصبة . ولما كانت تلك الأراضي معفاة من الضرائب انحطت بالطبع إيرادات الدولة وعلى التقيض نمت موارد الملك الخاصة وريت

ويتلخص ما ذكر في أن الإيرادات التي ذكرها المؤرخون محصورة في الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هذه الإيرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جيا

وينحصر ما عثرنا عليه من إيراد المملكة المصرية

في عصر البطالسة في عهدى الملكين الآتين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح وقيمة ذلك

بالجنيئات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهى تساوى بالجنيئات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠



الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يذلون غاية
جهدهم لانتاج أكبر محصول منها . وهذا كان
ديدنهم فى جميع البلاد التى دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا
أغسطس واضعاً نصب عينيه من غداة يوم الفتح
الاشتغال بالاشياء التى تدور على البلد الخير والثراء . فالترع
التي كان أهلها البطالسة أخذ فى إعادة حفرها بأيدى جنوده
الظافرين

ولقد شعر القطر بالتمتعش سريع بسبب هذه

الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى
قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧
الفقرة ١٣ قلا عن سيرون ، إن بطليموس أوليت
أبا كليوپطرة كان يجي من البلد مبلغ ١٧/٥٠٠ تالان
(٢٠٠٠/٧٠٠ ج ٢ م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة
كهنه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء
التصرف والتراسخ ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو
أكثر من ذلك ، وقد تصدها الرومانيون بنىاية كبرى من
ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها
التجارية مع التروجلودتيك^١ Troglodytique . أخذت تزداد
بسطه واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أغر السلع وأفسها كانت ترد فى الواقع من
أقلىمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر
أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة
أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية
الثنى زادت بحكم الطبيعة رسوما . هذا بصرف
النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية
كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أو سكيت للظهور يقول عنهم قسطنطين بلم تحطيط البلدان لهم قوم كانوا
يقتطعون الجنوب للشرق لمصر

التي كان في استطاعتها تأمين البلاد الاخرى . اه
ومما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون
هذا لم يقرن بالأرقام ، الأمر الذي كان يهيننا كثيرا
الوقوف عليه . فضلا عن هذا فان إيرادات الجمارك التي
ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل
الخراج والجزية وغيرهما من الإيرادات التي لا تخفى أهميتها
ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذي ذكر أرقاماً عن هذا هو
ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧) .
وقد نقل هذه الأرقام عن م. ل. فريدلاندر M. L. Fariedlander
الذي قدر جميع الضرائب في مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك
(١٠٥/٧٤٥/٦ ج ٢٠)

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألجأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا
العصر من مؤلفي العرب دون سواهم . غير أن ما ذكره
لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلفي المؤلفين

أما بتلر Butler (الفتح العربي لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمونين بنوع أخس ، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقد ذكر المقوقس فى كتابه (قروح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بليين ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثني شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها فزل الاسكندرية . اهـ

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى القسطنطينية فكان يجهز على عمرو الجيوش . اهـ

وفي ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع
من فيها من الرجال من القبط ممن رافقوا الحلم إلى ما فوق ذلك
ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين
دينارين (١٢٠ قرشا) فبلغت عندهم ثمانية آلاف ألف . اهـ

وفي ص ٧٧ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني
ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لاتنقض بالقبط
وأدخلني معهم ، وألزميني مالهم ، وقد اجتمعت كلتي وكلتهم
على ما عاهدتك عليه ، فهم متمنون لك على ما تحب . وأما
الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم
الح . اهـ

ويستجيب مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا
وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إرادات هذا العصر فهاك ما قاله
المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرميني في تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٢٠٠٠٠٠٠ ج . م)

وتقبلها جريج بن مينا المقوقس من الهرقل بما مبلغه
ثمانية عشر ألف ألف دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه
وقال ابن عبد الحكم في كتاب « قنوج مصر »
ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو)
بسته ، عشرين ألف ألف (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه
وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى
المقوقس ٧٠/٠٠٠/٠٠٠ د ١٢/٠٠٠/٠٠٠ د

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مؤلفه عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي
عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتيب الحملة على مصر ويخشي عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه في ذلك وهون عليه الأمر في فتحها . وقد جاء في كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ في هذا الصدد ما نصه :

بأمر المؤمنين ائمنن لي أن أسير إلى مصر فانك إن فتحها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسارت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحله ندم الخليفة وأرسل إليه رسولا يحمل الكتاب الآتي :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص .
أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك فيها جموع الروم وإنما معك نفر يسير . ولعمري لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع
وهنا رويت روايتان :

الأولى هي أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لا بد أن تكون هي الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاق عمرو في مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل في قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين عطا قال لمن معه : أستم تعلون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرني إن لحقني كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقني كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تقتضيه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب في السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م)

وهنا هو ما رواه الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمي في تلويحه ص ٣٠ ، والمقريزي في خطه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبي قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

أما اليعقوبي فقال في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو في خلافة عمر في أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) اهـ

وهذا خطأ واضح يظهر مما ذكره اليعقوبي
نفسه عقب ذلك في نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمرو في السنة الثانية، عشرة آلاف ألف
(٠٠٠ / ٠٠٠ / ٦ ج . م) . ٨١

ولقد أثار قص الجباية غضب الخليفة فتبذلت بينه وبين
عمرو المكاتبات التي أنهى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك
المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم في كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :
لما استبطأ عمرو بن الخطاب الخراج من قبل عمرو
ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن
سعد، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير
المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فإني أحد إليك الله
الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فإني فكرت في أمرك والذي
أنت عليه . فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله
أهلها عددا وجلدا وقوة في بر وبحر . وإنها قد عالجتها الفراعة
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوم وكفرهم فصجبت من
ذلك . وأعجب مما عجبت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤدیه من
الخراج قبل ذلك على غير قسوط ولا جدوب . ولقد أكثرت
في مكاتبتك في الذي على أرضك من الخراج ، وظننت أن
ذلك سيأتينا على غير نذر ، ورجوت أن تفيق وترفع إلى ذلك .

فاذا أنت تأتيني بمعارض^{٩١} تتألمها لا توافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الحراج قبل ذلك . ولست أدرى مع ذلك ما الذى أفرك من كتابى وقبضك . فقلت كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافة . وإن كنت مضيجا نطيفا إن الأمر لعل غير ما تحدث به نفسك . وقد تركت أن ابتلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق قترع الى ذلك . وقد علمت أنه لم يملك من ذلك إلا عمالك عمال السوء ، وما توالى عليه وتلف . فلا اتحنوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أباعد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن التز يخرج الدر ، والحق أبلغ ودعى وما عنه تلطج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فاني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغنى كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأنى فيه من الحراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراعنة قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، وقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للتراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوم أرغب فى عارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن التز يخرج الدر ، فخطبتا

٩١ للعرض الكلام للهم . بل كلمة متعللة بحجة عن تختها لى تأتيني بجيبات تصعبا

حلبا قطع ذلك درها . وأكثرت في كتابك وأنت ، وعرضت
وثرئت ، وعليت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر
بجئت لعمري بالمقطعات المقدسات . ولقد كان لك فيه من
الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد علمنا
لرسول الله صلعم ولئن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأماناتنا
حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا . نرى غير ذلك قبيحا
والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قلنا . معاذ الله
من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجترأ على كل مأثم . فاقبض
عملك فإن الله قد نزهنى عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها
بعد كتابك الذى لم تسبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أعا .
واقه يا ابن الخطاب لانا حين يراد ذلك منى أشد لنفسى غضبا ولما
إنزاهما وإكراما . وما عملت من عمل أرى على فيه متعلقا ،
ولكنى حفظت ما لم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب ما زدت .
يعفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها طالما ،
وكان اللسان بها منى ذلولا ، ولكن الله عظم من حقه
ما لا يحجل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت في كتاب
أعطانيه يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
أبي مرزوق الثجبي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص :
من عمرو بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فاني

أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبك إليك في إبطائك بالخراج ، وكتابك الى يثبيات الطرق وقد علمت أنى لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقضك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فإذا أتاك كتابي هذا فاحل الخراج فانما هو في المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فاني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد أتاني كتاب أمير المؤمنين يستبطني في الخراج ويزعم أنى أعزذ عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وإنى والله ما أروغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تدرك غلثهم ، فظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع ما لا يخفى بهم عنه ، والسلام

وجاء في كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامري قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتي عمارتها وخرابها . فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتي عمارتها وخرابها من وجوه خمسة : أن يستخرج

خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .
ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر
كرومهم . وتحضر في كل سنة خطبها . وتسد ترعا وجسورها .
ولا يقبل عمل أهلها - يريد البني - فإذا فعل هذا فيها عمرت
وإن عمل فيها بخلافه خربت

قال وفي كتاب ابن بكير الذي أعطاني عن ابن يزيد
ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استقبل عمر بن الخطاب عمرو بن العاص
في الخراج كتب إليه أن ابعت إلى رجلا من أهل مصر .
فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر
وخراجها قبل الاسلام فقال : يا أمير المؤمنين كان لا يؤخذ
منها شيء إلا بعد عارتها . وعاملك لا ينظر إلى العارة وإنما
يأخذ ما ظهر له كأنه لا يريد لها إلا لمام واحد . فعرف
عمر ما قال وقبل من عمرو ما كان يعتن به . اهـ

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسي للإيرادات
التي كان يجنيها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من
الحكام ، كان بلا جدال الجزية التي كانت مفروضة قبل
الفتح الاسلامي بمدة طويلة - أي في عصر الرومان
والبيزنطيين - وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالي
بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التي فرضها العرب

إذ كانوا يجبرونها من جميع الناس بلا فارق بين الصغير والكبير والذكر واللاتي

ولم تكن عندهم قيمة الجزية معقدة معينة بل كانت تزيد وتنقص تبعاً لفيضان النيل . وهالك مذكروه ماركاردت في هذا الصدد (ص ٧٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الروماني :
إن قيمة الضرائب الشخصية لم تكن بنسبة واحدة في كل الأعوام بل كانت تتحدد سنوياً بحسب ارتفاع النيل الذى يعتبر ميزانا لإيرادات مصر . اهـ

وأما عن عهد البيزنطيين فقد ذكرت الأنسة رويارد M^{me} Rouillard عنه (إدارة مصر المدنية في عهد البيزنطيين ص ٧٠) ما نصه :

إذا طرحنا الضريبة العقارية جانباً ، فل نعث بين الضرائب الشخصية المقررة في مصر في عهد الامبراطورية الرومانية الشرقية على ضريبة الأتفس (الجزية) وضريبة أبواب الحرف والصنائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية في هذا العهد أدت إلى مجادلات نظرية فيما يترتب على وضعها . وقد أثارَت فوق ذلك مناقشات خاصة بأحوال مصر . اهـ

ويرى اتوسيسك Otto Seeck أن الجزية لم تقرو في مصر في القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعُض عنها

بضريبة شخصية أخرى

ويوافقى. ولكن U. Wilcken على هذا الرأي. وهو يرى أنه استعير عن الضريبة القديمة ^(١) λασγραφία بضريبة شخصية على الرؤوس، وهذه هي نفس الضريبة التى تحقق وجودها فى عصر العرب تحت اسم δίδρακτον (الجزية). ومع ذلك فقد وجد فى عهد البيزنطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبة تسمى διαγραφη أو δίδρακτον. فإذا وافقنا ه. ي. بل H. I. Bell على وجود روافد متينة بين النظام المالى فى عهدي البيزنطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين، يذهب المرء إلى أن يحكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبة المسماة ^(٢) διαγραφη التى كانت فى القرن الرابع هى ضريبة شخصية يعادلها فى مصر ضريبة الانفس أو الجزية فى العهد البيزنطى الأخير.

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جراً لمنفعة أم اعتقاداً بصحة الدين الاسلامى. فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج. م بعد أن كان عمرو يجبي من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الألفس ١٢/٠٠٠, ٠٠٠ دينار (٧٠٠/٢٠٠ ج. م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة وقسماً سكنها على أنفسهم

(٢) هذه الكلمة كالكلمتين اللتين قبلها يونانية ويؤيدها الجزية

عن سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م (أنظر خطط المقرئ ج ١ ص ١٠٧)
وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم
استمر في تحصيل هذه الجزية دون أن يستثنى أولئك الذين
اعتنقوا الاسلام. حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامي
لم يوافق عليه الخلفاء . وهاك ما قاله ابن عبد الحكم في كتاب
(قروح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو يبعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد
حبس ما كان يحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا
عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب
لحفر خلعها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها
مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والماسح والأداة يستقون
ذلك لا يدعون ذلك شتاء ولا صيفا . ثم كتب عمر بن الخطاب
كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن القاسم بن عداقة عن
عداقة بن دينار عن عداقة بن عمر أن يختم في رقاب أهل
الزعة بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويجزوا نواصبهم ويركبوا على
الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه
المواشي ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعوم
يتشبهون بالمسلمين في لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث
حدثنا أبي عن محمد بن عبد الرحمن بن عتج أن نافعا حدثهم
وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب حدثني عبد الله
ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواشي . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة والزيت مديان من خنطة وثلاثة أفساط من زيت في كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فاردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والسسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيّقون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال . وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لا يضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم في أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت ويلة عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد في ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم ويلة فن جبه مطر فلتفق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قطعا على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وغربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

في العجالة والحرب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك
القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا
ذلك على احتيال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية
يقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من
الأرض الصالحة فيفدون فيخرجون من الأرض فدادين
لكنائسهم وحماماتهم ومعديلتهم من حيلة الأرض. ثم يخرج منها
عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلاطين. فاذا فرغوا نظروا
الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء قسموا عليهم بقدر احتياجهم.
فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتياجها. وقل
ما كانت تكون الا الرجل المتأهب أو المزوج. ثم ينظرون
مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون
ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد
وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا مايجز غته على الاحتمال.
وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى مايجز غته أهل الضعف.
فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم. وكانت قسمتهم على قراريط
الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك.
وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم ستفتحون أرضا
يذكر فيها القديرات فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل
فدان نصف اردب قمح وويتين من شعير الا القرط فلم
يكن عليه ضريبة والوية يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ من
 صالحه من المعاهدن ماسى على نفسه لايضع من ذلك
 شيئا ولا يزيد عليه . ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا
 يؤديه نظر عمر في أمره . فاذا احتاجوا خفف عنهم وان استغنوا
 زاد عليهم بقدر استغنائهم . قال وروى حيوة بن شريح حدثني
 الحسن بن ثوبان ان هشام بن ابي ربيعة اللخمي حدثه ان
 صاحب اخنا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ماعلى
 أحدنا . من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير
 إلى ركن كنية : لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك
 ماعليك : إنما أنتم خزاة لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم
 وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث
 ذهب إلى أن مصر قسحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة
 عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز
 أيما ذى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من
 أرض قاتها من في الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك
 ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز
 قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن أسلم
 منهم كل أرضه وداره لبيعتهم . قال الليث وكتب إلى
 يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهن وما يؤخذون به
 من الحق الذي عليهم من عبد أو وليته أو بعير أو بقرة

أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا. وما أكرؤا من أرضهم لجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم فلمل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بمجرتهم وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كرامها جائزا لمن تكرأهاها منهم . قال يحيى ونحن نقول الجزية جزيتان لجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مسلة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى أن من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريبه في جملة ما عليهم من الجزية . ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فإن أرضه للمسلمين . قال الليث وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على الارضين (يريد أهل الذمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا بن ليعنة عن عبد الملك بن جندة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حبان بن سريج أن يحمل جزية موق القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك ههنا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هي على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن ميوت من مات منهم لا يضيع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر قُضت صلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لا يضيع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضي فقال عمر لا . إن أرضك قُضت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فإن ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين
اقتحوها . فلو نزل هنا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل
البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك .
فإن وجد من ذلك علما يشفي والا اجتهد في ذلك هو ومن
حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد
أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عن أسلم من أهل
الذمة من أهل مصر وألحق في الديوان صلح من أسلم منهم
في عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت
تؤخذ قبل ذلك عن أسلم وأول من أخذ الجزية من أسلم من
أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن أبي عمير عن
رزين بن عبد الله المرادي ، الحجلاج بن يوسف . ثم كتب
عبد الملك بن مروان إلى عبد العزيز بن مروان أن يضع
الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلّمه ابن حجرية
في ذلك فقال أعينك بالله أيها الأمير إن تكون أول من
سن ذلك بمصر فواقه إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب
منهم . فكيف تضمنها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن أبي عمير عن
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى حسان
ابن سريح أن تضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة فإن الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
نفلوا عليهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا
الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد مولى نضارى
فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم
ولهم ليؤدون الخراج

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح
قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه
مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج
عليهم . فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان
ومعه جماعة من الأعيان والكتاب يكفونه ذلك
بجد وتشهير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى
أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحصى فيها في أصغر قرية
منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض
عليهم الجزية . اهـ

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل
فى مصر لاتطباقة على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو
والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس
من تجم عليهم هذه الجزية ديناران (١٧٠ قرشاً) . وعدد
الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولعكنهم فى الواقع
كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل
السابق وفى الإحصاء الآف الذكر الذى عمله ابن رفاعه وذكر
فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لايمتوى أصغرها على
أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلتهم على
السة الملايين . ويؤيد هذا تعيينهم الجزية بأثنى عشر ألف ألف دينار
أى ٧٠٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :
حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا
جباها اثنى عشر ألف ألف (٧٠٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ
وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

جباها عمرو فى السة الثانية عشرة آلاف ألف
(٦٠٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال البلاذرى فى كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثنى أبو أيوب الرقى عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبى حبيب قال جى عمرو خراج مصر وجزيها ألفى ألف
(١٠٠٠ / ٢٠٠ ج ١ م ٠) اهـ

وقال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان فى العام المقبل (الثانى) جياها (أى عمرو)
اثنى عشر ألف دينار (١٠٠٠ / ٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ
وقال المسجى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور)
لابن ايس ج ١ ص ٧٥ :

جياها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثنى عشر
ألف ألف دينار (١٠٠٠ / ٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ

وقال أبو صالح الارمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٧٩) :

كان المحمول من جهنم (أى قبط مصر) اثنى عشر
ألف ألف دينار (١٠٠٠ / ٢٠٠ ج ٧ م ٠) عارجا عن جزية
اليهود بمصر وأعمالها . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نطق الأزهار)

لابن ايس ص ٣٦ :

جى خراج مصر فى الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة
(أى عنوة) اثنى عشر ألف ألف دينار (١٠٠٠ / ٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص
رضى الله عنه اثني عشر ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) ٨١.
وقال أبو الحسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباها عمرو بن العاص في الاسلام اثني عشر ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) ٨١.

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثني عشر مليون دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) هو بلا ريب المبلغ الذي ينبغي تقديره
للجزية التي جباها عمرو في السنة الثانية من حكمه
أما الخراج فقد اختلف المؤرخون في تقديره في عهد
هنا الخليفة كما هو مبين في القسم الخاص بذلك . وقد
ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هي :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم
٨١٦/٦٦٦ ج. م.

(٢) بناء على رواية يعقوب ٤٧٠/٠٠٠ ج. م.

(٣) بناء على رواية البلاذري ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج. م.

وبإضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية
وهي (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٨/٠١٦/٦٦٦ ج. م.

وعلى التقدير الثاني ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج. م

و د د الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج. م

وعلى هذا تكون إيرادات مصر في عهد هذا
الخليفة أحد هذه المبالغ

مهموزة عثمان به عفاه

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا
الخلافة بعد النبي صلعم . وقد أبقي عمرا على رأس حكومة
مصر سكين إلا أنه لا يوجد لدينا أى مستند نركن إليه في تقديم
بيان عن نتيجة إدارته المالية في أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن
أبي سرح أخاه في الرضاة بعمرو . فشر بالطبع كما يفعل
كل حاكم جديد عن ساعد الجند وجي الجزية أكثر من
جباية عمرو لها .

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا
ابن عبد الحكم في كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :
قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله
عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فقال عثمان لعمره : يا أبا عبد الله درت القصة بأكثر من
درها الأول قال عمرو : أضرتهم بولها . وقال غير الليث :
فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصل . اهـ

واليك مبالغ الجزية في عهد هذا الخليفة التي
ذكرها مختلفو المؤرخين :

دينار جنيه مصري

ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

اليعقوبي . (البلدان ص ٣٣٩) ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ٧/٢٠٠/٠٠٠

البلاذري ... (فتوح البلدان ص ٢١٦) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠

الكندي ... (فضائل مصر ص ٢٠١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

أبو صالح الأرمي (الكنائس ص ٢٨) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠

ابن وصيف شاه (تشق الأزهار ص ٣٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

ابن أبياس (بئاع الزهور ج ١ ص ٢٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠

وقال الكندي كما جاء في كتاب (بئاع الزهور

لابن أبياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبي سرح أبا الامام عثمان بن عفان من
الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى
المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبي السرح بمصر جى خراجها
في تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان
نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت إلفحة بـعدك
يا عمرو . فقال له : نعم ولكن أجاعت أولادها . وإن هذه
الزيادة التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هي على
الجماع . فانه أخذ عن كل رأس ديناراً خارجاً عن الخراج
(أى ثلاثة دنانير - ١٨٠ قرشاً -) . لحصل لأهل مصر بسبب
ذلك الضرر الشامل . اهـ

فاذا اتخذنا في هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم
سنة ملايين نسمة أساساً - وهم الذين كانت يجبي منهم عمرو
الجزية - كان ينبغي أن تبلغ الجبابة ثمانية عشر مليون دينار
(١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) . فهذا التقص يجب أن يكون
منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثاً

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا في تعيين
المبلغ الذي جباه هذا الرأى من القطر . ومع أن أكثرهم
ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)
فلدينا برهان آخر على أن المبلغ الذي جباه عبد الله بن أبي سرح
كان أكثر مما جباه سلفه ، وأنه ينبغي أن يكون أربعة عشر
مليون دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . وهذا البرهان
هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأميننا على ذكره
آتفا

ولم نثر على مبالغ أخرى جبيت في ذلك
العهد . وعلى هذا فمن منطرون أن نعتبره المبلغ المكون
لإيرادات مصر في عهد هذا الخليفة

مؤلف معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية في دمشق .
ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو
عاملا على مصر ثاني مرة . فبقي فيها إلى أن توفي في سنة
٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقد عليها بعده ثلاثة ولاة في عهد
هذا الخليفة هم : حبة بن أبي سفيان وعقبة بن عامر
ومسلمة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الإيرادات في عهد
هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت في (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام
على مصر قال :

لما وليا (أي عمرو) في أيام معاوية جباها تسعة آلاف
ألف دينار (٥٠٠/٠٠٠ / ٥٠٠ ج . م) . اهـ

(٢) اليعقوبي في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية
مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار
(٣٠٠٠/٠٠٠ ج . م .) اهـ

عن: رقة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وكان عامله في مصر عبد الملك بن رفاعه . وقد زادت في عهده
الايادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة
ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، وإذا كرهه الناس
كرها شديدا . وهذا العامل هو الذى أقام في عهد هذا
الخليفة بناء مقياس النيل الذى بالروضة الآن
أما الایراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر في خلافة سليمان بن
عبد الملك بن مروان الأموى ، اثني عشر ألف ألف دينار
(٧٠٠/٠٠٠ ج . م .) اهـ

(٢) المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جابها في خلافة سليمان
ابن عبد الملك مبلغ اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م .) اهـ

وإن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م .) هو إيراد مصر في عهد هذا الخليفة

مهوف هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين بغداد.

وفي عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبي في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس
الرجال في أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج. م .) اهـ

وهنا المبلغ يكون إيراد مصر في عهد هذا الخليفة
من الجزية والخراج معا

مكرونة محمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (١٨٨٤ م)

حين أحمد بن طولون في أول الأمر حاكما على مصر
من قبل الخليفة العباسي يفتاد . إلا أنه لما وجد الفرصة
لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح
مستقلا امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها المال إلى
بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهي في حالة فقر مدقع .
إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت إليها
اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر في أيام بني العباس على يد أحمد بن
طولون خمسة آلاف ألف دينار (٥٠٠ / ٠٠٠ / ٣ ج . م) . اهـ -

مكرونة محمد بن طاهر

سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر
قال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠٢) :

بالغ بنو طولون في عمارة مصر فجاءها أبو الجيش
(وهذه كنية خمارويه) . أربعة آلاف ألف دينار
(١٠٠٠ / ٤٠٠ / ٢ ج . م) . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن إياس ص ٣٧ :

وجاءها ابنه خمارويه ألف ألف دينار
(١٠٠٠ / ٦٠٠ / ٢ ج . م) . اهـ

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الإراد في هذه
المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لا يدل على جملة
الإيرادات بل على ما تبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا في هذا
الرأى ما ذكره الكندي آتفا وقول المقرئ هذا :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

وجاءها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد
أربعة آلاف ألف دينار (١٠٠٠ / ٤٠٠ / ٢ ج . م) مع رغاء
الأسعار أيامئذ . فانه ربما يسع في الأيام الطويلة القمح كل
عشرة أراذب بدينار (٩٠ قرشا) . اهـ

وينبأ على ما تقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر
بأربعة ملايين دينار (١٠٠٠ / ٤٠٠ / ٢ ج . م)

مكثورة الاخشيد محمد بن طنج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الأمير هو رأس الأسرة الاخشيدية

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نقش الازهار)
لابن ايام ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير محمد بن طنج الاخشيدى
ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه في
حكم غارويه زيادة الايرادات على المصروفات .
ويؤيد هذا - كما سيظهر ذلك في القسم الخاص بالخراج -
ما ذكره المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده
دون سائر وجوه الايرادات الأخرى في عهد هذا الحاكم
حيث قال :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير أبى بكر محمد بن طنج
الاخشيد ألفى ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى
ضياحه التى كانت ملكا له . اهـ

حكومة كافر الاخشيدى

سنة ٣٥٧ هـ (١٩٦٨ م)

هذا الأمير هو رابع أسراء الأسرة الاخشيدية

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها:

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع ثقاتها
لسته في ملكه كافر الأستاذ الاخشيدى بتقدير فكان
ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وبنيف سبعين ألف دينار
(١/٩٦٧/٠٠٠ ج ٠ م). وكان الزائد في النفقات غن الارتفاع
ماقى ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

وقال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب في أيام كافر الاخشيدى خمسة آلاف دينار
(٣٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) في السنة لأرباب النعم والمستورين
وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الجاشية
ولا من المتصرفين في الأعمال . لحسن له على بن صالح
الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا يقتصه
من أرزاق الناس . فاشاعة جلس يعمل حكمة جينه لحكمة
بقوله والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لمابه . فصول
حيث بالحديد حتى مات في رمضان سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله)

ولما مات كافور نزلت محن شديدة كثيرة
بمصر من الغلاء والقنفاء والفقر فأتضع خراجها إلى أن قدم
جوهر القائد من بلاد المغرب بمساكر مولاه المعز
لدين الله أبي تميم معده . اهـ

مؤرخ المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين
الذين أتوا من بلاد المغرب وفتحوا مصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

جى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان^(١) وخمسين وثلثمائة
(٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا
(١٠٠٠ / ٤٠ / ٢ ج ٠ م) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) للمؤلف سنة تسع وخمسين وثلثمائة (٩٧٠ م) لأن فتح مصر على يد جوهر كان في ١٧ شعبان
سنة ٣٥٨ هـ أى في أول شهر ربيع الأول سنة (٩٦٩ م) وقد دخلها يومئذ في غاية الانحلال
ولا يقل أن يهيبا هذه الجبهة في سنة المذكورة . ويأتى لذلك برز ليعالج في قسم الخراج

بعد سنة ٣٩٢ هـ (٩٧٢ م) ، أربعة آلاف ألف
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

مهدوء العزيز بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وثاني الخلفاء
الفاطميين الذين حكموا مصر

قال أبو صالح الأرمني في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

اتمى خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (هو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذي بقى وزيرا لهذا الخليفة)
إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١/٨٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

مهدوء الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ (١٠٢١ م)

هذا الخليفة تولى الحكم بعد الخليفة السابق وهو
ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نطق الأزهار)
لابن ايلس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها في أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار
وأربعائة ألف دينار (٢٠٠٠ / ٤٠ / ٧ ج . م) ٠ ١

عهد المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين .
تولى حكم مصر مدة ستين سنة قرية . وقد جاء عن
الإيراد في عهده أقوال مختلفة ها هي :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن
اليازوري وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر
(من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ - ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م -)
أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات .
فعمل أرباب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع
لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فظم عليه
عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار
(٢٠٠ / ١٠٠ / ١ ج . م) . منها الشام ألف ألف دينار
(٦٠٠ / ١٠٠ / ١ ج . م) وبقائه بازاه ارتفاعه . والريف
وباقى الدولة ألف ألف دينار . ١

ومن المقول أن يكون المبلغ الثاني المذكور هنا
عن مصر هو زيادة الإيرادات على المصروفات

وقال القاضي أبو الحسن الخزوي في كتاب (المنهاج
في علم الخراج) كما جاء في خط المقرئ ج ١ ص ١٠٠
ماملنصه :

وقفت على مقايضة عملت لأمير الجيوش بدر الجبال
حين قدم مصر في أيام الخليفة المستنصر وطلب على أمرها
وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذي
استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج
في سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية (١٠٧٤ م)
قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفي ألف وثمانمائة
ألف دينار (١٠٠٠/٦٨٠ ج. م). وأن الذي استقرت عليه
الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية (١٠٩٠ م)
ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (١٠٠٠/٨٦٠ ج. م) ٨٠

عهد المستنصر بالله

سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده
وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر في كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩)

أمر الأفضل (وكان وزيرا لهذا الخليفة) بعمل
تقدير ارتفاع دينار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف
دينار (٣٠٠٠/٠٠٠ ج ٣٠ م) . وكان متصل الأهرام
ألف ألف إردب . اهـ

فإذا فرضنا أن هذه الكمية من الأردب كانت تحتوى
على ٥٠٠/٠٠٠ إردب فق ثمنها باعتبار الأردب ٣٥ قرشا
١٧٥/٠٠٠ ج ٣٠ م ، وتحتوى على ٥٠٠/٠٠٠ إردب شعير
ثمنها باعتبار الأردب ٧٥ قرشا ١٧٥/٠٠٠ ج ٣٠ م ، كانت
جملة ثمنها ٣٠٠/١٠٠ ج ٣٠ م . وباضافته إلى ما سواه خمسة
آلاف ألف الدينار من الجنيهات يكون الحاصل ٣٠٠/٣٠٠ ج ٣٠ م
وهو قيمة الأيراد في عهد هذا الخليفة

معرفة الخلفاء لمرى الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تصابرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضي
الموفق أبو العكرم بن معصوم العاصمى التنيسى عينا خلاصا إلى
بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار
(٧٢٠/٠٠٠ ج ٢٠ م) إلى آخر ستة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)

واليك ملخصا بما سبق ذكره من الإيرادات في هذا العصر :

الإيرادات بالجنينيات المصرية	الإيرادات بالدينارين	الخليفة أو الحاكم
٨/٠١٦/٦٦٦	١٣/٣٦١/١١٠	خلافة عمر بن الخطاب
٧/٦٢٠/٠٠٠	١٢/٧٠٠/٠٠٠	» » » »
١٠/٥٠٠/٠٠٠	١٧/٥٠٠/٠٠٠	» » » »
٨/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٠٠٠/٠٠٠	» عثمان بن عفان
٥/٤٠٠/٠٠٠	٩/٠٠٠/٠٠٠	» معاوية بن أبي سفيان
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	» سليمان بن عبد الملك
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» هرون الرشيد
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	حكومة أحمد بن طولون
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» خمارويه
١/٩٦٧/٠٠٠	٣/٧٧٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدى
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	خلافة المعز لدين الله
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
١/٨٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠	» العزيز بالله
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	» الحاكم بأمر الله
١/٦٨٠/٠٠٠	٢/٨٠٠/٠٠٠	» المستنصر بالله
١/٨٦٠/٠٠٠	٣/١٠٠/٠٠٠	» » » »
٣/٣٠٠/٠٠٠	٥/٥٠٠/٠٠٠	» المستعلى بالله

الخليفة أو الحاكم	الارادات بالتانير	الارادات بالجنيتات المصرية
حكومة صلاح الدين الايوبي	٥/٤٨٠/١٥٧	٣/٢٨٨/٠٩٤
د الظاهر بيبرس.....	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠

وأما زيادة الارادات على المصروفات فهي :

الخليفة أو الحاكم	الزيادة بالتانير	الزيادة بالجنيتات المصرية
حكومة خوارزم	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
د الاخيد محمد...	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
د كافور الاخيدى.	٢٠٠/٠٠٠	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله.....	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
د الحافظ لدين الله...	١/٢٠٠/٠٠٠	٧٢٠/٠٠٠

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إتنا نرى أنفسنا مضطربين بعد أن أتيانا على ذكر سلسلة الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الايوبي والظاهر بيبرس

ثم بعده لم يجها هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اهـ

مكوتة صلاح الرينة الوضوبى

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضي الفاضل كما جاء في خطط المقرئى ج ١ ص ٨٧ :

في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة (٧ أكتوبر سنة ١١٨٩ م) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والجس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسمائها ولم يعين لها في الديوان عبدة من حملة أربعة آلاف الف وسبعمائة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (١١١ / ٧٩١ / ٧ ج ٠ م) اهـ

وأما إيرادات الثغور في عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحي ثغر الاسكندرية	٨٠٠ / ١٣٨	٤٨٠ / ٠٨٣
رشيد	٢ / ٠٠٠	١ / ٢٠٠
اسوان	٢٥ / ٠٠٠	١٥ / ٠٠٠
المجموع	٨٢٧ / ١٣٨	٤٩٦ / ٢٨٣

وبإضافة هنا إلى المبلغ الآف الذكر يكون الحاصل
١٥٧/٤٨٠/٥ ديناراً (٢٨٨/٠٩٤/٣ ج ٠ م)

وهذه القيمة وإن كانت لا تملأ على إيرادات مصر كلها إلا
أننا نعتبرها جدية بالذكر لأنها تكون الجزء الأكبر من تلك
الإيرادات حقا

مكومة الظاهر يبرس البنقدارى

سنة ١٦٦٦ هـ (١٦٦٧ م)

إن هذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفة
بالماليك البحرية . وقد زادت في عهده إيرادات مصر زيادة
ظاهرة . ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الخراج في عهده
ارتفاعاً كبيراً كما سيتضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به
إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ١٠/٨١٦/٥٨٤ ديناراً
(١٥٠/٤٨٩/٦ ج ٠ م)

ولم يرو شيئاً عن هذا الملك إلا ابن ايلس إذ قال في
كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جى خراج مصر في أيام الملك الظاهر يبرس البنقدارى
فكان اثني عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٧/٠ ج ٠ م) . ١٠ هـ

أن تستطى قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر المئتين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت في هذه الفترة كلها ولم يأت بشئ في الموضوع الذى نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى في هذا العصر حتى نجد ما ينص موضوعنا

قال البكرى في كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كوة - مائة ألف - (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار - ١/٠٨٠/٠٠٠ ج ١٠ م) منها يجهز للأبواب العمانية بالديار الرومية سنائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج ١٠ م) . والباقي يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والمساكر بها . فهذا خلاف ما يأتى للبكر بكي بها من الخدم والتقدم من خيل وجمال وبنال وأقشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وقال استيف Estève في مقدمة مذكرته عن مالية مصر (كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول في وضع خطة خاصة لإدارة مصر وحكومتها . غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزم . يسير الحال ذلك دون إتمام هذا العمل المأمور . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أتم ما شرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التي كانت لآيه فيها وهي عادة تسرعى أنظار الشعب أكثر من أن تسرعها النظم الادارية التي لها التأثير الأكبر في أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لا يذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع الحقيقى للقوانين التي يسرون عليها قلبا يأتي ذكره على ألسنتهم . اهـ

وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الإيرادات تبينا واضحا . وأتينا نجمل لك أرقامها فيما يلي :

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنينيات المصرية
الخراج قنلا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف	١٥/٥٩٧	٦٠٢
جزية على المشحونات .	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
المبارك	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى .	٦/٨٢٤	٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
المجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جيت فيها

هذه الإيرادات فمن رأينا أنها جيت في السنوات القليلة من
الاحتلال الفرنسي

وقال جيبون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية
ج ٦ ص ٧١) إن قيمة الإيرادات التي كان يجيبها سلطان
تركيا من مصر في القرن الماضي بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة
من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنائير وهي تساوي
٢٠٠/٤٤٠/١ ج ٢٠

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب في القرن التاسع
عشر فيكون القرن الذي نوه عنه هو الثامن عشر الذي كان
استيف يكتب فيه

وبناء على ما ذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر
ثلاثة مبالغ هي :

في أوائل القرن السابع عشر :

البكري ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصري

في القرن الثامن عشر :

استيف ١٠٦/١٩٩/٣١ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧

جيبون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٧١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت مآلتها أحط ما كانت في أى عصر من تاريخها . ولم يحدث في غضون المدة القصيرة التي قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد الحالة سوءا ما قوبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها . وإليك ما جاء في التاريخ العلي والحرب للحملة الفرنسية في مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بونابارت يعمل بما يوجه إليه جبه للتجديد والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنّها الاتراك في مصر غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفتنون من دفع الضرائب العمومية . والماليك الذين اعتادوا إذلال الشعب وإرهابه ما كان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بونابارت وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام لأنه لا يمكنه أن يكون كأولئك الجمع القساء . فعزم أن يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام للبالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله في هذا السبيل إنشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو تالين Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت في هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين مما وهى التى أعدت الخطط التى جيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت في الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بوناتبارت ألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن المقاررات التى بعضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب مائة لرُسوم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية ويسع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الإيجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجرزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يسق شيء في مصر إلا ووقع تحت طائفتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة في فرض الضرائب هى الروح المسيطر في هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الإمبراطورية . ولقد فرض على أهالي مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقضا نسبيا في المدن التي تقل أهمية عن غيرها . اهـ

وهذه النظم التي وضعت لتنمية الإيرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقعا سيئا . وهذا هو الحال دواما في كل شيء يدخله فاتح أجنبي في بلد مغلوب على أمره مها يكن فيه من الفوائد . ولاشتغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم في مصر وقصر المدة التي أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظم المالية حتى أن الذي تفنوه منها لم ينفذ بطريقة جيدة

واليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الإيرادات الاعتيادية التي جباها الفرنسيون من القطر المصري :

نقل جومار Jomard عن استيف (لمحة منصف ص ٦) أن إيرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٣٩٩/٥٤٣/٢٢	٨٦٩/٦١٣
رسوم تسجيل	٣٠٦/٠٠٥/٢	٧٧/٣٧٨
نقل بعه	٧٠٥/٥٤٨/٢٤	٩٤٦/٩٩١

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ما قبله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١
أملك أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رسوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رسوم اجار الاراضى ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دفعة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس من ١٣٤)
 لإيرادات مصر في سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهي آخر سنة
 تولى فيها الادارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك
 في ذلك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلى ، فامتنع
 بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى
 إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروباً على القطر

وهاي مبالغ الإيرادات التي ذكرها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أرباب الحرف والصنائع	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جي الفرنسيون من مصر غرامات حرية كان مبلغها جسيما

الفصل الثامن

الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

الوالى محمد علي

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أسرتنا هذه هي التي كلن لها شرف
افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل في ذلك يرجع
إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد علي . والتاريخ المذكور هنا
هو تاريخ آخر سني حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل
على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ،
وبقي هو مريضا إلى أن توفي في السنة التالية . وإليك ما عثرنا
عليه من إيرادات مصر في عهد هذا الوالى :

ذكر ماجن Mengin في كتابه (مختصر تاريخ مصر
ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٢١ م مقدرة
بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن
الكيس يساوى خمسة جنيهات وما هي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	٦٦١/٥٤٠
أرباح الفلال	١٠٥/٠٠٠
د الحرير والتيل	١٠٥/٠٠٠
د يسع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
قل بمده	٩١١/٥٤٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مأقبلة.....	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصيد.....	٦/٠٠٠
» الأرز.....	٦٨/٥٧٠
» التطرون.....	٣/٠٠٠
» الصودا.....	٤/٥٠٠
» الملح.....	١/٤٠٠
» الخيوط الذهبية.....	٢/٢٥٠
رسوم الجمارك.....	٧٧/٨٩٠
المسكوكات.....	١٧/٥٠٠
عوائد الملح والسوائل.....	٢٥/٠٠٠
» الذبح.....	١/٨٥٠
» سبك الفضة ..	٣/٧٥٠
» السنامكى.....	٦٠٠
» السوائل.....	١/٧٥٠
إيراد الصيد بحيرة المنزلة ..	٤/٠٠٠
عوائد بيع الأسماك بالقاهرة.	٧٥٠
» » المواشى.....	٢٥٠
» المحترفين بالملاهى ..	١/٥٠٠
قل بعه	١/١٣٢/١٠٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مأقبه	١/١٣٢/١٠٠
عوائد التراكات	٢/٠٠٠
د البيوت المالية	٥/٠٠٠
د القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجزية	٤/٠٠٠
عوائد النخيل	٥٠/٠٠٠
د الحبوب عند دخولها القاهرة	٣/٦٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانجمان أنه كانت توجد أبواب أخرى
للإيرادات مثل احكار سن الفيل واللبان الخ
وذكر كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر
ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بأن إيرادات مصر في سنة ١٨٣٣ م
مقدرة بالفرنكات . وهاهو يأتينا بعد تحويل قيمتها إلى
جنيهات مصرية :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	١/٠٨٤/٩٧٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
مأقيله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأتفس	٣٣٧/٥٣٩
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التراكات	٥/٧٨٦
المواشى	٩/٦٤٤
القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
المحترفين بالملاهى .	٢/٣١٤
سبك الفضة ...	٢/١٧٠
التخييل	١٩/٢٨٧
الصيد بحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
الملح	١٦/٨٩٦
الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك ...	١١٨/٤٤٥
عوائد السوائل ...	١٣/٣٤٧
النماكى ...	١/٢٥٤
صيد الأسماك	٢/٧٩٧
بحيرة قارون	
أرباح الفلال	٤٦٢/٩٠٠
تقل بمده	٢/٢٦٥/٤٦٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ما قبله	٢/٢٦٥/٤٦٢
أرباح المصكوكات	١٤/٤٦٦
د الأقمشة	٥٧/٨٦٢
د الخرايز	٤٦/٢٩٠
د الجلود المدبوغة	٣٣/٧٥٣
د الجصير	٣/٨٥٧
المجملة	٢/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوطا Gotha عن سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر في سنة ١٨٤٧ م بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م.) ولم يذكر في هذا التقويم مفردات هذه الإيرادات وبناء على ما تقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث سنوات في ولاية محمد علي وهي :

السنة	إيراداتها بالجنينيات المصرية
م ١٨٢١	١/١٩٩/٧٠٠
م ١٨٣٣	٢/٤٢١/٦٩٠
م ١٨٤٧	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليه ابراهيم وعباس الاول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية ابراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن
أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الاول فقد عثرنا في ص ١٦ من
كتاب (الاطيان والضرائب) لجرس بك حنين على بيان
إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ،
ذكر من بينها إيرادات السنتين الأخيرتين فقط من حكم هذا
الوالى وهما هي :

السنة	إيرادها بالجنينيات المصرية
١٨٥٢ م	٢/١٤٣/٠٠٠
١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر
ايرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان
جرس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهدي سعيد واسماعيل

الوالي سعيد

سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بمخزقة السويس في عهد هذا الوالي
وكانت الايرادات في سني حكمه كالآتي :

السنة	ايرادها بالجنيئات المصرية
١٨٥٤ م	٢/٢٠٠/٠٠٠
١٨٥٥ م	٢/٠٧٨/٠٠٠
١٨٥٦ م	٢/٤٧٤/٠٠٠
١٨٥٧ م	٢/٢١٤/٠٠٠
١٨٥٨ م	٢/٠٢٥/٠٠٠
١٨٥٩ م	٢/١٢١/٠٠٠
١٨٦٠ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦١ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠

القريبى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تنازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى حفر قناة السويس في أيام حكمه.
أما الإيرادات فكانت كالآتي :

السنة	إيراداتها بالجنيهات المصرية
١٨٦٣ م	٦/٠٩٤/٠٠٠
١٨٦٤ م	٦/٩٧٢/٠٠٠
١٨٦٥ م	٥/٣٥٦/٠٠٠
١٨٦٦ م	٥/٠٥٨/٠٠٠
١٨٦٧ م	٤/١٢٩/٠٠٠
١٨٦٨ م	٥/٠١١/٠٠٠
١٨٦٩ م	٥/٢٥٥/٠٠٠
١٨٧٠ م	٥/٣٨٩/٠٠٠
١٨٧١ م	٥/٧١١/٠٠٠
١٨٧٢ م	٧/٢٩٣/٧٤٥
١٨٧٣ م	٩/٩١١/٩٦٨
١٨٧٤ م	٩/٩١١/٩٦٨
١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
١٨٧٦ م	٧/٦٤٨/٧٧٨
١٨٧٧ م	٩/٥٢٦/٧٤٢
١٨٧٨ م	٧/٥١٨/٤٧٨
١٨٧٩ م	٨/٤٦٧/٨٣٨

التجربوى نوبى

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر في عهده
مبلغا كبيرا هي سنة ١٨٩١ م التي كانت آخر سنة حكمه
وها هو بيان إيراداتها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ضرائب الأراضي (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد التخييل	١٠٤/١٤٩
و الأملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم النعمة	٤٥/٨٦٧
رسوم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مأقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة في النيل	٧٤/٣٣٩
رسوم مصلحة الموانئ والمنائر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
{ إيرادات مصالح السكة الحديدية والبريد والتلغراف	١/٣٧٨/٠٨١
{ إيرادات بواخر البوستة الحديدية	١٢٧/٣٥٨
{ إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٣٦٧/٦٤٧
الجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

القريبى عباسى الثانى

سنة ١٣٣٧ هـ (١٩١٤ م)

هذا التاريخ هو آخر سنى حكمه. وقد بلغت

الإيرادات فى صده فى سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وما هو يانها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد التخييل	١٣٧/٠٧٨
» الإملك	٣٤٦/٤١٣
إيرادات الجمارك	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
» الموائى والمناظر	٤٣٦/٣٢٠
» المصائد	٤١/٢٧٤
» الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
» النعمة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة	٤٧/٤٨٢
إيرادات سكك الحديد والبريد والتلغراف	٤/٤١٢/١٣٠
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ.	١/٣٣٦/٥٤٧
الجملة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان مسين لامل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الإيرادات مبلغا عظيما في آخر سنة حكم هذا
السلطان وهي سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي.....	٥/٠٩١/٧٣٢
عوائد النخيل.....	١٣٢/٧٩٥
و الأملاك.....	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك.....	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد الموانئ والمنائر.....	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل.....	١/٣٣٦/٥٦٥
و البديل العسكري.....	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد.....	٣٥/٣٧٧
و الملاحة في النيل.....	٦/٨٦٧
رسوم الهممة.....	٦٧/٣٣٤
و متنوعة.....	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٣٣
قل بعه	١٧/٠٩٤/٣٥٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ما قبله إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار التقود الخ.	١٧/٠٩٤/٣٥٦ ٢/٨٣٢/٩١٨
الجملة	١٩/٩٢٧/٢٧٤

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغاً عظيماً
منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول
إلى الآن هي سنة ١٩٢٠ م . وما هو بيان الإيرادات
فيها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مأقبلة	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات التجار	١٠/٩٠٦/٢٨٧
» الموائف والمناظر	٢٦٢/٦٤١
» المصائد	٩٢/٧٩٥
» الملاحة في النيل	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة	١١٥/٧٤٣
» القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
» البدل العسكرى	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
إيرادات مصالح السكك الحديدية والبريد والتلغراف	٩/٣٥٢/١٨٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود ورسوم الحفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصة

ونلتخص في البيان الآتي السنين التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما في عهد كل حاكم من أسرة محمد علي :

الايادات	السنوات	الحكام
٣/٩٥٠/...	م ١٨٤٧	الوالي محمد علي
٢/١٩٢/...	م ١٨٥٣	» عباس الأول
٣/٧٠٧/...	م ١٨٦٢	» سعيد
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥	الحديوي اسمعيل
١٠/٥٣٩/٤٦٠	م ١٨٩١	» توفيق
١٢/٥١٥/٧٤٣	م ١٩١٢	» عباس الثاني
١٩/٩٢٧/٧٧٤	م ١٩١٦	السلطان حسين كامل
٤٦/٤٤٦/٩٢١	م ١٩٢٠	» فؤاد الأول ...

إجمال عام لقسم الإيرادات

والجدول الآتي يبين إيرادات عتلف المصور
بهذا القسم :

المصور والحكام	الإيرادات بالجنهات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكن بن خريتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة	١٦٦/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزيز مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
قتلا عن فريد لاندر	٦/٧٤٥/٩٠٥

الارادات بالجنات المصرية	المصور والحكام
	عصر البيزنطيين
١٠/٨٠٠/...	هرقل
١٢/٠٠٠/...	المقوقس
	عصر العرب
٨/٠١٦/٦٦٦	خلافة عمر بن الخطاب
٧/٦٢٠/... د د د د
١٠/٥٠٠/... د د د د
٨/٤٠٠/...	خلافة عثمان بن عفان
٥/٤٠٠/...	د معاوية بن أبي سفيان
٣/٠٠٠/... د د د د
٧/٢٠٠/...	د سليمان بن عبد الملك
٢/٤٠٠/...	د هرون الرشيد
٣/٠٠٠/...	حكومة أحمد بن طولون
٢/٤٠٠/...	د بخارويه
١/٩٦٢/...	د كافور الاخشيدى
٢/٠٤٠/...	خلافة العزيز بن الله
٢/٤٠٠/... د د د
١/٨٠٠/...	د العزيز بالله

الايرادات بالجنهات المصرية	المصور والحكام
٢/٠٤٠/٠٠٠	خلافة الحاكم بأمر الله.....
١/٦٨٠/٠٠٠	» المستنصر بالله
١/٨٦٠/٠٠٠	» » »
٣/٣٠٠/٠٠٠	» المستعلى بالله.....
٣/٢٨٨/٠٩٤	حكومة صلاح الدين الايوبي
٧/٢٠٠/٠٠٠	» الظاهر بيبرس

زيادة الارادات على المصروفات بالجنهات المصرية	المصور والحكام
	عصر العرب
٦٠٠/٠٠٠	حكومة خوارويه
٦٠٠/٠٠٠	» الاخشيد محمد
١٢٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدى.....
٦٠٠/٠٠٠	خلافه المستنصر بالله
٧٢٠/٠٠٠	» الحافظ لدين الله

المصور والحكام	الارادات بالجنهيات المصرية
عصر العثمانيين	
نقلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
» » استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
» » جيون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيين	
نقلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
» » ريليه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد على سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الأول د ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
» سعيد د ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الحديوى اسمعيل د ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق د ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثانى د ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل د ١٩١٦ م	١٩/١٢٧/٢٧٤
» فؤاد الاول د ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثاني

الأتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الأول

حكومة الفرس

إن هذه هي الحكومة الأولى التي أورد التاريخ أنباء عنها في الموضوع الذي نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس في مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو المكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا في حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذي أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق . م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسي . وإليك ما كتبه في هذا الشأن في كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الأتاوة التي يأخذها الفرس من مصر واللويين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كانتا معدودتين مع مصر ولوية المقاطعة الفارسية السادسة

- (في ذلك الحين -) ملنا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة
١٥١/٧٠٠ ج. م) . وكان يؤخذ منها أيضا ثمن ما يصاد من
الأسماك في بحيرة موريس وكية من الفلال^(١) فضلا عن
بلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كية الفلال فهي
١٧٠/٠٠٠ مدين . وكانت مؤونة للحامية الفارسية المراجعة
بقلمة منف البيضاء والجيش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيروودوت في الجزء الثاني من كتابه
الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك في بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لا تنجر
من خلالها ماء قط بل يأتي إليها من النيل بواسطة جداول (ترع)
ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفي المدة الباقية
من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل
الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة
(٧١٦ ج. م) . وعند دخوله لا يحصل إلا على عشرين مينا
(وهذا المقدار يساوي ١٨٤٠ فرنكا أي ٧١ ج. م) . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر
إيرادا قدره ٣٩/٥٧٨ ج. م في مدة ١٨٣ يوما على تقدير

(١) يض المرجع لكتاب هيروودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كية الفلال
نمنا ٧٠٠ تالان أيضا (١٥١/٧٠٠ ج. م) . ولعلنا طعن المبتدئ إلى ثمن محصول
الصيد في بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢/٥٧٢ ج. م كاسياني تكون جملة أجرة الفلانة
السنة ملنا قدره ٣٥٤/٩٧١ ج. م كان نصيب مصر منه لا يقل من ثلاثة أرباعه أي
٢٦٦/١٩١ ج. م تحريضا

٧١٦ جنيتها في كل يوم . وآخر قدره ١٢/٩٩٣ ج . م في مدة
ال ١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيتها في كل يوم
وعلى ذلك تكون جملة إيرادها في السنة ٥٧/٥٢١ ج . م

أما ال ١٧٠/٠٠٠ مدين من القمح قبساوى ٣١/٤١٥ إردبا
تقريبا . فإذا قدرنا الارذب منها ب ٣٥ قرشا يكون ثمنها
١٠/٩٩٥ ج . م ، وبإضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون
مجموعها ٧١٦/٧١٤ ج . م ، وهذا هو مبلغ الأتولة التي كانت
حكومة الفرس تجيها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها
هيرودوت ومن بينها مصر التي كانت لا يقل ما يؤخذ منها وحدها
عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج . م

الفصل الثاني

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم
يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزاة الدولة في إدارتها وماليتها
بل جعلها ملكا خاصا به وبنيته تعود عائلتها المالية على
خزائنه الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال
يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثل في جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هذه التدابير الشاذة التي غرض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذى كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكينه روما وطائفتها بل على سلامة التاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له وصارت الضرائب التي تؤخذ منها وقفا على خواتمه الخاصة . فضلا عن هذا قد حظر يادى به على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات المالية الذهاب إلى مصر ، كما عين في ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده عاما به

وقد كان لولايتي مصر وأفريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كثيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بجوانح الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن تموتا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فصر وحدها كانت تغذى من قمحا مدينة روما مدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Joséphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التي ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرسالة الأولى) وهي تساوى ٤/٤٠٠/٠٠٠ إردب أو ٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعر الإردب ٣٥ قرشا ٣٠٨/٠٠٠ ج. م وهذا المبلغ هو قيمة الفلال التي كان يأخذها الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهلاك أن نقدر عدد سكان روما في ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد في مصر أن يستهلك كل شخص وية قح في الشهر (١/٤ إردب قح) فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج. بالوش Beloch . J. في كتابه (شعوب العالم اليوناني الروماني ص ٣١) أن كمية الفلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى التي ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدها بل صدرت من جميع البلاد التي وراء البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier (مصر في عهد الرومان ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستيان Justinien مرسوما يقضى بأن كمية الفلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قح - قيمتها باعتبار سعر الاردب ٣٥ قرشا ٧٨٠/٠٠٠ ج ٢٠ م وهى قريضة كثيرا من قيمة الفلال فى الحكومة السابغة -

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتغريم من يتأخر فى تحصيل الفلال بسبب الإهمال غرامة قدرها مئلتى ذهب (جنيه مصرى) عن كل ثلاثة أرداب يتأخر فى تحصيلها . ٨١

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر ثقل وتكثر بما لانخفاض النيل وارتفاعه . ولذلك كانت لاتستقر فيها على حال واحدة . ومن هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الفلال المقررة على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخضم قيمها من ضريبة النقد فيما بعد

وكان يوجد هنالك تدابير لافرم منها قد بلغت من الصرامة مبلغا كبيرا . ومنشؤها ما كانت تبديه الحكومة البيزنطية من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدايير الضريبة الأخرى أى ضريبة النقد التى كانت الحاكم يتحمل وحده عبء مسئولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الفدّة المتأهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سدّ نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت إلّ لازم للاستيلاء على جميع المتأخرات . ولوحمت عليه الحكومة تحصيل ضريبة النقد والغلال فى آن واحد لاستحالة عليه القيام بذلك بل كانت عندئذ لا تجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان النرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباينة كفالة تموين التوطنطية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عنر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اهـ

وقالت الآنسة رويارد M^{me} Rouillard فى كتاب (إدارة

مصر المدنية فى عهد بزانطة ص ١٧٠) :

لقد حدد قسطنطين في لائحة الخطة كمية الفلال المقررة على مصر القسطنطينية وتولى خلفاؤه في الحكم تنظيم إرسالها من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان في الحقيقة لم يحدث تغييرا يذكر في إدارة القنوين السنوى إلا أنه يفهم منه أن الضريبة المسماة «رسوم الشحن» وقدرها ٨٠/٠٠٠ سو ذهب كانت مخصصة لشحن كمية من القمح قدرها ٨٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ دون إضراح نوع المكيال الذى قدر به هذا العدد . فهل هو لارتب أو مدى ؟

يقول متياس جلزر Matthias Gelzer الذى أخذ برأى Mommsen إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد في المرسوم رقم ١٣ هو عين المكيال الذى كان يستعمله موظفو إدارة القنوين السنوى في تقدير دخل الممولين من الفلال . غير أنه يؤخذ من البيانات المسطرة على أوراق البردى أنهم كانوا يستعملون المدى فى هذه الحالة ، كما أن وكيل الكونت أمونيوس Ammonios الذى كان يدير أملاكه بطيبة كان يكتال كمية القمح التى يوردها مزارعو أرض سيده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعل ذلك ليكون على وفاق مع محصل القنوين السنوى ؟

إن ذلك من المحتمل . ومع هذا فإن حسابات وكيل
أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن
المدى كان الوحدة الرسمية المقررة في مصر لا سيما بعد
أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا
يستعملون الأرتب وأن الكيل المقصود في المرسوم رقم ١٣
هو بلا ريب الأرتب دون غيره

وعلاوة على ما ذكر فإن ثمانية ملايين الأرتب أو
بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب
من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية
هو أن مصر كانت في عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى
روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل يزانطه قد
خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تبعيتها لروما
وبالأخص منهم جوستيان الذي كان شغله الشاغل وهمه الوحيد
جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته
ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى
يظهر أنها حجة دامغة في هذا الموضوع . وقد ورد
في هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايا Antaiou
كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦١/٦٧٤ إرتبا سنويا . وبما
أنه كان يوجد حسابا هو مذكور في ملخصات

جورج القبرسي Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية
فيقال على ما تقدم يمكننا الحصول على كمية النخل التي
كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب . وذلك
بضرب $٦٧٤/٦١$ إرتبا في ٨٠ عدد المناطق فينتج $٤/١٣٣/١٢٠$
إرتبا أو $٧٦٠/٨٠١/١٤$ مديا . ومن هنا يظهر أنه لا يجوز
مطلقا أن يخطر ببالنا أن رقم الثمانية ملايين المذكور
بالمرسوم رقم ١٣ يانا لجملة النخل المقرر إرسالها ،
يقصد به المدي

وكانت إمارة النخل التي فرضت على مصر وألزمت
بتقديمها إلى إدارة القويح السنوي مقسمة بين مصر العليا
والسفلى وطية وأركاديا وأغسطانيك . أما لوية فكانت
مغفأة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن رأى هذه المؤرخة صائب
وسديد وأن رقم ثمانية الملايين يقصد به الارتب بلا
نزاع . وهذه الكمية تساوى أربعة وعشرين مليون مدي
وتعادل $١/٦٠٠/٠٠٠$ إردب أى ضعف ما ذكره رينيه .
ويضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا مايساويه الإردب ينتج
 $٥٦٠/٠٠٠$ ج م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهذا المصروهما :

بنام على قول رينيه $٢٨٠/٠٠٠$ ج م

و بناء على قول الآنة رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

=====

الفصل الرابع

الحكومة العريفة

من سنة ٧٠ هـ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مهوفز معاوية بن أبي سفيان

سنة ٩٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبي
في تاريخه ج ٧ ص ٣٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اه
ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حساباً
دقيقاً نظراً لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :
فلما مات عمرو حمل المال الى معاوية فكان يفرق في
الناس أعطيتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار . (٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اه

=====

مهوفز هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق

وكان عامله على جاية مصر يدعى عيد الله بن الحجاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى راك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٨ :

انخط خراج مصر بعدها (أى بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح) لغزو القصاد مع الزمان وسريان الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجبا بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (١/٨٠٠/٠٠٠ ج م) ما خلا أيام هشام بن عبد الملك فإنه وصى عيد الله بن الحجاب طامل مصر بالعمارة فيقال أنه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك - إلى أن قال - والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اه
وأما المبالغ التى أخضت من مصر فهناك
ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :
وجباها عيد الله بن الحجاب فى أيام بنى أمية ألفى
ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة
وسبعمائة وثلاثين ديناراً (١/٦٣٤/٣٠٢ ج م) . اه
وقال ابن رسته فى كتابه (الأعللق النفيسة ص ١١٨) :

وجباها عيد الله بن الجباب أيام بن أمية ألفي
ألف وسبعمائة ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً
(١/٦٢٠/٥٠٢ ج ٢٠ م) . اهـ

وقيل المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن ابن
خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الجباب جباها ألفي ألف
وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين
ديناراً (١/٦٣٤/٣٠٢ ج ٢٠ م) . وهذا وهم منه فإن
هذا القدر هو ما حمله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل
مصر وكلفها . اهـ

فالمبلغ الذي ذكره هؤلاء المؤلفون ما هو إلا قيمة
ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق

مرفوض مرواه الثاني

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خطفه بن أمية بدمشق . وكان
يلقب بالمار لأنه كان صبوراً على المتاعب واحتمل
المشاق

روى أسقف الأشمونين (تاريخ البطارقة ص ٢٠٥) في القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل
البطريرك السادس والأربعين ، أنه في تقدير إيرادات مصر
السوية في نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بني
أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسي ، بلغ
مأرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠/٠٠٠ دينار
(٢٠٠ / ١٢٠ ج ٢٠)

خروج المهرى به المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بني العباس ينفذ

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣١) :

في سنة اثنتين وستين ومائة (٧٧٩ م) في خلافة المهدي
ابن المنصور من العباسيين عقد الحراج بمصر ألف ألف
وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار
(١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ١٠) هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الأتاوة -
والدليل على ذلك أن المبلغ الذي أرسل من القطر في عهد
الخليفة الآتي يزيد على هذا القدر

مؤلفه هرونه الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفاء بني العباس بغداد

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر
لهذا الخليفة) في دولة بني العباس ألفي ألف ومائة ألف
وثمانين ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ١٠ م) ٨٠

وردد ابن رسته في كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨)
ماقاله المؤرخ السابق بنصه

وذكر المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ هذا القول
أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمي
ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ١٠ م)
يعنى بعد المطاء والمؤن وسائر الكلف . اهـ

مؤلفه للأمور

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني العباس بغداد

قال ابن خلدون في تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل
بما يحمل إلى بيت المال بغداد أيام المأمون من جميع التواحي
قلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلاً)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها
إلى بيت المال بغداد في العهد المذكور هذا المبلغ :
ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار
(٢٠٠٠ / ١٥٢ / ١٠٠ ج ١ م)

معرفة المقتدر بالله

سنة ٣٧٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بني العباس بغداد

قال قدامة بن جعفر في كتابه (الخراج وصناعة
الكتابة ص ٣٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم)
التي تتكون منها المملكة الإسلامية في عهده ومقتدر
ما كان مفروضاً على كل منها لإرساله إلى بيت المال مانصه :

والذي قدمناه من مبالغ الارتضاعات وما يرتفع
بعض التواحي في هذا الوقت وينقص البعض نقصاناً لا تلتفت
إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة

الحزم . والباقي المنسوع منه فهذه سيده أيضا
ثم أتى بملصقة لما ذكره جاء فيها بالصفحة ٢٥١ أمام
مصر والاسكندرية مبلغ ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار
(١٠٠٠ / ٥٠٠ / ١ ج ٢٠)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفة الذي أرسل في عهده هذا
المبلغ . وبما أن هذا المؤرخ توفي في عهد الخليفة المقتدر
بأبائه في الفترة التي بين الأسرتين الطولونية والاشيدية
أى في الوقت الذي رجعت فيه مصر ولاية تابعة للخلافة
العباسية . يتبادر بعد أن كانت مستقلة في عهد الأسرة الأولى
قضى أن هذا المبلغ جي في عهد الخليفة المذكور

الفصل الخامس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٢ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لم يكن عندنا عندما كتبنا الأصل الفرنسى لكتابنا
هذا عن مبلغ الآتاوة في هذا العصر سوى مصدرين .
وقد عثرنا بعد ذلك على ثلاثة مصادر . اثنين منها
يذكران الايراد والآتاوة والثالث خاص بالآتاوة فقط . ولم
يكن عثورنا على هذه المصادر الجديدة في أثناء طبع هذه

النسخة العربية في وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها في
قسم الإيرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهند إليه
إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بنا من إثباته هنا .
واليك هذه المصادر الخمسة :

١ — بيترو دلا فال Pietro Della Valle

٢ — البكري

٣ — كورنيل لي بران Corneil le Bruyn

٤ — ماويه Maillet

٥ — استيف Estève

أما يترو دلا فال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر
سنة ١٠٢٤ هـ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد
مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان قيسى — بندي —
(١/١١٠/٩٦٠ ج ٢٠ م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة
أقسام متساوية . قسم للحمل الشريف ، وقسم للجيش
المرايط بمصر ، وقسم للبائسا ومصروفاته الادارية وغيرها ،
وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الإيراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان
(١/١١٠/٩٦٠ ج ٢٠ م) ومبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان
(٢٧٧/٧٤٠ ج ٢٠ م)

وأما البكرى فقال في كتابه (الكواكب السائرة
ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج
مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال
ثماني عشرة كرة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار —
١/٠٨٠/٠٠٠ ج ٠ م) . منها يجهز للأبواب الثمانية بالديار
الرومية ستائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقي
يصرف للحرمين الشريفين والصنّاجق بها والعساكر بها .
فهذا خلاف ما يأتي للبكر بكى بها من الخدم والتقدم من
خيل وجمال وبنال وأقفى وسكر . فنسأل الله تعالى أن
يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وعلى هذا يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينار
أو ٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويؤخذ من كتاب سياحة كورنيل لي بران سنة
١٠٩١ هـ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطان تركيا كان
يحصل من مصر مع شدة فقرها على إتاوة قدرها ٦٠٠/٠٠٠
سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م
تقريبا)

وبناء على ذلك يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيسان
أو ١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبا

وقال ماييه الذى كان قصصا لفرنسا فى مصر زهاء أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لا تزيد عن عام ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم منبقى عاما أو عامين فقط

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية . ولذلك لاتزال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعمائة ألف إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقبر المعتاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة يمكثها فى وظيفته وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا . فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستماية ألف ريال فى كل سنة . وكانت هذه النفود التى يسمنها الخزينة ترسل إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر والبن والشراب والأرز وسلما أخرى كثيرة لاتقل قيمتها

التي كانت تدفع دواما نقدا عن ستائة ألف ريال . هنا
غير نفقات الحمل الذى كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل
عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى
دمشق لتنفق على القافلة التي ترافق الحمل إلى بلاد العرب
ولايضا هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش
التي ترابط في مصر من قبل الباب العالي يستولى الوالى
على كافة أنواع الإيرادات وهي إيرادات ضخمة جدا قد
تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثني عشر
مليوناً غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة
أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على
السلطان وبالأخص إذا دام القطر الطاعون . فانه عند
ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة في مدى الثلاثة أو الأربعة
الاشهر التي اعتاد الوباء أن يمكثها في وادى النيل . فقد
يلغ دخله في يوم واحد من مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف
ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة
تقضى برجوع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها .
فيتنزع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستدر منها
أموالا عظيمة . وقد يحدث في أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث
مئات بل أربعا بسبب معالجة الموت لمن يتاعونها الواحد تلو الآخر . اه
ويستخلص من وصف ما به أن المبالغ التي كانت ترسلها
مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هي :

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل قدنا

٦٠٠/٠٠٠ • قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/٠٠٠ • ترسل إلى دمشق

ويكون مجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو ببساطة أخرى
٣٦٠/٠٠٠ ج ٢٠

أما فقرة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه
لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها
وقال استيف في الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التي كانت تسمى الخزنة كانت ترسل في
أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك ما رواه لنا عن الترتيبات التي وضعها لذلك
السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين
بيكا باحضار إتاوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا البيك
بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للحفاظ عليها سردار
وشرذمة من الجنود تنتخب من فرق الجيش السبع

ومنى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزنامجي إلى الباشا
ومعه مبالغ الخزنة . وفي اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة
يجتمع في القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فعبان الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيلياً دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزناجي على الأوراق المينة بها النقود توضع في صناديق منطاة بالجلد ثم يلها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفي أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها يخضع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزناجي كذلك خلة من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجمع البكوات والوجاقات عند سفر أمير الخزنة ويحيطون به في موكب غم أثناء مروره بالقاهرة ويرافقونه إلى الدالية وهي مكان بين القبة وبركة الحج . ويعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية في الدالية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفضيلات الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه في ثقلها وابتاع ما يلزمها من الصناديق والأكيس والجلود والسجاجيد لتنظيفها . اهـ

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه
استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالي لا يحصل
على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات
خصيصا لذلك . وكان هذا الإغا لا يبعث إلا مرة واحدة في
كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الإتاوة في هذه
المنة . وكان لا يؤبه له في حضوره وسفره بل غاية ما هنالك
أن الباشا يسلمه في حضرة القاضي فقط النقود والأوراق
الخاصة بالخزنة ، وعلى الإغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي
تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اهـ

وقال استيف في الصفحة ٣٩٧ عند تلخيصه دخل
السلطان :

إن القواعد المرجعية في الإدارة العثمانية المالية تختلف
عن القواعد الجارية العمل بموجبها في فرنسا . ففى هذه
ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزنة العمومية أما الحكومة
العثمانية فلا يدخل خزانتها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات
والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاية
وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر
ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد
إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لمؤلا.

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التي على مصر أن إيراد السلطان ينحصر في الآتاة. اه
وهذه الآتاة كانت تبلغ حسبما روى استيف
١١٤/٧٠٠ / ٤ فرنك (١٥٨/٧٢٥ ج م). وكان يؤخذ جزء
منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية. غير أن المبلغ
المذكور كان يعتبر برمته قيمة الآتاة المفروضة على مصر للقسطنطينية
وبناء على ما تقدم يكون لدينا عن هذا العصر خمسة
مبالغ للآتاة هي :

١ — يترو دلا قال سنة ١٦١٥ م ١٦٧/٧٤٠ ج م

٢ — البكرى ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج م

٣ — كورنيل لي بران ١٦٨٠ م ١٧٤/٥٨٨ ج م تقريبا

٤ — ما يه في النصف الثاني من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج م

٥ — استيف في القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج م

الآتاة في عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الآتاة التي ترسلها مصر إلى الحكومة الثمانية

في عهد الأسرة المحمدية العلوية . قى أوائل عهد محمد علي
كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر في ذلك الحين

وذكر مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤)
أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى (٦٠/٠٠٠ ج م)

وفي سنة ١٨٤١ م لما منح محمد علي ولاية مصر على
أن تكون من بسده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان
المؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان
أن ربع المتحصل من الرسوم الجركية وباقى الضرائب يرسل
إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين في فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذي جاء
مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى
(٣٥٤/٦٨٨ ج م)

وبقيت هذه الاتاة كما هي في عهد عباس الأول
وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذي
تعدلت فيه قاعنة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض
الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوح وسواك
والثاكة فزيدت الاتاة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣
(١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس
عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى
٦٦٥/٠٤٠ ج م

وفي أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هذا المبلغ
 ١٣/٣٦٥ ج . م في مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية
 عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج . م
 وقد ظل هذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث
 أوقف دفع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليه
 (٦٦٥/٠٤٠ ج . م) وبقي كذلك إلى الآن رغم إصلاح مصر
 عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة
 العثمانية تنازلت عنه لدانيتها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا
 التنازل فحكمت عليها المحكمة المختلطة باستمرار دفعه لمولاه
 الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتي بين المبالغ التي أخذت من مصر
 في صهود حكومات الدول التي حكمها بالتماقب:

الحكومة	الاتاوة بالجنيهات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
» الرومان	٣٠٨/٠٠٠
» البيراطين:	
قلا عن ريفه في القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الأتاوة بالجنيهات المصرية	الحكومة
٥٦٠/٠٠٠	نقلا عن الأنسة رويارد في القرن السادس
	حكومة العرب :
٦٠٠/٠٠٠	خلافة معاوية
١/٦٣٤/٣٠٢	د هشام
١٢٠/٠٠٠	د مروان الثاني
١/٠٩٧/١٠٠	د المهدي
١/٣٠٨/٠٠٠	د هرون الرشيد
١/١٥٢/٠٠٠	د المأمون
١/٥٠٠/٠٠٠	د المقتدر بالله
	حكومة العثمانيين :
٢٧٧/٧٤٠	نقلا عن يترو دولا قال سنة ١٦١٥ م
٣٦٠/٠٠٠	د د البكري د ١٦٢٦ م
١٧٤/٥٨٨	د د كورنيل بران د ١٦٨٠ م
٢٦٠/٠٠٠	د د مايه في القرن السابع عشر
١٥٨/٧٢٥	د د استيف في القرن الثامن عشر
	الأسرة المحمدية العلوية :
٦٠/٠٠٠	الوالي محمد علي في سنة ١٨٣٣ م
٣٥٤/٦٨٨	د د د ١٨٤٩ م
٦٦٥/٠٤٠	الحديوي اسمعيل د ١٨٦٦ م

الحكومة	الأتاوة بالجنيئات المصرية
التدويى اسمعيل فى سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر الفراعنة

إذا استثنينا ما ذكره مؤلفو العرب عن هذا العصر نجد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحال فى قسم الإيرادات أى رقم نهى منتهى إلى معرفة ما كان مفروضاً على مصر من الخراج فى هذا العهد، ولأى معرفة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك بما أورده المؤلفون فى هذا الصدد: قال هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ١٠٩ عند الكلام على توزيع عموم الأراضى فى عهد سينوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً رمسيس الثانى. خلف والده حتى الأول فى الحكم حوالى عام ١٢٣٠ ق. م. ومات ما بين سنة ١٢٢٠ و ١٢١٠ ق. م.

وقص على الكهنة أيضا أن هذا الملك قسم القطر بين جميع الأهالي فأعطى كلا منهم بالتساوى مربعا من الأرض ، واتخذ هذه القسمة أساسا لتقدير دخله وتحديد ما يجب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فإذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهالي ذهب هذا ورفض أمره إلى الملك . وعندئذ يزسل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخراج وجعله مناسبا لما بقي منها . ويظهر أن فن الهندسة اخترع في ذلك الوقت وانتقل من مصر إلى بلاد اليونان . اهـ

ومما يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحة المربع الذى خص به كل شخص من الأهالي كما فعل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بـسـدـم في المجلد الثانى الفقرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غيرهم من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اتى عشر أربانا arpent من الأراضى الخصبة معفاة من الضرائب . والأربان المصرى عبارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى ساموس . اهـ

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البدع
ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون في بلادهم الشيرة النفاية يكتون
حكومة نظامية متمدنية لدرجة أن معاهدتها العلمية كانت مضرا
للأمثال وأتمودجا ينسج على منواله. ولقد ير المرء حينما
يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان
تقسما مبنيا على الفطنة والذكاء وبإدارتهم المقامة على القبطنة
والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من
الكنوز الطبيعية للأرض التي يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكا
انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجندية ، وطبقة المزارعين والصناع
وطبقة الكهنة . وقد اقتصت هذه الطبقة الأخيرة بكل
ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين
في المحافظة على المصالح الدينية المحضة . فطبقة الجند كانت
تحافظ على هذه المصالح في زمن الحرب . والطبقة الثانية
كانت تحافظ عليها في زمن السلم بعكوفها على الأعمال الزراعية
والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق
ذلك بأن تدفعا للبلوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب .
أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئا أكثر من اختصاصات
وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولاً إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى (الدلتا) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الأقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه (لابرثا) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جزئت الأقسام بجزئات مختلفة جرى معظمها إلى نواحي toparchies وجزئت هذه النواحي بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأورور aroure (١٨ سها ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟ فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكاً في حدود الأملاك بجرورها تارة وزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرض هذا وإزالتها معالم أرض ذاك مما كان يستلزم دوماً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى أنه يقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه في تجارتهم البحرية

وتقسم السكان إلى ثلاث طبقات يرى طبيعته إلى كل مركز كما هو الحال في كل قسم من أقسام المملكة

وإليك يان التساير العجبة الى كانت تتخذ
حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين
تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة
المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع
منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضي التي يعلوها الماء . ومع
ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد قصص الطبيعة
وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه
تتمر في أقل الفيضانات وأردنها نفس المسطحات التي كانت
تغمرها في أكبر الفيضانات وأحسها . اه

وقال ماسبيرو Maspero في المجلد الأول من
(تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٧٧) :

إن حالة الفلاح الذي لا يملك أطيافا في الزمن القديم
تمثل حاله في عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يملك من
حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل
وزوجه وكان يعمل في المزرعة باليومية أو السنوية .
وبعض كان يندفع فيستأجر أطيافا عين من الأعيان أو
جندى من جيده . ومن اشتروا أرضا لم يتفصوا
بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع حظاً . أما ملكة أراضيهم
فتبقى بأسرها في يد فرعون في البداية ثم تثقل منها إلى أبدي
الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان في إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير الموائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الاقدمون مجتمعهم اخضاع علم الهندسة إلى المصريين عفا . فداومة النيل على جرف الاراضى وتقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها في مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التي تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضى كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الادارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسبها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة في المقياس هي الأروور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويمادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشتمل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع في مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقييد كل تغيير يطرأ في مجالات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه في أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تجديد عمل . ومنى ثم كل ذلك يطلق على المقار اسم علم حتى لكأنه شخص حى مستقل وكان هذا الاسم يتم

إما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التي تميزها مثل بحيرة الجنبوب أو المرج الشرق أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجبيز . وهذه الأسماء تبقى علما على مسمياتها أجيالا . فلا اليع ولا القسة ولا الثورات ولا تغير الأمر المالكه تستطيع أن تغير هذه الأسماء نسيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتتبد في سجلاتها اسم العقار واسم مالكة وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده وعتريات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريرية بالانزع للأراضي الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضي الصالحة لزراعة القمح . وتقسم هذه الأراضي الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى في قسمتها الأرض التي ينمى بها ماء النيل بانتظام سنويا والتي لا تنمى بها المياه حتى في أكبر الفيضانات فنزوى ربا صناعيا بواسطة آلات قد تكلف كثيراً أو قليلا . وهذه كلها مقتدات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أسسا في تقدير الخراج بالمشر . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حيدته ولكن هذا المحصول كان لا يمتد على حالة واحدة

فكان يريد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراتها
تتبع بدقة حياية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد
اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بقتنة .
وقد يتلاشى بالمرءة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى .
ويبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك في عاصمة ملكه
والأعيان في قطائهم مقاييس يتنبئون منها يوما ارتفاعه
وانخفاضه خصوصا في أسابيع التحريق . وكان يحمل الرسل
أبلاه في أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما
على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته
في الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره في نهاية العام ويتمكن من
معرفة ما يجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية المهور على
الأراضي التي تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون
دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدي
بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط
قدر معين لا يحميدون عنه إلا في الظروف الشاذة . ويشترط
للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول
بلغ النهاية في الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة
والمعاصرة في النفور من التنازل عن أى شيء من الخراج
مها صغر . فتحتم دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطنان
إما قحنا أو ذرة أو فولاً أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تكس أكداً في المستودعات . والظاهر أن خصم
العشر ليس بالشيء الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن
أقصر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عتاء . اهـ
ويستج ما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد في
مصر في عهد القراطة مصلحة مساحة بلغت النافذة في النظام
إلا أننا مع الأسف لم نلنا تفاصيل ترتيبها . أما مارووه
لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالي بشأن الأرض
فهو هي بينهما الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور
أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المريج الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن
من ساكني ديار مصر حسباً روى هيرودوت (والأقرب
إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن)
فكان الأروور على رأى ماسبيرو وهو عبارة عن مريج طول كل
ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوي ٥٢٥ مليوناً
فيكون مسطح الأروور ٢٥ ر ٢٧٥٦ مليوناً مربعاً أى
١٨ سهما ١٥ قيراطاً

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسبيرو
فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بينه
(راجع كتاب مباحث في الاقتصاد السياسي بمصر في عهد
اللاجبيين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال في ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على ممر البهور
وتبدل الأحوال ولكن الذىبقى ثابتا على حاله ولم يتغير
هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالة نفس هذه
القواعد إلا أنهم نظموها . اهـ

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣
قللا من لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥)
أن كتابه حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) تنفيه بأن الحكومة
كانت تأخذ اربعا عن كل مساحة قدرها « أرو » من
الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من
خمس عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص
من ذلك أن الاراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت
تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فلوقوف الآن على
مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ — مساحة الأرض المزروعة

٢ — المحصول

٣ — عدد السكان

المبحث الأول - إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

في الزمن القديم كما هي الآن محصورة بين صحراء العرب من الشرق وصحراء لوية من الغرب. فهي لم يطرأ عليها تغيير منذ تكوينها. أما الذي طرأ عليه التغير فهو السطح المزروع فعلا ، وقوة الإنتاج فيه . فكلما هذين كثر أو قل وقوى أو اضمحل تبعاً للعناية أو الإهمال في أمر إنشاء النرع وصيانتها وبالتبعية أيضاً السكان من حيث زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المدة للزراعة بالفعل الآن هي ٧٠٠/١١٥/٥ فدان وجميع هذه المساحة - وهي بلا مراة أخصب أراضي مصر - كانت مزروعة في الأزمان القديمة بل كان المزروع في تلك الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغي ألا نخافنا أقل شك في ذلك . وأنصح برهان عليه الأكوام الكثيرة في شمال الدلتا التي هي أطلال مدن كانت في العصور الغابرة منتشرة في تلك الناحية وهذه المنطقة كانت أقل خصبا في الزمن السالف من الأرض المدة للزراع الآن بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا عنها في مقدمة المناطق التي نزع عنها أهلها . فوجود هذه التلال فيها برهان قاطع على أنها كانت مزروعة وإلا ما استطاع ديار أن يغطيها ولكانت كما هي الآن غير مسكونة . فهذا الجزء القاحل والحال الآن من الزرع والضرع كان إذن في العصور الماضية مزروعا وكان بالضرورة ينتج مايفي بحاجات عدد

كبير من السكان

وعما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن بوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق في القطر المصري الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح في حين الاستطاعة القيام بزرها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان في العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقتلهم ينجون عن تربة هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذي سقناه على أن عدد السكان في تلك الأزمان كان أكثر منهم في عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التي كانت تُزرع في الأيام الحالية فلا تظن أننا مبالغون إذا قدرناه بستة ملايين فدان بضم ٣٨٤/٣٠٠ فدان إلى ال ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان المزروعة الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور التي لا يتخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدنة التي كانت تُزرع في الأزمنة الفرعونية

أما جملة سطح الأراضي الصالحة للزراعة في القطر المصري فهي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان يحذف منها سطح

البحيرات الآتية:

بحيرة مريوط	٩٠/٠٠٠	فدان
• أنى قبر	٣٥/٠٠٠	•
• أذكو	٣٥/٠٠٠	•
• البرلس	١٤٠/٠٠٠	•
• المنزلة	٤٠٠/٠٠٠	•
الجملة	٧٠٠/٠٠٠	فدان

وهذه البحيرات كلها فى شمال الدلتا وكانت على عمر العصور والدهور بحيرات. فبحيرة مريوط روى لنا وصفها اسرايرون (المجلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحيرتا أنى قبر وأذكو وجدنا كما هما على الدوام . وبحيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت (الجزء الثانى الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعة الأرجاء عميقة القاع ووجد فى وسطها معبد (أبولون) Appollon فى جزيرة قرب مدينة يونو (ابثا الحالية) . وبحيرة المنزلة قصر لنا عنها اسرايرون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحيرة كبيرة فوق مصبى فرعى النيل المتدهى والثاني. ثم ذكر فى (الفقرة ٢١) أنه يوجد سلسلة بحيرات ومستقعات بين مصبى الفرعين الثانى واليولوى

لجميع هذه الأوصاف تطبق الآن على القسم الشمال

من الدلتا انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية
القائمة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نخسف مطح هذه البحيرات وهو
٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزراعة وهي ٧/٣٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد
٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثاني - إن الشرطين الأساسيين اللازمين
لإنجاح الزراعة وعدم ضياع ما يذلل فيها من الجهود سدى
هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا
متوافرين في مصر في عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بهما من
السكان ما لا يقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنبين
ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحتها ستة ملايين
وهذا القدر كان ضروريا لأعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فبهرن عليه بالحصائل الآتية :

ذكر لمبروزو في كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الحنطة
كانت تأتى بمائة وهذا القول فيه مبالغة كبيرة . لأن الفدان
الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب
المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال أميان مرسيلان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢

الفصل ١٥) وقد زار القطر قبل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا
زرعت الأرض زرعاً جيداً أن تأتي البذرة الواحدة
بسبعين مثلها يعني أن الفدان يغل على هذا خمسة
وثلاثين إردبا

وقال ابن عثاني في كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩):

كانت قطعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٩٧ هـ (١١٧٢ م)
عن كل فدان واحد ثلاثة أردب . ولما أصبحت الديار المصرية في
سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة (١١٧٩ م) تقرر الخراج ارددين
ونصف اردب . ومقدار مايتحصل فيه من إرددين إلى خمسة إلى
عشرة إلى عشرين إردبا على مايقدره الله تعالى . وبذره من أربع
ويات إلى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح في القمح
وربما كان المحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اهـ

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أرداب
مع مراعاة أن مسطح الفدان في ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا
مربعا . وبتحويله إلى فدان مسطحة ٤٢٠٠ متر مربع فهذا
المتوسط يهبط إلى سبعة أرداب وكيلة . وهذا المحصول
المتوسط الذي لايمكن الحصول عليه في هذه الأيام كانت
تنتجه الأرض في عصر كانت فيه مصر منتجة في سلم
المبوط باعتراف مؤلفي العرب أنفسهم . وهناك مقالته
الفاضلي أبو الحسن الخزومي حوالي سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعتى بالتدقيق في عصر ابن ممانى ، في كتابه
(المنهاج في الخراج) ونقل عنه المقرئى في
خطه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس
وبين آخر ما يشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان
عامراً كله في حلول ومعقود إلى ما بعد الحنين وثلاثمائة
من سنى الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اهـ
وهذه المنطقة هي على التحقيق المنطقة التي سبق
يأتها نعتى اقليم شمال الدلتا يرمت

وهاك ما ذكره ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور
ص ٢٥) قيل سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) قال :

وقد تضررت أحوال مصر في دولة الاسلام إلى النفاية
وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن في
كل سنة يتلاشى أمرها إلى الخراب . اهـ

ويشج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا
بين عصر الفراعنة وعصر ابن ممانى الذى كان فيه القندان
متوسط غلته سبعة أروادب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا
يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة
من عصر ابن ممانى .

ومن رأينا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

اليانات بأن الفرق في الحصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعا وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع، وأن هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أراذب في عصر القراعنة بدون مبالغة

ونحن نورد هنا محصولا شاذاً لم نعهد مثله ذكره المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولما كان في سنة ست وثمانمائة (١٤٠٤ م) انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التي يقال لها اليوم بحر يوسف فزعت وجاء زرعها عجيا رى الفدان منها أحدا وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويات. اهـ وهذا الارذب الذي يبلغ مقداره تسع ويات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيانا الحال . ويكون محصول الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا $١٠٩\frac{1}{4}$ من الأراذب بمكيانا و محصول الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع $٧٥\frac{1}{4}$ من الأراذب . ويظهر أن هذا المحصول غارق جدا للعادة حتى اني لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ولزمنا الآن بمقد أن حدنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضى التي كانت مزروعة حتى نمين ضريبة العشر . غير أن هناك أمرا وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يتم نضجها في أوقات مختلفة على طول

السنة وهذا ما أثبتته الآنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر
المدنية في عصر البزاطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذي وضعه الامبراطور انستاس Anastase
لم يزل باقيا معمولاً به في القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام
دفع جميع الضرائب على ثلاثة أقساط (قانون جوستيان
١٠ ، ١٦ ، ١٣) . فيدفع أول قسط في أوائل يناير
والثاني في أوائل مايو والثالث في أوائل سبتمبر . وكان هذا
النظام معمولاً به في مصر بإحكام ودقة دون أن تراعى فيه
العادات المحلية . اهـ

ومن الواضح أنه لا معنى لتعيين دفع الأقساط في
الآجال التي ذكرت إلاّ إذا نظر بين الاعتبار إلى وقت جني
المحاصيل في مصر

ولقد سبق لنا القول بأن المساحة المزروعة
كانت ستة ملايين من الأفدنة . ومن رأي أن المساحة
التي كانت تزرع حبوا في الشتاء من هذه الكمية هي أربعة ملايين
من الأفدنة أي بزرع مقدار من هذه المساحة الأخيرة قمحا
وشعيرا وبزرع الباقي برسيا أو أي مادة أخرى لتغذية المواشي .
أما القول بما كان يزرع منه شيء . والشاهد على ذلك ما رواه
هيرودوت في المجلد الثاني الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع القبول قط في سائر أنحاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نيتا ولا ناضجا . والعكبة لا يستطيعون أن يروه
لأنهم يتبرونه نجسا . اهـ

أما النرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على
ذلك ما رواه هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ٧٧ إذ قال :
إن المصريين كانوا يقتاتون من الحنّز المنسوع من
النرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cylestis) . اهـ

وهذا القول يبين لنا أن زراعة النرة كانت كثيرة
الانتشار غير أنها لم تبلغ في انتشارها الدرجة التي بلغت في
عهدنا هذا . والسبب في ذلك هو عدم وجود آلات رافعة
قوية في الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا
في زمن التحريق . ومن ثم كان من الضروري إيجاد
الآلات الرافعة له . وكانت هذه الآلات في ذلك العهد
الساقية والشادوف المستعملين في وقتنا الحاضر . وكانت زراعة
هذا الصنف محصورة في ضفاف النهر وحواف الترع التي
كانت كثيرة في ذلك الوقت كما روى هيرودوت في الكتاب
الثاني الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التي
غزاها عاقب أغناه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم
معه في جر الأحجار التي نقلت الى معبد فولكان . وبعد
ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترع المثبتة في

نواحي القطر والباقية إلى الآن . وهذا العمل الذي قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيول والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا في كل وجهة منه فأُمت مصر مع كونها مستوية السطح لا خيل لديها ولا عجل والسبب في ذلك كثرة عدد ترعها ومساقها وتنازعها . وإليك السبب الذي من أجله قرر الملك تقطيع أوصال ملكه بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن في داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الانزواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر وتدارك هذه الحالة أنشئ كثير من الترع والمساق فكانت عاتقا في سيل المواصلات بين النواحي . اهـ

وأرى أن مساحة الأرض التي كانت تزرع ذرة تقدر بليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الكافي لصنع خبز الأهالي الذي ذكره هيودوت . وأما محصوله فمن المسلم به في مصر على وجه العموم أن الفدان الذي يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه قصب هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت إليها أيضا مصلحة الاحصاء بوزارة الزراعة

وبما أننا سلنا بأن محصول الفدان من القمح هو

عشرة أراذب فضلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥
إردبا. ويضرب مليون الفدان في ١٥ يسج ١٥/٠٠٠/٠٠٠
إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأى وجود زراعة الأرز في ذلك المهد حتما
وهذا رأى وان اختلف فيه بعض المؤرخين فاني
أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله في عصرنا الحالى فقد ندرت مصلحة الاحصاء
بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد في زمنا هذا
تسعة أراذب باعتبار الأراذب ١٧ كيلة

فاذا سلمنا بأن الفدان كان لا ينتج في العهد الماضى
سوى عشرة أراذب وضرربنا هذا المقدار في ٥٠٠/٠٠٠
فدان المساحة التي رأينا تقدرها لهذه الزراعة تسج لنا محصول
قنره ٥/٠٠٠/٠٠٠ أردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر
كما يأتى :-

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	•
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	•
الجملة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	•

وهذه الكية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفاع النيل وانخفاضه . فالفيضانات الذى يتجاوز الحدود والفيضانات الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هذا المحصول ينبغى اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

وما يدك على أن هذا التقدير غير مبالغ فيه
الرواية الآتية :

قل على مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه (الخطوط
التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

ابن عمرو بن العاص بنى مقياسا بجلوان . وسبب
بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل إلى علم أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الفلاء عند وقوف
النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم وإن الاستشعار بدعوم
إلى الاحتكار وبدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغير قسط
فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح
الحال فأجابه عمرو بنى وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقطع
أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرنا حتى
يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت ستة أخرى ستة
عشر ذراعا والنهائيات المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما
الظلمة والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

في الزيادة . اهـ

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حياجه في حالة
الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليوناً
وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولاً بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة
الأراضي التي تنتج هذه المحاصيل تقلا عن تقدير وزارة الزراعة
في سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالأرداب	مساحة أرضه بالأقدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفي	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلي	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفي	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلي	١١٩/٣٢٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث - يمكن تعيين عدد سكان مصر قديماً

بطرق أربع هي :

- (أ) - عدد الأفنة المزروعة
(ب) - البلاد الأهلة
(ج) - الانفس التي دفنت الجزيرة عند فتح العرب لمصر
(د) - ما يستهلك أهل مصر من القلال

١ - لقد سبق لنا القول بأن عدد الأفنة المزروعة الآن هو ٧٠٠/٦١٥/٥ وعدد السكان ٧١٨/٧١٨/١٢ نسمة أى باشتراك رجلين وربع رجل في الفدان الواحد تقريباً . غير أن عدد السكان في الأزمان الفائرة كان يفوق بلا ريب عددهم في زماننا هذا . والدليل على ذلك أن عدد البلاد في الوقت الحاضر هو ٣/٨١١ بينما كان في الزمن القديم ١٠/٠٠٠ وقد ذكر قدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحد الأدنى . ولدينا أيضاً دليلان آخران على زيادة كثافة السكان في تلك الأزمان . وهما إنتاج القطن واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعد

وبناء على ما تقدم نرى أننا نكون قد أحصينا كبد الحقيقة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . ويضرب هذا العدد في ٦ ملايين عدد الأفنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطن في ذلك العهد

ب- إن عدد البلاد الذي أورده قدماء المؤرخين تنمير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك ماقاله هؤلاء
المؤرخون :

روى هيودوت في الكتاب الثاني الفقرة ١٧٧ أنه في مدة
حكم عميس كان بمصر عشرون ألف بلد أهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل
لأسيا ان مصر لم تكن عند زبارة هيودوت لها بهذه الحال
التي وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها في زمن
سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا
بجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التي
تقل بهذه الكيفية لا تخطر من المفالاة

وقال ديودور في الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر في العهد القديم كثيرة السكان ، وهي من
هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة في
ذلك العهد ، ولا يظهر حتى في أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم
الأخرى من جهة كثرة السكان قبي الأزمان الحالية كان
يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلد عدا كثير من البلدان
الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع في
السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدقراثة) . وفي عهد بطليموس
لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد
الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . وبمجموع عدد السكان كان

يلغ في العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفي أيامنا
هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير
من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال
العظيمة المدهشة لكثرة الأيدي التي اشتغلت في ذلك
وتركوا لندريائهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اه
وهذا القول أيضا ينبذ العقل بل أبعد احتمالا من
القول الذي ذكره هيرودوت لا سيما فيما يخص الثلاثين
ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر
ديودور يكون في كل بلد ٢٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا
وأما رواية الثانية عشر ألف بلد فهي وإن
كان فيها شيء من المبالغة إلا أنها أقرب من الحقيقة .
أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذي قال ديودور أنه كان عدة
سكان مصر في عصره فيظهر لي أنه قليل جدا خصوصا إذا
قابلناه بعدة سكانها في عصر العرب الذي كان أقل عمارة من
عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :
حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قال حدثنا
الليث بن سعد قال لما ولي ابن رفاع مصر خرج ليحيى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم فأقام في ذلك ستة
أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بمقد وتضمير وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من مائة مجموعة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية. ١٥

وابن رفاعه هذا كان عاملا على مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بني أمية بدمشق. وكان قد تولى عمل هذا التعداد حوالي سنة ٩٦هـ (٧١٥م) أى في القرن الأول للفتح العربي. وبما أن الأعداد السابق ذكرها هي نتيجة إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة. وحيث إنه كان يوجد في أصغر ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فإذا جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية في كل قرية ستائة نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا. وإذا فرضنا أن هذا العدد هو ذلك سكان كل قرية كما سنين ذلك في الطريقة (ج) يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة. وضرب هذا العدد في ١٠/٠٠٠ عدد القرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر المصري قديما

(ج) إن عدد الأتقى المفروض عليهم الجزية وقت الفتح العربي كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا في القسم الخاص بالإيرادات. وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن تجاوزت أعمارهم خمس عشرة سنة. أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفيين منها

وفى الاحصاء الذى عمل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٣/٤٣٥/٧١٠ ، ومجموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث والرابع . ولما كان الاحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى لفرض مالى فلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد أدخل فى عداد دافعيها أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واتى بنا على ذلك لانكون مثاليين اذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم تلك سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخير لجاوز عدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقتناع نذكرها مارواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو ابن العاص مصر صولج على جميع من فيها من الرجال من القبط من راقى الحلم الى ما فوق ذلك ليس فهم امرأة ولا صبي

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم
ثمانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العبد (١٨/٠٠٠/٠٠٠)
ليس فيه شيء من المبالغة

(د) - إن كمية الجيوب التي تروم كل شخص من
السكان هي كما ذكرنا آنفا إردبان . ودلينا على ذلك استهلاك
الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك
كما يأتي :

محصول القطر من الفلال ٥٢٤ / ٣٣٢ / ٢٦ إردبا

يستبعد منه الصادر وهو ٤٧٨ / ٣٦٣

فيكون الباقي ٢٦ / ٢٥٤ / ١٦١

يضاف الى ذلك الكمية
الواردة من الخارج من
حب ودقيق محول الى
أرادب بعد استبعاد المعاد
تصديره

فيكون المجموع ٢٧ / ٣٣٥ / ١٨١ إردبا صافي محصول القطر

وبما أن عدد سكان مصر حسب الإحصاء الأخير هو
٢٥٥ / ٧١٨ / ١٢ فيضرب هذا في ٢ (إردبين) ما يستهلكه
الشخص الواحد في السنة من الجيوب يكون الناتج ٢٥٠ / ٤٣٦ / ٢٥
أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٧٩٩/٢ إردبا . وهذه الزيادة استهلكتها
المواشي حتما وكذلك الأشخاص الذين زادوا على عدد السكان
ما بين عام ١٩١٧ م الذي عمل فيه الإحصاء وعام ١٩٢١ م
الذي اتخذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الأنفس
في هذه المدة بـ ٤٢٩/٦٣٧ نسمة

ويرى عما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب
لا تقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عدد من الأنفس
لا ينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غير ماتستهلكه المواشي
وما يدخر للسنين المجدة ، إذ أننا نعرف أن هذا
كان جاريا في الأزمنة القديمة لعدم التعويل على مايرد
من البلاد الأجنبية لقلة وسائل النقل وحصره
في دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصلًا حتى عصر حكم
العرب وهو عصر متأخر كثيرا عن العصر الذي تكلم
الآن بصدده . والدليل على ذلك ما رواه المقرئ في خطه
ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه في عهد حكم خمارويه بن أحمد بن طولون
المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تباع العشرة أرداب من
القمح بدينار واحد (٦٠ قرشا) أي الإردب بستة قروش

بينما يقول ابن أبيس في كتابه (تثقي الأزهار ص ٧٨ و ٧٩)
إنه في سنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) في دولة الخليفة المستنصر بالله
الفاطمي بيع إردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قرش)

ومن الواضح أنه لو كانت هناك صادرات وواردات.
تذكر لكأن الثمن ارتفع في الحالة الأولى وانخفض في
الحالة الثانية

ويؤخذ مما سبق لإيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول
الذى قدر بستين مليون إردب شعب لا يقل عدده عن ثمانية
عشر مليون نسمة
ويتلخص جميع ما ذكر فيما يأتى:

أولاً - أن مساحة الأرض التى كانت مزدوعة في
عهد الفراعنة لابد أن تكون ستة ملايين من الألفنة على أقل
تقدير حتى تتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها .
ودليلاً على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانياً - أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون
ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفى تغذية سكانها
ويمكن ادخار مقدار منه احتياطاً لوقت الحاجة

ثالثاً - أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون
نسمة بل لا تكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب
أنه كان عشرين مليون نسمة . والذى يرجح لدينا كفة
هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة
اللتان أقتنا عليهما الدليل في الموضعين السابقين

ولقد أضنى بحث بح . بالوش في مؤلفه (سكان

العالم اليوناني ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف.
بلد التي ذكرها دودور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف.
قط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر
تقدير في عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أي أن لكل
مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا

أما من جهة عدد البلاد فنحن نشاطر « بالوش »
في ذلك رأيه ونواقفه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا
نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠
ففيه تناسق مع العدد الذي وجد دوما في القطر
وأما عدد السكان فنحن وهو فيه على طرف.
تقيض . وعلاوة على الأدلة التي قدمناها فيما سلف لتقدير
سكان مصر في العصر الفرعوني نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية في مصر يتجه من
الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت
أجود فلي هذا يكون سطح الدلتا الشمال الذي كان مأهولا
جميعه ومزدوحا في قديم الزمان على خلاف ما هو عليه
الآن ، أكثر انخفاضاً من جميع سطح أراضي مصر ، وبذلك
يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

وما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان في إقليم
خصب لا يدفع من يزدنون فيه إلى تركه والرجيل
إلى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عدهم عن القدر اللازم وتسفرت عليهم المعيشة فيه . وبغير ذلك لا ينزحون عنه قط

ولما كان عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبة اشراك $2\frac{1}{4}$ من السكان فى كل فدان مزروع أو بعبارة أخرى باشتراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مريع أو ٢٣٨ فدانا والمديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المديريات الأخرى هى مديرية المنوفية . فيها يشترك كل ثلاثة أشخاص فى فدان واحد أو بعبارة أخرى كل ٧١٤ نفسا فى كيلو متر واحد مريع

والآن يوجد - كما سبق ذكر ذلك - مناطق مأهولة بسكان يقل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضية . لما كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطاع سكان يكون عددهم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعة وغير المزروعة الآن ؟

إننا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزمع أنها هما اللذان استوجبا تشقت الأهالى وزوجهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونها الى أخرى حتى يستطيعوا استغلالها . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعتزتنا المحاصيل التى ذكرها مؤلفو العرب فى عصرهم الذى وصفوه ثنا بأنه كان عصر انحطاط بالقياس إلى العصر السابق .

وقد أيد ذلك اميان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثلها أو ما يقرب منها في أيامنا هذه . وما يرهـن على أن قوة الانتاج كانت في الزمن النابر أعظم مما هي عليه الآن ، استطاعة القطر أن يدير ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم في وقتا الحاضر فلا ينبغي أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة في الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الأبدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فقول إن هذا لحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال فذلك لا يمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع وبمير سكانا لا يقلون في كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . وضرب لذلك مثلا بما هو جار في وقتا الحاضر في مديرتي جرجا وقتا اللتين ترويان بواسطة الحياض ولا تختلفان الآن من حيث الرى والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . قد أظهر الاحصاء الأخير الذى عمل في سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الاشخاص الذين يشتركون في القدان الواحد فيها هو $\frac{2}{3}$ أو بعبارة أخرى . أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ قسما . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشتراك $\frac{2}{4}$ من

الأشخاص في فدان أو ٥٣٥ قسا في كيلو متر مربع واحد وهو يكاد ينفو منه في مديرية المتوفية التي يشترك في كل فدان منها ٣ اشخاص أى في الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ قسا . هذا وإن جميع اطيان هذه المديرية يزرع صيفا وشتاء وهروى ربا متكررا وهي تفوق في كثافة سكانها مديريات القطر جميعها .

وبناء على ماتقدم لو افترضنا حتى متوسط هاتين المديريتين والستة ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التي جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل في هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المقروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ ثلث السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الأشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذي عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربي ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين تجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هذا العدد هو متوسط تلك السكان كان
عدد سكان القطر المصرى في ذلك العهد خمسة عشر مليون
نسمة

وخير ما نستطيع ذكره هنا ما ذكره أبو الحسن الخزرجى من
أن المنطقة الواقعة بين القرما ونهاية نرعة الاسكندرية كانت
تلكسوها المزروعات إلى ما بعد سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م). غير أنه في
الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م) كان
القسم الأكبر منها قد أدركه الغناء وخرب مزارعه . وهذه
الناحية هى بالدقة إقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتها
أقل جودة من سواها . وهذا الذى حدث هو أمر طبيعى
وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان .
أى أنه عندما نقص عدد السكان في عهد العرب نقصا
كبيرا وقل عديم في المناطق الجيدة التربة ترك أولئك
الذين كانوا يعيشون في مناطق أراضيها أقل جودة أطيانهم
ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختم هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى آتى في نهاية
العصر البيزنطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل
يسارا من عصر الرومان . فن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون
عدد سكان مصر في عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العرب

ولم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نقدّر قيمة الخراج في عهد الفراعنة . فإذا روعي أنه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلا على الحبوب وإن ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئاً مقرباً وجدوه قائموا كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) بمكتات قول ان الخراج في عهد الفراعنة كان لا يفرض الا على الحبوب ايضا

وبما أن محصول الحبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون ضربه حسباً روى ماسيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشاً ثمن الإردب يكون الناتج ٢٠٠٠/١٠٠/٢ ج.م وهو قيمة خراج الحبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشاً

وقالت الأنسة هارممان M^{me} Hartmann في كتاب (الزراعة في مصر في الزمن القديم ص ١٤٧) إنه جاء في سفر التكوين بالتوراة (٦١ - ٥٦) أن خمس المحصول في عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فوراً عن ضريبة الخراج

ويضم من هنا أن ضريبة الخراج في ذلك الوقت كانت نصف الضريبة السابقة أي أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب في ٣٥ قرشاً ثمن الإردب تكون جملة الخراج السنوي لهذا العهد هي ٤٠٠/٢٠٠/٤ ج.م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٧٠ قرشاً

أما مؤلفو العسبر فقد نهجوا في هذا القسم منهجوه

في قسم الإيرادات ودوتوا لمبالغه أرقامها إلى الخيال
أقرب منها إلى الحقيقة وإليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر في أيام فرعون ستة وتسعين ألف
ألف دينار (٥٩٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ م.ج ٥٩٠) .

وقال أبو صالح الأرمني في تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :
بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد
عمارتها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وسبعمائة ألف دينار
(١٤٠٠٠/٧٩٠/٠٠٠ م.ج ١٤٠) .

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (الخطط
المقريظة ج ١ ص ٧٥) :

كان متقاولس قسم خراج البلاد أربابا فريج للملك
خاصة يعمل فيه ما يريد ، وريج ينفق في مصالحي الأرض
وما تحتاج إليه من عمل الجسور وحفر الخلل وتقوية أهلها
على العمارة . وريج ينفق لحادثة تمسك أو نازلة تنزل .
وريج للجدد . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة
آلاف ألف دينار (٨٠٠/٦١/٠٠٠ م.ج ٨٠٠) وقسمها على مائة وثلاث
كور بسة الآلاف . ويقال إن كل دينار عشرة مثاقيل من
مثاقيلنا الإسلامية . وهي اليوم خمس ومثاقيل كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة. والصعيد أربعون كورة. وفي كل كورة كاهن يديرها وصاحب حرب. ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه أيضا كما جاء في كتاب بدائع الزهور لابن أبياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان في زمن فرعون موسى يجي في كل سنة اثنين وسبعين ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٤٣ ج. م). ١٠ هـ
وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر في أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٥٨ ج. م). فأحب أن يتمه مائة ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٦٠ ج. م). فأمر بوجوه المهارات واصلاح جسور البلد والزيادة في استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه. ١٠ هـ

وقال أبو الحسن في كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :
أما خراج مصر قديما قبيلا : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جبي خراجا لجمه مائة ألف ألف وثلاثين ألف دينار (٢٠٠/٠١٨/٦٠ ج. م). ١٠ هـ

وأما من حيث الأراضي المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضاهي التي ذكروها عن الخراج. فهي أيضا أقرب الى الخيال بلاريب . واليك ما ذكره هؤلاء بهنا
عاصد :

قال المسعودى كما جاء فى كتاب نطق الأزهار لابن

إياس ص ٣٨ :

آخر ما اعتبر من أحوال أراضى مصر فوجد حشرها ستين يوماً
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف ألف فدان وأنه لا ينم
خراجها حتى يكون فيها أربع مائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل
دائماً . فإذا أقيم بها ما ذكرنا تمت عمارتها وكل خراجها . ١٠

وهذا النص لم نثر طيه فى أى كتاب من كتب

المسعودى التى نثرت

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

كانت مساحة أراضى مصر فى زمن الفراعنة مائة
ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غير
البور . ١٠

ملخص

وتلخص لك فى هذا الجدول مبالغ الخراج فى هذا

المصر مقدرة بالجنيهات المصرية

الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج فدان
جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
١٠ / ٢ / ١٠٠ / ٠٠٠	١٠٠ / ٠٠٠ / ٠٠٠	٣٥
٢٠ / ٤ / ٢٠٠ / ٠٠٠	»	٧٠

الخارج	المساحة المزروعة	وسط غراج هكتار
جنهات مصرقة	افدنة	قروش
ابن خرداذبه		
الفراغة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الارمني		
يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦/٠٠٠	—
ابن وصيف شاه		
منقاوس	٦١/٨٠/٠٠٠	—
فرعون موسى	٤٣/٧٠/٠٠٠	—
المقرى		
الريان بن الوليد	٥٨/٧٠/٠٠٠	—
د د د	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	—
أبو المجلس		
كيفاوس	٦٠/١٨/٠٠٠	—
المسعودى	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	—	—

(حاشية) بيد ما لم يتنا هذا الكتاب كتب سيد براكيا مدير المتحف اليوناني الروماني بالاكستريه
 وقد اطلع عليه قبل نشره لل الاستاذ بلرخ ليستم منه عما إذا كانت كروقه في تقدير سكان مصر
 عندما عازلت الآلة إلى جملتها في مؤلفه المصنوع عام ١٨٨٦ م
 وقد استخرج سيد براكيا مع المرة أن ذلك للوقت الحاجة رد عليه بأن استكشفت أوراق
 القري اليونانية الرومانية تنحصر إلى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر بما أخذ من كتب الاصل
 وهو العدد المأخوذ عليه إلى الآن
 وما هو الاستاذ بلرخ قد أظهر في باب الثالث من مؤلفه الذي طبع عام ١٩٠٤ م أنه يحل
 إلى تقدير عدد لا يقل كثيراً عن عشرة ملايين (والخلاف ولكن يتنوع السكان ٧ ملايين تقريباً في مصر الحالية)
 والآن يرى الاستاذ بلرخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتوصل على جميع
 الألة التي في أوراق القري مع عدم إغفال عاملين الجريب

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق م إلى ٣٠ ق م

لم يذكر قداماء المؤرخين أى رقم وقف منه على مقدار
الخراج فى هذا العصر ومع ذلك فسنبدل الجهد للوقوف عليه
بالاستنتاج بما روه لنا

ذكر ديودور وهو المؤرخ الذى زار القطر
قيل نهاية هذا العصر فى (الكتاب الاول الفقرة ٧٣) أن
الارض كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهو
أكبرها كان للكهنة وكان إرادته يدفع ثمنًا للذبايح التى تقدم
قرايين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان
الملك يتفق من إرادته فى الحروب وما يلزم لحفظ أجهه بلاطه
وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين
يمتازون عن غيرهم بعمل من الاعمال المجيدة وذلك بدون أن
يتجهى إلى إرهاب الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم
الثالث كان يمتلكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم
الامتياز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء
يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ! هـ

ثم ذكر ديودور فى (الفقرة ٧٤) أن المزارعين كانوا

يستأجرون الأراضى الخصبة التى فى حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بإيجار زهيد وكانوا فى سائر الأزمان يستخدمون فى فلاحتها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضى لم يسر على وتيرة واحدة فى كل من عهدي الفراعنة والبطالة . فقد كانت الأتليان توزع على الاهالى فى العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها فى العصر الثانى تنحصر كما ذكر دiodorus فى ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الاهالى فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الخراج فى هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر الفراعنة . إذ يسنا يقول هيرودوت إن أراضى الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه فى عصر الفراعنة يقول المبروزو فى الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التى على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) - أى فى أواسط عهد البطالة - تنبئ بأن الحكومة كانت تجمي إرتبا واحدا عن كل أورو من أراضى الكهنة المخصصة للزراعة أى خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سها . أو ببساطة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠ ١/٢ لثرا) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أراذب

كما هو الحال في عصر الفراعنة - وليس يوجد ما يمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى المتأثرة ٣/١ تقريباً

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراضى خضعت لنعمة الامتياز منخفضة جداً . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لا يرب عن باننا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءاً من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لا ينفقون من ريعه إلا في حوائجهم التى كانت قليلة ، وأن طبقى الكهنة ورجال الحرب كانوا تنفقان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وبهذه الطريقة لم يكن الملوك فى حاجة إلى دخل جسيم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفى مجملها الخراج أقل كثيراً فى عصر البطالسة منها فى المصور الأخرى

وبما أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فسنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة فى مصر فى عصر الفراعنة بستة ملايين من الأفدة . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة

حدث فيه زيادة أو نقص فينبغي أن نعتبره المساحة التي كانت مزروعة في عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذي كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون إردب ، وبذلك يكون متوسط محصول القندان السنوي عشرة أرباب ومضى تقرر ذلك ينبغي لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التي لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهي أهمها حسب شهادة دهودور وكانت حتماً أكثر من الثلث ولتقدرها نحن بـ $٢٠٠٠/٥٠٠/٠٠٠$ قندان وتقدر محصولها بـ $٢٥٠/٠٠٠/٠٠٠$ إردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فعلوم لدينا بكيفية لا يتطرق إليها الشك كما سبق الإيضاح وهذه القيمة هي ٣% . وعلى هذا تكون جملة خراج الـ ٢٥٠ مليون إردب بواقع ٣% هي $٧٥٠/٠٠٠$ إردب . ويضرب هذا العدد في ٣٥ قرشاً ثمن الإردب ينتج $٢٦٢/٥٠٠$ ج . وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقد

وأما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهي وإن كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلانزع ونحن تقدر مساحتها بالثلث أي $٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠$ قندان وتقدر محصولها بـ $٢٠٠/٠٠٠/٠٠٠$ إردب .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا القسم كان ولا مرأى معنى
من الخراج

والحصة الثالثة الخاصة برجال الجيش والتي كانت
بالضرورة أقل مقدارا من حصتين الأولين كانت مكونة من
بقي المساحة أى من $1/500/000$ فدان وكان محصولها
 $15/000/000$ إردب . أما الخراج الذى كان مربوطا عليها
فليس لدينا أى مستند تقف منه على تقديره . إلا أنه يلوح
لنا أنه إذا كان مركز رجال الكهنوت المشرف الذى خول
لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحة على حصة الملوك
جعلهم يدفعون $3/1$ فلا تكون مغالين إذا قدرنا نسبة ما كان
بذخه رجال الحرب ب $10/1$ أى $1/500/000$ إردب
ويضرب هذه الكمية فى ٣٥ قرشا ثمن الإردب الواحد
يكون الناتج $575/000$ ج.م وهو قيمة خراج هذه الحصة
السوى

وعلى ذلك تكون جملة الخراج فى هذا العصر
 $787/500$ ج.م وذلك عن الأربعة ملايين الفدان المربوط
عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسط
خراج الفدان الواحد فيها $19\frac{7}{10}$ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر في عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية في الدقة لكنه مع الأسف أسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى في (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر في عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٧٠٠/٧٠٠/٠٠٠ م.ج.) . وعندئذ جالت بفكره ضخمة هذا الإيراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يعجز عن توريدها في عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا في عهد أسوأ الملوك وأرذلهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات التله والمديح على الادارة الرومانية فانه لم ينكر أى رقم عن ايرادات مصر في عهدا

ومع التسليم بأن هذه الادارة كانت أجل وأرق كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فإنه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لا يمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويمتنعون بما تدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجائهم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيا أغسطس الذي صير البلد ملكا خاصا له واصطفج بصيغة الفاتح والسيد الاجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الاهالى ورفاهتهم . وكان قلبا يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل ما يستطاع من المنافع .

وأيد استرابون مسألة وفاة النيل وغرماته جميع الاراضى ، الأمر الذى كان يسوغ جباية الخراج بتمامه بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

في الأزمان السابقة لحكم بيرون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع إلى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح في حين الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فبدلت هذه الأحوال جميعها في عهد يترون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثني عشر ذراعا كان لابد من الحصول على
اعظم محصول حتى أنه حدث في سنة من السنين أن الفيضان
لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بمحدث مجاعة
وليس في ذلك من عجب لأن هنا هو النتيجة الطبيعية للإدارة
الرشيدة . اهـ

وقال رينيه Reynier في هذا الصدد (راجع كتاب
مصر في عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تبديل أو تغيير في نظام الزراعة بمصر
لأن النظام السالف روعى في وضعه الحالة الطبيعية للإقليم في فصول السنة
مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن في حيز
الامكان إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يمر ذلك
إلى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم
اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ما هي عليه ومع ذلك فإن مجاوزتهم
حد السلطة والمفاسد التي تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلمتهم
المحسوبة وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين
والفلاحة

ومجازة حد السلطة هذه كانت تمديدا على القانون ولم
تكن بمثابة نظام جديد . اهـ

ومن الواضح الجلي أنه لم يحدث أى تغيير من
الوجهة الإدارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغيير كل في ملكية الاراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالة وامتلك جميع اراضيهم . ومن ثم يشك المرء في أن طبقة الكهنة قد نالت في عصره نفس المراعاة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وما حصل بأرض هاتين الطبقتين فنامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فإن ماركاردت روى عنه في كتاب (دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤) ما يأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لنساية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان في عهد البطالة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني في عصر الرومان كان أكبر منه في عصر البطالة وأنه كان يستزل من أصل الجزية كما كان الحال في هذا العصر . وكذلك كان الشأن في باقى المستحقات العينية بمصر في زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاقة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا في هذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول وأن أسلوب الرى الذى كان معمولاً به في هذا الحين هو ذلك الأسلوب العجيب الذى وصفه لنا استرايون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثني عشر ذراعاً يكون الوصول إلى جني أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لا يشعر أحد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغي أن تكون واقعين من أن المساحة التى كانت تنمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لا يقلان بلامراء عنها في عصر القراعة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جني في عصر العرب الذى كان يلازح أقل عمرانا وازدهارا من عصر الرومان قدس أن القطر كان في حالة تمكنه من أن يدفع بلا عنه خراجاً قدره ١/٥٠٠/١٠٠٠ ج.م عن مسطح قدره ستة ملايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشاً عن الفدان الواحد.

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى سنة ٦٤٠ م .

لا يوجد لدينا أى دليل نسرشد به بطريقة عامة في معرفة الخراج أو المساحة التى كان مربوطاً عليها في هذا العهد .

فيكفي أن نقنع ببعض معلومات جزئية في هذا الشأن :
تقول الآنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر المدنية
في عصر البزنطيين ص ٨٧) :

إن مقدار الخراج الذي كان يجب تقدا من الولاية لم
يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التي بنى عليها هي مقدار
صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ما تقدم عرضه
الشكوى التي قدمها سكان افروديتو إلى أمير طياتيد (١) . فقد قالوا
فيها إن تربة قريتهم رملية قليلة الخصب والخراج مربوط
عليها مساو للخراج المفروض على باقي أراضي المنطقة أي يواقع
قرواطين عن الأورور من الأرض الزراعية ، وثمانية قرواط
عن الأورور من أرض الكروم . وهذا الذي ربط عليها وضعه
مفتشون من قبل الامبراطورية كلفوا بتقدير الخراج على
سائر أراضي الولاية

وتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفاوتة
حسب خصب التربة أن صار في حيز الامكان خفض خراج
قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك
بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان
من ثم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية
لا يبق لأجل تعيين الخراج الذي يفرض على كل قرية إلا
تقدير مساحة أراضيها

(١) طياتيد اسم ائمال مصر في ذلك العهد

ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعة في توزيع الخراج على النواحي عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت بقعا يابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن في المسؤولية التي كانت ملقاة على بمولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعة الذي كان آخذا في الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضي تخطا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التي زایلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستنيان نظام الخراج توسع فيه وأدجه في مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردي وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) يحدد تفصل مسؤولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الاتاج ليضعوا خراجا على كامل أهل القرية كانوا يفقدون . بعلمهم هذا حقوقهم في جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين في تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المروكة كانت الحكومة تعوض هؤلاء بعض التعميش بمنحهم الأراضي الخصة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اهـ

وقالت المؤلفة أيضا في الصفحة ١٧٤ :

إن مصر بسبب أن مزدوغاتها تحت رحمة

فيضانات النيل وأخطارها أصبحت أقل الاقطار استعدادا لتوزيع
الخزراج العيني بنسبة مساحة الاملاك . ولقد راعى قانون
ديوكليتيان Dioclétien في ذلك التقاليد المصرية القديمة واستمرت
مراعاة خصب الاراضى المربوط عليها الخزراج إلى
القرن السادس . بقي مدينة انطاكيوبوليس مثلا
قسمت الاطيان بحسب حالتها إلى أرض معدة للزراعة
ويزر ومستقعات وكروم وبساتين

وعمل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل
أرور من هذه الأقسام . قرض على الأرور من الأرض المعدة
للزراعة $\frac{1}{4}$ من الأراتب . وعلى الأرور من الجزر
 $\frac{1}{4}$ من الأراتب . ومن المستقعات $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من
الارتب . ومن البساتين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من الارتب (راجع ورقة
بردى القاهرة رقم ٩٧٠٥٧) . اهـ

ويتخلص مما سبق لإيضاحه أن ضريبة الخزراج كانت
نحبي كما كان الحال في كل الأزمان قديما وعينا

أما بلدة افروديتو (كوم اشقاو من قرى مديرية
جرجا مركز طيطا) التي يتظلم سكانها من ربط
قيراطين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطا و ١٨ سهما)
من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا)
فكان معدن تربتها كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العالم

الأطيان القطر

وأما ناحية انطايا بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا مركز طهطا) فكانت الضريبة المبينة على كل أرور من أراضي الزراعة ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقريبا) أى بواقع خمس كيلات من الفدان الواحد بوجه التقريب . فإذا فرضنا أن ثمن الارdeb ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحد أيضا ١٥ قرشا

ويظهر أن أراضى هاتين الناحيتين الواقعة كلثاما على تخوم الأخرى لم تكن ممدودة من الأراضى التى بلغت من الجودة مبلغا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهالى الناحية الأولى بل كانت أحط من المتوسط العام وإن كانت تعد فى أماننا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جباية الخراج عن الفدان الواحد فى ذلك الوقت كان نحو الثلاثين قرشا . ويضرب هذا المتوسط فى $٦/٠٠٠/٠٠٠$ فدان مساحة الاراضى المزروعة يكون الناتج $١/٨٠٠/٠٠٠$ ج . م وهو جملة الخراج فى هذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٥٧٠ م (٦٤١ م) الى ٩٧٢ م (١٥١٦ م)

تمهيد

الخراج

عندما فتح العرب البلاد ضوة يجوز للخليفة على مقتضى الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١- وضع يده على أرضها وقسمها بين الفاتحين

٢- تركها تحت أيدي أهل البلاد وتوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحها صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلها
احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة ممرة ما اذا كانت تحت عنوة أو صلحا مبينا على عهد وشروط .
وتج عن ذلك جدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعد . فبعضهم يميل إلى الرأي الأول وبعضهم يتصر للثاني . على أننا نعترف بأنه يوجد ما يدعو للاتصار لرأى كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن نفسه بالقوة ، ثم رجح وسلم بعد أبرم بين القوقس وعمر ،

وذلك حقيقة ماحصل . ويعتضى هذا العهد التزم الأول باليابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٢٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيها بعد وقائع حرية في تزنوط وكوم شريك وسلطيس والكرون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والحيس وسلطيس وقرطاسة ومضيل وبلبيب واسكندرية . فأفسار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح في حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أفسار الرأي الثاني فينبونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلتفيه المقاومة فيها بد ، وقد نفذ الشرط الاساسى فيه وهو جاية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالكمل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم في كتابه (فوح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منها لكل من الرأيين السابقين . فجاء عن رأى الأول بالصفحة ٨٨ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال فتحت مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لميعة

عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبيد الله بن المغيرة بن
أبي بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إنما لما
فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها
يا عمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لأأقسمها . قال الزبير :
والله لتقسمها كما قسم رسول الله صلعم خير . قال عمرو :
والله لأأقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه عمرو
أقرأها حتى ينزول منها حبيل الحبلة^(١) . قال ابن لهيعة وحدثني يحيى
ابن يميم عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا
إلا أنه قال قال عمرو لم أكن لأحدث فيهم شيئا حتى أكتب
إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك
في حديثه وإن الزبير صولج على شيء أرضى به . حدثنا عبد
الملك بن مسلة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله
ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد
الرحمن بن زياد بن أنس قال سمعت أبا شيخان يقولون إن مصر فتحت عنوة
بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنس منهم أبي يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد
فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن
أنس قال : سمعت أبا شيخان يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن لهيعة عن
أبي الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

(١) قال ابن الأثير في النهاية : لما فتح مصر أرادوا أقسمها . فكتبوا إليه
(أي إلى عمر رضي الله عنه) فقال : لا حتى ينزول منها حبيل الحبلة . يزيد حتى ينزول منها
لولا ذلك لا ولاد ويكون لما في الناس والرواي أي يكثر المسلمون فيها بالتراب

ابن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبي قحان أيوب بن أبي العالبيّة
عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن وهب عن داود
ابن عبد الله الحضرمي أن أبا قحان حدثه عن أبيه أنه
سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قدمت مقعدي هذا وما
لأحد من قبض مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطاكس
قال: لم صعدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة في حديثه
إن شئت قلت وإن شئت خمست وإن شئت بست . حدثنا
عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد
الله النهدي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمرو بن
العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب
حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظراً للإسلام وأهله .
حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن
ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال: كان
تايوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد
عن عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن
ابن شريح فلا أدري أين زيد حدث أم شيء قاله . قرن
أسلم منهم فامة ومن أقام فتنة . حدثنا أبو الأسود النضر
ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلمة قالا حدثنا ابن لهيعة
عن عبد الملك بن جنازة كاتب حيان بن سريج من أهل
مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد
العزيز يسأله أن يجعل جزيرة موقى القبط على أحيائهم فقال

عمر عراك بن مالك فقال عراك : ما سمعت لهم بمعد ولا عقد
وانما أخذوا عنوة بمنزلة السيد . فكتب عمر الى حيان بن
سريج أن يجعل جزيرة موتى القبط على أحيائهم . قال وسمعت
بمحي بن عبد الله بن بكير يقول : خرج أبو سلة بن عبد
الرحمن يريد الاسكندرية في سفينة فاحتاج الى رجل يقذف
به فسخر رجلا من القبط فكلم في ذلك فقال انما هم بمنزلة
السيد إن احتجنا اليهم . حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن
لهيعة عن الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد
العزیز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
عبد الرحمن بن سريج عن عبيد الله بن أبي جعفر أن كاتب
حيان حدثه أنه احتجج الى خشب لصناعة الجزيرة . فكتب
حيان الى عمر بذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة
وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يملكه . فكتب اليه عمر خذها
منهم بقيمة عدل فاني لم أجده لأهل مصر عهدا أفى لهم به .
حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا
ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال : كتب عمر بن عبد العزيز
الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا
عقد . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا بمحي بن أيوب عن
عبد الرحمن بن كعب بن أبي لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال
لسالم بن عبد الله : أنت تقول ليس لأهل مصر عهد ؟ قال نعم

حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لميعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب في رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب اليه عمر أن من كان منهم له عقب فأدفع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فأجعل ماله في بيت مال المسلمين فإن ولاءه للمسلمين. حدثنا يحيى بن خالد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: كان فتح مصر بعضها بعد وذمة وبعضها غنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحلهم على ذلك فضى ذلك فيهم الى اليوم. اهـ وجاء عن الرأى الثانى بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مائنه:

(ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع الى حديث موسى بن أبوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن هفنى أن عمرا لما فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها من بلغ الخراج وأحصى يومئذ سبائة ألف سوى النساء والصبيان. فاختلف الناس على عمرو في قسمهم فكان أكثر المسلمين يريدون قسمها فقال عمرو: لأقسد على قسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين. فكتب اليه يعلمه بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب اليه عمر: لا تقسمها وذمهم يكون خراجهم فينا

للسلمين وقوة لهم على جهاد عدوم. فأقرها عمرو وأحصى أهلها وفرض عليهم الخراج. فكانت مصر كلها صلحا بفريضة ديتارين ديتارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من ديتارين. إلا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع إلا الاسكندرية. فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم. لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة. حدثنا عثمان أخبرنا الليث قال: كان يزيد بن أبي حبيب يقول مصر كلها صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة. حدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال حدثني رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال: للقبط عهد عند فلان وعهد عند فلان فسمي ثلاثة نفر. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من كبار الجند أن عهد أهل مصر كان عند كبارهم. حدثنا هشام بن اسحق العامري عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: سألت شيخا من القسماة عن فتح مصر فقال: هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم فشهدت فتح مصر. قلت له فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد. فقال: ما يبالي ألا يصلني من قال أنه ليس لهم عهد. فقلت: فهل كان لهم كتاب؟ فقال: نعم. كتب ثلاثة - كتاب عند طلحة صاحب اخنا، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد، وكتاب عند بنحس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينا بن علي كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فسلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نساؤهم ، ولا كفورهم ، ولا أرضهم ، ولا يزداد عليهم . وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه حدثه عن أبي جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبي سفيان يسأله أرضا يسرق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله أرضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن في عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نسايتهم ، ولا من أولادهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وانا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبي شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقعا في قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع . فقال له مواله ومن كان عنده : انظر الى أرض تعجبك فاختط فيها وايتن . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم في عهدهم ستة شروط منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ، ولا يزداد عليهم ، ولا يكفوا غير طاعتهم ، ولا يؤخذ ذرارهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبراء
الجنيد قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى وردان أن زد على
كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان إلى معاوية كيف يزيد
عليهم وفي عهدهم أن لا يزيد عليهم شيء؟ فعزل معاوية وردان.
ويقال إن معاوية إنما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن جعفر أن
عتبة بن أبي سفيان وفد إلى معاوية في قصر من أهل مصر
وكان معاوية ولي عتبة الحرب ووردان الخراج وحوت بن
زيد الديوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن
صمحل المعافى: حوت بحر يأمر المؤمنين ووعلى بر. فقال
معاوية لعتبة: اسمع ما أقول فيك وعيتك. فقال: صدقوا بأمر
المؤمنين. حجبتني عن الخراج ولهم على حقوق وأكره أن
أجلس فأستل فلا أقبل فأبخل. فضم إليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد
ابن أبي حبيب عن عوف بن حطاف أنه قال: كان لقريبات
من مصر منهم أم دثين وبلهيب عهد، وأن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه لما سمع بذلك كتب إلى عمرو بن العاص يأمره
أن يخبرهم. فان دخلوا في الإسلام فذلك. وإن كرهوا فأرددهم
إلى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح
عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على ديننا ديننا ديننا. فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال: سمعت جيوقة بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمداني يقول حدثني هشام بن أبي رقية النخعي أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر أنت من كنتي كنزا عنده فقدت عليه قتله، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل إليه فسأله فأنكر وجحد لحبسه في السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا إنما سمعناه يسأل عن راهب في الطور. فأرسل عمرو الى بطرس فنزع غائبه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب: أن ابعت الى بما عندك وختمه بخاتمه. فجاءه رسوله بقسلة شامية محتوية بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبة فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة. فأرسل عمرو الى الفسقية لحبس عنها الماء ثم قطع البلاط الذي تحها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهباً مضروبة. فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد. فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شققا أن يبنى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس. حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنائير

قال ثم رجع الى حديث يحيى بن أيوب وغسله بن حميد قال ففتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلَطَّيْنِ ، ومَصِيل وبَلْسِيب . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا في مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، وضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يحملون فينا ولا عبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اهـ

ويستخرج من تلاوة ما تقدم أن عمر بن الخطاب أن أن يجب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر في حكمة هذا الأسباب التي حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقته الإشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناء على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ما تقتضى به المصلحة كما يحتمل انه بناء على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهي :

أن فتح العرب لمصر تم في طورين :

الأول يتبدى من وقت الاغارة عليها وينتهي بإبرام المعاهدة مع المقوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب في حالة حرب مع الاثنين بلا نزاع

والثاني يتبدى من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهي بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا في حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التي أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم في كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة بركن إليها في هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط من راسق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص
على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل
رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم
أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا
عليه من أقام بالاسكندرية وما حولها من أرض مصر كلها .
ومن أراد الخروج منها إلى أرض الروم خرج . وعلى أن
للمقوقس الخيار في الروم خاصة حتى يكتب إلى ملك الروم
يعلمه ما فعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا
جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب
المقوقس إلى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله .
فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويسجزه ويرد عليه ما فضل
ويقول في كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا
وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان
القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية إلى العرب
واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية
ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب
وحالم وضعفهم على ما قد رأيت . فضجرت عن عالم
ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال
القبط أذلاء ألا تقاظهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتكم وقوتكم وعلى قدر قوتهم وضعفهم كأكلة . فانهضهم القتال ولا يكون لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا الى جماعة الروم . قال المقوقس لما آتاه كتاب ملك الروم : والله انهم على قوتهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعادل مائة رجل منا . وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل الرجل منهم وهو مستقتل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا بلده ولا ولده ، ويرون أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا منا ، ويقولون أنهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة في الدنيا ولآلة إلا قدر بلغة العيش من الطعام واللباس . ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم نحن هؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعطوا معشر الروم والله إنى لأخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . وإنى لأعلم أنكم سرجون غدا الى رأى وقولى ويتمنون أن لو كنتم أعطتموني . وذلك أنى قد عاينت ورأيت وعرفت مالم يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ويحكم أما يرضى أحدكم أن يكون آمنا فى دهره على نفسه وماله ولده بدينارين فى السنة ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له : إن الملك قد كره ما فعلت وعجزنى وكتب إلى وإلى جماعة الروم أن لا ترضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تظفر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاهدتك عليه ، وإنما سلطاني على نفسي ومن أطاعني . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسي والقبط متمون لك على الصلح الذي صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برى . وأنا أطلب إليك أن تعطيني ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لا تنقض بالقبط وأدخلني معهم والأرضي ما لهم وقد اجتمعت كلمتي ولكنهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعبد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تجعلهم فينا وعيننا فانهم أهل ذلك لأنني نصحتهم فاستنشوني ونظرت لهم فانهموني . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفوني في أبي يحنس بالاسكندرية . فانهم له عمرو بن العاص بذلك وأجابه إلى ما طلب على أن يضمنوا له الجسرين جميعا ويقيموا لهم الازال والضياقة والاسواق والجسور ما بين القسطنطين الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أحرارا كما جاء في الحديث . اهـ

فيعلم من مطالعة ما تقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبرها . واستمروا في محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . وثرى على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومنه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو
أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم
طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهادة .
وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتاً كلياً من تحصيل
الجزية بفرضة دينارين أى ١٢٠ قرشاً عن كل نفس .
وهذا كان الشرط الأساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضاً فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُنطيس ومَصِيل وطِيب وظاهروا الروم
على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون
استطوم وقالوا هؤلاء لنا فيه مع الاسكندرية . اهـ
وهذا يدل على أن استحلالم كان لهذا السبب
الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الاسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب
على أن استحلالم كان لاعتبارها مدينة رومية صرفة
لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة أخرى أن هذه الطريقة التى اتبناها
عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى
قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧)
نحن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قسمة هأفاء الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين اقتسوها كما تقسم غنيمة المسكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وهى :

١ — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كئى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ىتقون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأثون من بئكم فى هذا القئى ، فلو قسمته لم يبق لمن بئكم شئ . ولئن بقيت ليلفن الراعى بصنماء نصيه من هذا القئى ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحدثنى بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانم وما آفاه الله عليهم. فأذا أناك كتابي هذا فأظن ما أوجب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال فأقسمه بين من حضر من المسلمين، وإترك الأرضين والأثمار لما لها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين. فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت إلى الإسلام قبل القتال. فمن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم وله سهم في الإسلام. ومن أجاب بعد القتال وبعد الموقعة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الإسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمرى وصدي إليك

قال أبو يوسف: وحدثنى غيظ واحد من علماء أهل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في تدوين الدواوين. وقد كان اتبع رأى أبي بكر في التسوية بين الناس. فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه رأى فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في

قسمة الأرضين التي أفاض الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضي الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بملوحها قد انقسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هنا رأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه : فما الرأي ، ما الأرض والملوح إلا بما أفاض الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لا يفتح بعدى بله فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين . فإذا قسمت أرض العراق بملوحها ، وأرض الشام بملوحها فما يد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وينيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضي الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ما أفاض الله علينا بأسلافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضي الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلمة وابن عمر رضي الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأنتى عليه بما هو أهله ثم قال : إنى لم أزعجكم إلا لأن
تشتكروا فى أمانتى فيما حلت من أموركم . فأنى واحد
كأحدكم وأنتم اليوم تحرون بالحق . غالفنى من غالفنى
وواقفنى من واقفنى ، ولست أزيد أن تببوا هذا الذى هوأى .
معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فواقه لئن كنت نطقت بأمر
أريده ماأريد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين .
قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنى أظلمهم
حقوقهم . وإنى أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت
ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولصكن رأيت
أنه لم يبق شئ يفتح بعد أرض كبرى . وقد غنمنا الله أموالهم
وأرضهم وعلوجهم . قسمت ماغنموا من أموال بين أهله
وأخرجت الخمس فوجهه على وجه وأنا فى توجيهه . وقد رأيت
أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ،
وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للبلدين - المقاتلة ،
والندبة ، ولن يأتى من يهدم . أرايتم هذه الثغور
لايد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتم هذه المدن العظام
كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لايد لها من
أن تشحن بالجيوش وإدراة العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى
هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأى
رأيك ، فتم ماقلت وماأريت . إن لم تشحن هذه الثغور
وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقون به رجع أهل الكفر

الى مدنيهم . فقال : قد بان لي الامر فن رجلا له جزالة
وعقل يضع الارض مواضعها ويضع على السلوج مايجتمون ؟
فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعته الى أم ذلك ،
فان له بهراً وعقلا وتجربة . فأسرع اليه عمر ففلاه مساحة
أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر
رضي الله تعالى عنه بعام ، مائة ألف ألف درهم . والدرهم
يومئذ درهم وداقنان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن
المثقال

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت
قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من
المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقسم الشام
كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، وانه كان أشد
الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال
عمر رضي الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين
لاشيء لهم . ثم قال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . قال : فرأى
المسلمون أن الطاعون الذي أصابهم بعمواس كان عن دعوة
عمر . قال : وتركهم عمر رضي الله عنه فنة يؤدون الخراج
للمسلمين

قال : وحدثني محمد بن اسحق عن الزهري أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه استشار الناس في السواد حين

افتتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : انى قد وجدت حجة . قال الله تعالى في كتابه : (وما أفاء الله على رسوله منهم . فإأوجظم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة في القرى كلها . ثم قال : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) . ثم قال : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) : فهذا فيما بلغنا والله اعلم للاختصار خاصة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه طامة لمن جاء من بعدهم .
قد صار هذا الشيء بين هؤلاء جميعا فكيف تقسمه هؤلاء
وندع من تخلف بعدهم بنير قسم . فأجمع على تركه وجمع
خراجه

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضي الله عنه
من الامتناع من قسمة الارضين بين من اقتحمها عندما عرفه
الله ما كان في كتابه من يان ذلك توفيقا من الله كان له
فيما صنع وفيه كانت الحيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من
جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لمباعتهم .
لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الاعطيات
والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في
الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنتهم إذا خلت
من المقاتلة والمرزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اهـ

المساحة المفروضة عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر م مسع
أرضها خمس مرات في عهدهم وهي :

المرة الأولى على يد ابن رقاعة عامل الخراج
في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك حوالي سنة ٨٩٧ هـ
(٢٧١٥ م) (راجع كتاب قح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثانية كانت على يد ابن الجحباب في خلافة هشام بن عبد الملك حوالى سنة ١١٠هـ - ٧٢٩م (راجع كتاب فضائل مصر للكتنى ص ٢٠١)

والثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعز بالله حوالى سنة ٢٥٣هـ - ٨٦٧م (راجع كتاب النجوم الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعة في زمن السلطان المنصور حسام الدين لايجن في سنة ٦٩٧هـ - ١٢٩٨م (راجع كتاب بدائع الزهور لابن اياس ج ١ ص ١٣٧)

والخامسة في زمن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥هـ - ١٣١٥م (راجع خطط المقرئى ج ١ ص ٨٨ و ٨٧ و كتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وستكلم عن هذه المساحات المختلفة فيما بعد كل واحدة منها على حدة في الفصل الخاص بالحاكم الذى تمت في عهده

الفدان

إن وحدة المقاييس التى كانت مستعملة في مصر لقياس الأراضى عند ما فتحها العرب هى الأروز. ولكن سرعان ما رأينا مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هو ابن عبد الحكم يذكر في كتابه ص ١٥٣
ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر
الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم
عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل في الشام والعراق
كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا
يستعمله القبط في مصر وأن العرب أخذوه عنهم ولم يأثروا
به من عندهم

ولم تكن مساحة الفدان في الزمن التأخر مساوية لمساحة
في عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين
عنها :

قال ابن بمان في كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصة تعرف
بالحاكية طولها خمسة أذرع بالجاري . ففى بلغ المسوح من
الأرض أربعمائة قصة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندي في كتابه (صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٤٦)
تحت العنوان الآتى :

(أرض الزراعة)

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصة تعرف بالحاكية كأنها

حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت إليه . وطولها ستة أذرع بالهاشمي كما ذكره أبو القاسم الزجاجي في « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالتجاري كما ذكره ابن عمالي في « قوانين الدواوين » . وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبصر والوسطى والسبابة . كل اصبع ست شعيرات معرضات ظهرا لبطن على ما تقدم في الكلام على الاميال . وقد تقدر القصة ياعين من رجل معتدل وربما وقع القياس في بعض بلاد الوجه البحري منها بقصة تعرف بالسندفاوية أطول من الحاكية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعائة قصبة في التكسير يعبر عنها بغدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصبة في التكسير . اهـ

ولاجل تعيين ما تساويه هذه القصة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار في المذكرة العجينة التي وضعها في الطريقة الماثية عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الاصبع المستعمل في ذراع مقياس النيل بالروضة بـ ٠.٢٢ ر من المتر والاصبع المصرى والعربى بـ ٠.١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٠.٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذا المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فعلا . وضربه في أربعة أصابع وضرب النتائج

في ست قبضات ثم الناتج الثاني في ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٨٤ من الأمتار وهو طول القصة . وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجية :

إن المقياس المئري المحكم لهذه القصة لم يتكلم عنه سوى جاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

القدان مقياس زراعي بمصر . وتوجد أفدنة متباينة في المساحة . والقدان الآن يائه هو الأكثر شيوعا في سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بقدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصة مقياس طولى يستعمل في قياس الأراضى . ووجدت القصة في عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجزيرة وقد اعترفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الأراضى وعابرتها فكان طولها $٦ \frac{2}{3}$ من الأذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ . من المتر . فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ، والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . ويضرب هذا المقدار في ٤٠٠ ما يساويه القدان من القصبات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة القدان . اهـ

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التى ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد على

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة فقد حدث في عهد محمد علي . وهذا هو ما رواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ما ترجمته :

كانت القسبة القديمة طولها ٣٨٥ من الأمتار
تخففت إلى ٣١٤ من الأمتار وأصبح الفدان الآن يساوي $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . والقيمة
المثيرة للقسمة ٣١٥ من الأمتار . فتكون مساحة الفدان
٤٠٨٣ مترا مربعا . اهـ

وقال يعقوب أرئين باشا في كتابه (الملكية
المقارية في مصر ص ١٢٢) :

إن محمد علي لما أمر بجمع الأراضي في سنة ١٨١٣ م
صدرت أراؤه بأخذ متوسط لمساحة الفدان الموجودة .
فصدرت مساحة الفدان بـ $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال جرجس بك حين في كتابه (الاطيان

والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قسبة مربعة . وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قسبة مربعة . وفي بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قسبة . فأراد المنفور له محمد علي باشا تقرير وحدة جديدة لأقيسة الاطيان في البلاد . فعقدت بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ هـ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض مشاهير المهندسين وهم لبنان باشا وأدهم باشا وبهجت باشا وأزهري أفندي وإبراهيم أفندي وهبي ومحمد بك عبد الرحمن وقررت القسبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت اجراء المساحة العمومية على اطيان بلاد القطر اعتبار الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قسبة وذلك قسبة مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قسبة وربع قسبة تقريبا في كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم في الوقت الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم في جعل مسطح الفدان بمقدار $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة الا ان ذلك في الغالب كان على متوسط الاقيسة المختلفة التي كانت متداولة وهو مايقرب الى الحقيقة . لأن الخطة المعدلات المار ذكرهما التي هي ٤٣٢ و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، ويقسمها على

خمس يتيج $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ فدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس
لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل
ألف قصبة ثلاثة أقدمة. وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه
القاعدة جميع الأراضي التي في بعض جهات لم تف مسطحاتها
من الأصل بهذا المعدل. فأمرت بالتحويل فيها على المقاسات
المتبعة في مستندات الملكية. أما تقدير طول القصبة على
معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا فواضح في أمر
صدر بعد ذلك من المرحوم سعيد باشا إلى مدير القيوم
في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧، بأنه لما طلبت جملة قصبات
من جهات مختلفة، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ
متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا.
والظاهر في نفس الأمر أن القصبة بمقدرية جرجا كانت
بطول ٣٥٠. وبمقدرية القرية كانت بطول ٣٥٥. وطبعا كانت
في جهة أخرى بطول ٣٩٠ حتى أن المتوسط بلغ ٣٥٥.
وتأييد بأمر عال آخر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩١ على أن
ذات مقياس القصبة قد أطلت نظارة المالية استعماله في
أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور في ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٩٨، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة
حديدية تسمى جزيرا طوله مثل طول خمس قصبات. اهـ

فيرى عما تقدم أن مانجان وجرجس بك حين
وان اتفقا في أن عدد قصبات القدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفا في طول القصة . فالأول جعله ٣٦٤ من الأمتار
والثاني ٣٥٥ من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغي أن يساورنا
أى شك في صحة ما أبداه كل منهما

فانجان يتكلم بصفة شاهد عيان . وأما رواية
جرجس بك حين فنى غاية في الدقة وليس هنالك مجال
للشك في صحتها ، لاسيما أن المركز الذى كان
يشغله جرجس حين بك فى وزارة المالية كان يزوله
أكثر من غيره أن يستقى أصح الأنباء وأصدقها
فى هذا الموضوع

وقال جيرار Oirard فى مذكرته عن المقاييس
الزراعية عند قدماء المصريين فى (كتاب وصف مصر
المجلد الأول ص ٣٥٠) :

انه علاوة على القصة التى طولها ٣٨٥ من
الأمتار التى كان يستعملها الأهالى فيما بينهم كانت توجد
قصة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع ، طولها
٣٦٥ من الأمتار وكانت تستعمل فى المعاملات التى كانت
بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة . اه
وعما لا شك فيه أن مانجان يقصد القصة الأخيرة .
فانه لما أمر محمد على بتخفيض عدد قصبات الفدان
من ٤٠٠ إلى $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ وقسما صدرت إرادته بمسح الأراضى

أبقى طول القصة المذكورة على حاله. وعلى ذلك تكون
مساحة هذا الفدان ٤٤٤٩ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال
علينا أن نجد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب
المؤلفين الآخرين. وبما أنه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يستأ
الا أن ننظر بعين الاعتبار الى مقدار ذلك الفدان
وهو ٤٠٨٣ مترا مربعا

عهد عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

إن هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم . وفى عهده فتح
عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤٠ م)

وقد سبق القول بأن عمر رفض مصادرة أراضي
مصر وتقسيمها بين المسلمين وأمر بربط الخراج عليها وأن
عمرو بن العاص قام بتنفيذ أوامره . وهالك ما رواه ابن
عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر
قطعا على جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتدليل اذا
عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم . وإن قل أهلها

وخربت 'نقصوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العجالة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيندرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من الصنائع والأشجار فقسوا عليها بقدر اجتهالهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر اجتهالها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المزوج . ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عددهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب . قسح وويتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والروية برومئذ ستة أمداد . اهـ

وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لميعة عن
يزيد بن أبي حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذى
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض
فانها من فيه الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلمة
حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم
صالحوا على جزيرة يعطونها فن أسلم منهم كان أرضه وداره
لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى يحيى بن سعيد أن ماباع
القبط في جزيرتهم وما يؤخفون به من الحق الذي عليهم من
عبد أو وليدة أو بغير أو بقرة أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز
لمن ابتاعه منهم غير مردود إليهم إن أسروا . وما أكرأوا
من أرضهم بجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزيرة التي
عليهم . فلعمل الأرض أن تزد عليهم إن أضرت بجزيرتهم .
وإن كان فضلا بعد الجزيرة فانا نرى كراها جائزا لمن تكرها
منهم . اهـ

وقال أيضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن
الخطاب فقال : ضعوا الجزيرة عن أرضي . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس
ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة
فإن ذلك لا يشترى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت
أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان
أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة
فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين ، لأن
أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ، ولأن
أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا
عليها . وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد
عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب . لأن
عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت
لكم السنن ونزكتكم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض
فلا علم لي ولا أدرى كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر
الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين اقتحموها . فلو نزل
هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة
منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فإن وجد من
ذلك علما يشفي وإلا اجتهد في ذلك هو ومن حضره
من المسلمين . اهـ

ويستخرج مما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو
ابن العاص فرض على كل فدان مزروع جبا نصف اردب قسح
(٣ ويات أو ٦ كيلات) و ويتين من الشعير (٤ كيلات)

وبمجموع ذلك خمس ويات أو عشر كيلات من
الحبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . أى
ثلاث ويات ونصف وية أو سبع كيلات عن كل فدان
مساحته ٤٧٠٠ متر مربع . أما الأرض المزروعة برسيا
فلم يفرض عليها خراج

ولاجل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا
تقدير عدد الألفدة التى كانت تزرع قمحا وشعيرا
لقد سبق القول بأن عدد الأشخاص الذين فرض
عليهم عمرو الجزية كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نس . وأبنا أن هذا
العدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعلى ذلك يكون
بمجموعهم ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وإن كان ابن عبد الحكم قد قل
عن يحيى بن ميمون الحضرمى فى كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن
الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٨/٠٠٠/٠٠٠ شخص فرضت
عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٢٤/٠٠٠/٠٠٠
نسمة . وسبق لنا القول أيضا بأن مجموعا حاشدا كهذا لابد
له من ٦ ملايين من الألفدة المزروعة من بينها ٤ ملايين
فدان تزرع قمحا وشعيرا . وبضرب هذا العدد فى ٧ كيلات
خراج الفدان يكون الناتج ٢/٣٣٣/٣٣٣ أردبا . وبضرب
هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الادرب يكون الناتج ٨١٦/٦٦٦ ج . م تقريبا
وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد $١٣\frac{1}{4}$ من القروش
وقال اليعقوبى فى تاريخه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

في هذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر
أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٨٠٠/٤٠٠/٠٠٠ ج.م)
من خراج رؤوسهم لكل رأس دينار . وخراج غلاتهم
من كل مائة إردب ارديين . اهـ

وبما أننا قدرنا المساحة المزروعة في هذا العصر
بسته ملايين من الأقدية فليس يوجد مالا يحملنا نعتقد
بأن المحصول كان كما في عصر القراعنة ستين مليون إردب
حتى يمكن بذلك تموين عدد السكان الجسم في ذلك العصر

هذا وقد ذكر المسعودي كما جاء في كتاب (الخطط
التوفيقية لعل مبارك باشا ج ١٨ ص ٥ - وقد سبق
ذكر ذلك - أن عمرو بن العاص بنى مقياسا بحلوان .
وسبب بناءه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى علم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من التلاذ عند
وقوف النيل عن الحد الذي في مقياس لهم ، وان الاستشعار
يدعهم الى الاحتكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعد الاسعار
ينير قط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص
يسأله عن شرح الحال . فأجابه عمرو : اني وجدت ماتروى
به مصر حتى لا يقشط أهلها ، أربعة عشر ذراعا . والحد
الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويسبق
عندهم قوت ستة أخرى ، ستة عشر ذراعا . اهـ

ويسلم عما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديراً ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار $\frac{٢}{٧}$ $\frac{١}{٢٠٠}/٠٠٠$ اردب . ويضرب هذا في ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون النتائج $\frac{٤٧٠}{٠٠٠}$ ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذري في كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥) :

حدثني ابراهيم بن مسلم الخوارزمي عن عبد الله بن المبارك عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم ففتح ضوة ، وقال آخرون ففتح صلحا والثلج في أمرها أن أبي قسما فقاتله أهل البوثة ففتحها قبرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابي : إنه قد بلغنا فسلمكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود واقراكم الأرض في أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فابن فسلم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسينا واجلائنا . قاله فاستشار أبي المسلمين فأشاروا عليه بأن يفصل ذلك الا نرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل ديتارين جزية إلا أن يكون قسيرا . وألزم كل ندى أرض مع الديتارين ثلاثة أرداب

خطئة ، وقسطى زيت ، وقسطى صل ، وقسطى خل رزقا
للمسلمين تجمع في دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون
فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا
أو عمامة ، وسراويل ، وخفين في كل عام أو عدل الجبة
الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط
لهم اذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبنائهم ، ولا تسبوا
وان تقرر أموالهم وكنوزهم في أيديهم . فكتب بذلك الى
أمير المؤمنين عمر فأجازه وصارت الأرض أرض خراج .
إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس
أنها فتحت صلحا . قال ولما فرغ ملك اليوتة من أمر نفسه
ومن معه في مدينته صالح من جميع أهل مصر على مثل
صلح اليوتة . فرضوا به وقالوا هؤلاء المستعمون قد رضوا
وقنعوا بهذا فتحن به أقنع لاتنا فرش لامنعة لنا . ووضع
الخراج على أرض مصر فجعل على كل جريب ديناراً
وثلاثة أراذب طماما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب
بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . ام

وقد ذكر البلاذرى لفظ الجريب في هذه العبارة
لكنه أخطأ في ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خلط بين هذا
والفدان . لأن الجريب الذى هو أقل من الفدان لم يستعمل
في مصر قط . أما ثمن الثلاثة الأراذب الذى ذكرها فهو
١٠٥ قروش على اعتبار أن ثمن الأراذب ٣٥ قرشا . وبإضافة

٩٠ قرشا قيمة الدينار المذكور معها إلى هذه القيمة يكون
 الناتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان
 ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض إلا على الأتليان
 المزروعة قحاً . وهذه الأتليان يمكن تقدير مساحتها بملبوني فدان
 ويكون جملة خراجها ٣٠٠/٣٠٠/٠٠٠ ج.م.، ومتوسط خراج الفدان
 الواحد ٥٥ قرشا في المساحة المزروعة جميعها وهي ستة ملايين فدان
 وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيماً لاسيما إذا قورن
 بما ذكره المؤلفان السابق ذكرهما إلا أننا نرى أنفسنا
 مضطرين أن نذكره هنا مجازة لهذا المؤلف
 وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم
 التي جيت فيها بعد . والسبب في ذلك هو أن المورد الرئيسي
 للإيرادات وقتها فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا
 الفتح أخذ الناس يدخلون في الدين الاسلامي، وأخذ هذا المورد
 على أثر ذلك في التناقص، فدعت الحالة إلى إيجاد موارد أخرى .
 وما هي مبالغ الخراج التي حصلنا عليها في عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	جنيحات مصرية ٨١٦/٦٦٦	أفدنة ٦/٠٠٠/٠٠٠	قروش ١٣ $\frac{1}{4}$
اليقوي	٤٢٠/٠٠٠	»	٧
البلاذري	٣/٣٠٠/٠٠٠	»	٥٥

مؤلف سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هذا الخليفة هو سابج خلفاء بنى أمية بلعشق .
وقد مسحت أرض مصر أول مرة في عصر العرب
على يد ابن رفاعة الذي كان عاملا عليها في خلافة
الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)
واليك ما ذكره عنها ابن عبد الحكم في كتابه
ص ١٥٦ قال :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا
الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعة مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم . فأقام في ذلك
سنة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعيان
والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض
فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص
فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة بجمعة من الرجال
الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينا غير هذه العبارة أى
مستند وقف منه على نتيجة هذه المساحة حتى ولو
يروجه التقريب . وما ذكرنا هذا الفصل الا ابتغاء الاحاطة

بالتاريخ الذى حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضى في
مصر بعد أن فتحها العرب

مؤلفه هشام بن عبد الملك

سنة ١٧٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفي
عهده مسحت أرض مصر على يد ابن الحجاب عامل الخراج،
وهي المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون في عهد حكم العرب
قال الـكـندى في كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

ولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الحجاب لأمير
المؤمنين هشام . فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغازمها
عما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . اه
وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٢٠٠٠/٤٠٠/٢٠٠ ج ٢٠٠)

وقال المقرئى في خطه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولى عيسى الله بن الحجاب خراج مصر لهشام
ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغازمها
عما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان . اه

وقال بالصفحة ٩٩ :

في خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عيسى الله
ابن الحجاب خرج بنفسه ومسح العاشر من أراضى مصر والعاشر

ما يركبه ماء النيل ، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان
سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعدلها
غاية التمديل ، فسقطت منه أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . هذا والسعر راخ والبلك بغير
مكس ولا ضريبة . اهـ

ويبين على ما ترى تفسير المائة مليون فدان بأنها
المساحة العمومية لجميع أراضي القطر ، والثلاثين مليون بالجزء
المزروع . ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان في هذا العدد
المائل . ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فاعطينا الا ان تذكره .
وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان
التي ذكرها المقرري في عبارته الثانية لكان الباقي معقولا لاسيما إذا
قول هذا الباقي بالمساحة المزروعة في عهد الخلافة الآتية
ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام
فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

مهمون المأمور

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو ساج خلفاء بني العباس يتنجد ، وفي عهده
هبط مقدار المساحة إلى الحد المقبول

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

كان خراج مصر إذا بلغ النبل سبع عشرة ذراعا
وعشر أصابع، أربعة آلاف ألف دينار ومائتي ألف ومبعة
وخمسين ألف دينار (٥٥٤/٠٠٠ ج ٢ م). والمقبوض عن
القدان دينارين (١٢٠ قرشا) في خلافة المأمون
وغيره ٨١.

فيستخرج من هذا أن عدد الأفنة التي كان
مفروضا عليها الخراج هو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مساحة
كل منها ٥٩٢٩ مترا مربعا. وتحويلها إلى أفنة مساحة
كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٣/٠٠٤/٧٣٢ فانا. ويكون
خراج القدان الواحد ٨٥ قرشا

مؤلف المفسر بالله

سنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هو الثالث عشر من خلفاء بني
العباس يمتداد . وقد تم في أيامه على يد ابن المذبر مسح أرض
مصر حوالى سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهى المساحة الثالثة فى
عصر العرب

وهنا نرجع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهمة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ :

لما ولي الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها
خرابا وقد انحط خراجها حتى بقي ثمانمائة ألف دينار
(٤٨٠/٠٠٠ ج ٢٠) . ٥١٠

وقال المقرئ في خططه ج ١ ص ٩٩

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد
ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بقي خراجها
ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج ٢٠) . ٥١
وقال في ص ١٠٠ :

وآخر ما اعتبر حال أرض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف الف وثمانين الف الف فدان .
يزرع منها في مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون الف الف فدان .
وانه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعة مائة الف وثمانون
الف حرث يلزمون العمل فيها دائما . فاذا أقيم بها
هذا القدر من المال في الأرض تمت عمارتها وكل خراجها . وآخر
ما كان بها مائة الف وعشرون الف مزارع . في الصعيد
سبعون الفا ، وفي أسفل الأرض خمسون الفا . ٥١

وقال أبو الحسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):
وقيل إن أحمد بن المديبر المذكور اعتبر ما يصلح
للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي
مستبحر وتلف من قلة الزراعة ١٠ هـ

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الأرض المزروعة
٢٤ مليون فدان، وقيمة الحراج ٤٨٠/٠٠٠ ج.م، ويكون
متوسط الحراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ
٢٤/٠٠٠/٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قيل
بالعدد الذي ذكر في عهد الخلافة السابقة . ولكن أتت
لنا ذلك وهو ممنون بالحروف لا بالأرقام

وعلى ذلك لا يوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

ملكوته محمد بن طولونه

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

اشتهر عهد هذا الامير بالرعاية واليسار اللذين حلا
بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته
الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب بنائع

الزهور لابن لماس ج ١ ص ٢٦٦ :

جى خراج مصر فى أيام الامير أحمد بن طولون
مع وجود الرخاء أربعة آلاف الف دينار وثلاثمائة الف
دينار (٢/٥٨٠/٠٠٠ ج ٢٠ م) ٨١ .

مكومة الاغشير محمد بن طنج
سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الامير هو أول أمراء الاسرة الاخشيدية

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغ خراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمد بن
طنج الاخشيد الف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج ٢٠ م) ٨١ .
وقال أيضا فى هذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمل الرواتب بمصر . وكان كاتبه
ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيه المرتب عن الارتفاع ما تى
الف دينار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط من
الجرايات والارزاق فليس هؤلاء أولى من الواجب . فقال
غداً تيجنى وتدبر هذا . فلما أتاه من النبد قال له الاخشيد :
قد فكرت فيما قلت ، فإذا أصحاب الرواتب الضعفاء وفيهم
المستورون وأبناء النعم . ولست آخذ هذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسبحا . وما زال به
اللاخشيدي حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فعوتب على ما صنعه
فقال : يا قوم اسمعوا إيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد
ابن المارداني فقال له : ما بيني وبين السلطان معاملة ، ولا
للاخشيدي على طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار
للاخشيدي ، وألف دينار لك . فجلاني وقال : لك قبل ابن المارداني
مطالبة ؟ فقلت : لا . فقال : هذه ألف دينار قد جاءتك على
وجه الماء . فأعطاني ألفا ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى إلى
محمد بن علي المارداني في وقت عشرين ألف دينار على يده
فاستقلتها . فلما اجتمعنا عاتبه ، فقال لي : أرسلت إليك مائة ألف
دينار ، ولابن كلا كاتبك عشرين ألف دينار . فأخذ المائة
وأعطاني العشرين ألفا . فذكرت قول محمد بن علي
له فقال : ما أبرد هذا حفظ لك المائة ألف لوقت حاجتك
تربدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تلتفها . اهـ

مهرز المير ليرين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد
أورد المؤرخون ما جباه من الخراج في ظرف عدة سنين .
واليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب نفق
الازهار لابن اباي ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القائد من الغرب في أيام الخليفة
المعز الفاطمي جبي خراج مصر في أيام الفاطميين ألف ألف
ومائتي ألف دينار (٧٢٠/٠٠٠ ج. م) وذلك في سنة ثمان
وخمسين وثلاثمائة . اهـ

وأورد المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها
قيمة أخرى هي ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج. م)

ونحن نرى أنه خطأ بلا شك في هذا المبلغ إذ
أن غيره من المؤلفين ذكره بصفة متصل عن الستين
التي تلي هذه السنة . وهذا بالطبع أقرب إلى الصواب
لان الفاتح عادة يجبي في أول سنة أقل مما يجبيه في
الستين التالية

وقال ابن حوقل في كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧
ومابدها) :

وما لاشك فيه أنها جيبت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ
(٩٧٠ م) على يد أبي الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين
المعز لدين الله ثلاثة آلاف دينار ومائتي ألف دينار
(١/٩٢٠/٠٠٠ ج. م) . وذلك أنهم كانوا فيها سلف من
الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنانير ونصف (٢١٠ قروش) .

وإذا عرفت ذلك القليل الى قص يسير، قبض منهم في هذه السنة المذكورة عن الفدان سبعة دنانير (٤٧٠ قرشا)
وإن ذلك اعتقد هذا المال بهذا الوفور . اهـ

وعلى هذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً هو ١٤٣/٥٨ فداناً. وتحويلها الى أفدنة مساحة كل منها ٤٧٠٠ متر مربع تصير ٦٤٦/٧٤٥ فداناً. ويكون خراج الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ ٢٩٧ من القروش

ويظهر أن ذلك لا يسوغ في العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحدة الخراج مرتفعة للغاية. ومع ذلك فهذا المؤلف رزين منق وكن من الذين عاشوا في ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن في كتابه (التجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):

ثم جاءه (أي الخراج) جوهر القائد غادم المعز الميبدى ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتي ألف دينار (١٠٠٠ / ٩٢٠ ج ١ م .) في ستة سنين وثلاثمائة (٩٧١ م .) اهـ
ويتضح من ذلك أن خراج السنة الماضية ظل باقياً على ما هو عليه . وإليك ملخص

مبالغ الخراج في عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنيهات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج القدان بالقرش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
د ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧ ^١ / _٧
د ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	د	د

مهلوث المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمني في تاريخه (الكنائس) ص ١٠ وما بعدها ، يانا بخراج هذا السيد ذا فائدة عظيمة ، أوضع فيه التواخي والكفور بكل كورة ، لكنه مع الاسف أفضل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر في هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦٩/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج م٠) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وقرى دمياط وتيس وقسط وقناة وبركة الحبش بظاهر مصر

ومقداره ٦٠/٠٠٠ دينار (٣٦/٠٠٠ ج.م.) ثم ذكر
في ختام رسالته أن ذلك الخراج استخرج في عهد
الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضي. وها
هي عدة النواحي والكفور نقلا عن ذلك البيان :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقية	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحية	٤٨	٤١	٨٩
الدقهلية	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانية	٦		٦
جزيرة قوسنيا	٦٨	٦	٧٤
الغربية	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتين	٦٩	٣٢	١٠١
قوة والمزاحتين	١٠	٣	١٣
النسراوية	٦		٦
نقل بعله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
ما قبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والجديدة وادكم	٣		٣
جزيرة بنى نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
الجزيرة	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
القيومية	٥٥	١١	٦٦
الهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الاشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسيوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

جـمـلـة التـواحي والقـرى بالـوجـه البـحـرى والقـبـلى

الجهة	عدد التواحي	عدد القرى	بمجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
د القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية قلا عن البيان المذكور:
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٧١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقيلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوابية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمنودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعه	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمراحمين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النسراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدوالجديدينوادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
خوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزة	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرة	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
الفيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
الهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الاشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الاسوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
د القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمينى في يثاته خراج كورة الاسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها في الجدول السابق هو الباقي بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنها تختلفان وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهي ٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية و ٥٦ كفرا بمجموعها ١٢٤ ، على الجملة السئى في الجدول السابق

حكومة صراع الدين الاثيوبى

سنة ٥٥٨٩ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ (١١٧١ م)

قال ابن مائى فى كتابه (قوانين الدواوين
ص ٢٩) إنه فى هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان
الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قحط هو ثلاثة
أرداب. وضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الارذب
يخرج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود .
وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
يصير خراج هذا الفدان الأخير $\frac{1}{8}$ من ٢٨ من الارادب
عنا أو ٧٨ قرشا تقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان
مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن
سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م)

وخارج السنة المحاصيل الأولى منها ذكر
قيمتها بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة
بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذلك الوقت تقديرا
مرجعا . وهذا هو البيان ، والخراج المدون
به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبه مربعة أو
٥٩٢٩ مترا مربعا :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقداً		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	...	٨٧	$٧ \frac{1}{2}$
شعير	...	٨٧	$٧ \frac{1}{2}$
فول	...	٨٧	$٧ \frac{1}{2}$
حصى	...	٧٥	$٧ \frac{1}{2}$
جلبان	...	٨٧	$٧ \frac{1}{2}$
عس	...	١٠٠	$٧ \frac{1}{2}$
كتان	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	...	٩٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	$١ \frac{1}{4}$	٧٥	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقداً		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شاي	١	٩٠	...

نوع المحصول	خراج القدان قدما		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
د د ثاني د	$2\frac{1}{2}$	١٣٢	...
..... طيخ	٣	١٨٠	...
..... لويبا	٣	١٨٠	...
..... سمسم	١	٦٠	...
..... قطن	١	٦٠	...
..... قنقاس	٤	٢٤٠	...
..... بادنجان	٣	١٨٠	...
..... نيل (نيلة)	٣	١٨٠	...
..... فجل ولقت	١	٦٠	...
..... خس	٢	١٢٠	...
..... كرب	٢	١٢٠	...
..... جل	٢	١٢٠	...

أشجار مختلفة

..... كروم	٥	٣٠٠	...
..... قصب فارسي	٣	١٨٠	...
..... أشجار	٧	٤٢٠	...

وبتحصيل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان
مساحته $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ من مربع
يصير الخراج كالاتى :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	
	قرش	إردب
قمح	٦١	١٢
شعير	٦١	١٢
فول	٦١	١٢
حمص	٥٢	١٢
جلبان	٦١	١٢
عدس	٧٠	١٢
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	
	قرش	إردب
قصب شامى	٤٢	...

نوع المحصول.	خراج القدان تقدياً	
	قرش	خراج عينا لإردب
قصب السكر أول سنة (باس)	٢١٢	...
» » ثاني » (نقطة)	٩٣	...
بطيخ	١٣٧	...
لويبا	١٢٧	...
سمسم	٤٢	...
قطن	٤٢	...
قلقاس	١٦٩	...
باذنجان	١٢٧	...
نيل (نيلة)	١٢٧	...
جمل ولقت	٤٢	...
خس	٨٥	...
كرنب	٨٥	...
بصل	٨٥	...

أشجار مختلفة

...	٢١٢	كروم
...	١٢٧	قصب فارسي
...	٢٩٦	أشجار

واليك يان المديرات وخارجها الذي ذكره:

الوجه البحري

الحجـــــــــــــــــراج	الكورة أو المديرية
بالجنيه المصرى	بالدينار
٧١٤/٥٥٤	١/١٩٠/٩٢٣
٦٩/٣٤٦	١١٥/٥٧٦
٥٥/٤٤٢	٩٢/٤٠٣
٨٣٩/٣٤٢	١/٣٩٨/٩٠٢
	الشرقى والمرتاحية والدقبلى وروش البحيرة ... حوف رمسيس نقل بعده

الحجـــــــــــــــــراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢	ماقبله
١٠/١٢٥	٦/٠٧٥	فوة والمراحمين ...
١٥/٣٠٥	٩/١٨٣	النسراوية
١١٢/٦٤٦	٦٧/٥٨٨	جزيرة بنى نصر ...
١٣٠/٥٩٢	٧٨/٣٥٣	جزيرة قوسنيا ...
٦٧٤/٦٠٥	٤٠٤/٧٦٣	الغرية
٢٤٥/٤٧٩	١٤٧/٢٨٧	السمودية
٤٦/٢٧٤	٢٧/٧٦٤	الدينجاوية
١٤٨/٣٤٧	٨٩/٠٠٨	المنوفية
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	المجموع

الوجه القبلى

الحجـــــــــــــــــراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٢٠٤	٩١/٩٢٢	الجيزة
٥٩/٧٢٨	٣٥/٨٣٧	الاطفيحية ...
٦٠/٤٦٦	٣٦/٢٨٠	البوصيرية ...
٧٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	قل يعله

الخـراج		الكورة أو المدبرة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	ما قبله
١٥٢/٦٣٤	٩١/٥٨٠	الفيومية
٣٥٢/٦٣٤	٢١١/٥٨١	البهنسية
٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠	الواحات
١٤٧/٧٣٧	٨٨/٦٣٩	الاشمونين
٧٢/٥٠٤	٤٣ ٥٠٢	السيوطه صا مغلوب ومنتجا
١٠٨/٨١٢	٦٥/٢٨٧	الانخميه
٣٦٢/٥٠٠	٢١٧/٥٠٠	القوصيه
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	المجموع

جـلة خراج الوجهين البحرى والقبلى

الخـراج		الجملة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	الوجه البحرى
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	د القبلى
٤/٢٧٧/٤٨٩	٢/٥٦٦/٤٩١	الجملة

ويرى من هذا البيان أن جملة المبالغ التى ذكرت أمام كل كورة وهى ٤/٢٧٧/٤٨٩ ديناراً (٢/٥٦٦/٤٩١ ج . م) ،

تنقص عن القيمة الاجمالية التي ذكرها بمقدار
٣٧٥/٥٣٠ ديناراً (٣١٨/٢٢٥ ج . م)

مكومة المنصور مسام المرمم يومين

سنة ٨٦٨٩ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة
المماليك البحرية ، وفي عهده مسحت أرض مصر المرة
الرابعة في حكم العرب

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاحقين راك البلاد .
وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ،
فيختص السلطان منها بأربعة قرايط ، ويختص الأجناد
بمشرة قرايط ، ويختص الأمراء بمشرة قرايط . وكان
الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا
يصل الى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع
في دواوين الأمراء ، ويحتسب بها قطاع الطريق ، وتثور بها
الفسق ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق
والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء
ومستخدميهم ، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها .
فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول ما بدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اهـ

وقال ابن اياس في كتابه (بلاتح الزهور ج ١ ص ١٣٧) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستائة (١٢٩٨ م) وفيها رآك السلطان البلاد المصرية وهو الزوك الحسامي . وكان ابتداء ذلك في سادس جمادى الأولى من السنة المذكورة . وكان المتكلم في ذلك شخصا من المباشرين يقال له التاج الطويل . فشرع في كتب قوائم بمساحة البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قرايط للسلطان . ومنها عشرة قرايط للأمراء والاطلاقات ، ومنها عشرة قرايط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا الأمراء بعشرة قرايط مع الأجناد ، وزاد الذين قد تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقي للسلطان ثلاثة عشر قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم في ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقاچ الأمراء والجند أنخص مقابجة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك . فنفرت قلوبهم عن السلطان لاسيما ، وتمنى كل أحد زواله ، وكثر البغاء عليه من الناس . وكان مملوكه منكوتمر من سيآت الدهر أعظم خلق الله تعالى وأنعمهم . فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

الثلاث بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجنود وهم
غير راضين بذلك . اهـ

ولم يذكر المقرئ ولا ابن اياس شيئا آخر عن
تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب
(التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك
الذى بمده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون
أمكننا استنتاج هذه التفصيلات

قد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآف الذكر
خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها
تغيير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى
قلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف
بالبداهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

قد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩)
عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون
البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ،
فتراد عن الروك الحسامى فى مواضع وتقص
فى مواضع . اهـ

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان
هو خراج الروك الحسامى . وسيضح فجا بعد أن خراج الروك

التاوى ىءء على ءراؒ الءوك الءساى بوءء ءام

وءء ءبءنا فى وءء ءفصلاء الءوك الءساى الطرقة الءى وءء بها الءوك الءاوى . أءا ءءء الءواءى والءءاءىن ءءء أبءناه على ءا هو طله لءءم وءوء ءا فءء ءءوء ءءىء فىه ءءوصا أن الءءة ءاىن الاءىن ءءءة (١٧ سءة) لاءءوء فىا ءءوء ءءىء ءىء . والءك ىءان هءءء ءفصلاء :

ءءء الءواءى بءل ءورة فى

الوءء البءى

ءءء الءواءى	الءورة أو الءءىءة
٢٦	ءواءى ءصر
٦١	الءلىوءة
٣٩٦	الءرءة
٢١٤	الءءلىة والءراءة ..
١٤	ءمىاط
٤٧٧	الءرءة
١٣٣	الءوءفة
١٣٢١	ءل بءء

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
١٣٢١	ماقبله
٤٩	أينار وجزيرة بنى نصر...
٢٣١	البحيرة
١٦	فوة والمراحتين
٦	النسراوية
١٤	الامكندرية
١٦٣٧	المجموع

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
١٥٤	الجزيرة
٥٢	الاطفيحية
١٠٤	الفيومية
١٥٩	الهنساوية
٤٦٩	نقل بمده

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الاشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الاسيوطية	٣٣
الانخميسية	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة عدد النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خارج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خارج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢	ضواحي مصر
٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤	القليوبية.....
١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦	الشرقية.....
٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠	الدقهلية والمرتاحية
٢٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩	دمياط.....
٢/١٨٢/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠	الغربية.....
٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣	المنوفية.....
١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥	أيار وجزيرة بنى نصر
٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧	البحيرة.....
٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥	فوة والمزاحتين
٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨	النسراوية....
٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥	الاسكندرية.....
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه القبلى

خراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠	الجزيرة
١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١	الاطفيحية
٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣	القيومية
١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠	البنساوية
٦٣٧/٤٩٩	٣٨٢/٤٩٨	الاشمونين
٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥	المنفلوطية
٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩	الاسيوطية
١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١	الانخمينة
٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩	القوصية
٤/٣٦١/٦٦١	٧/٦١٦/٩٩٦	المجموع
جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى		

الخارج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	الوجه البحرى
٤/٣٦١/٦٦١	٧/٦١٦/٩٩٦	د القبلى
١٠/٨١٦/٥٨٤	٦/٤٨٩/٩٥٠	الجملة

عدد الافدنة بكل كورة فى
الوجه البحرى

عدد افدتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحه ٢٠٢٥٩٢٩	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر.....
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية.....
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية.....
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط.....
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية.....
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية.....
١٤١/٤٨٣	١١٠/٢٢٤	أيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة.....
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	قوة والمراحتين
١٠/٣٤٢	٧/٣٣٦	النسراوية....
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية ..
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأفنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفنتها		الكورة أو المديرية
فان ماسه ٢٠٢٤٢٠٠	فان ماسه ٢٠٢٥٩٢٩	
٣٣٣/١١٧	١٦٥/١٣٦	الجزيرة
١٣٦/٦٦٣	١٢٥/٢١٦	الاطفيحية
٢١٩/٣٠٥	١٥٥/٣٥٢	القيومية
٥٠٤/١٤٣	٣٥٧/١٢٦	الهنساوية
٢٩٥/٢٣٥	٢٠٩/١٣٩	الاشموني
٣٢/١٧٣	٢٢/٧٩١	المنفلوطية
١٨٩/٧٥٩	١٣٤/٤٢٢	الاسيوطية
١٧٠/٢٢٥	١٢٠/٦٢٠	الاخميمية
٤٨٧/١٥٦	٣٤٥/٠٩٣	القوصية
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	المجموع

جمله الأفنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الأفنة		الجهة
فان ماسه ٢٠٢٤٢٠٠	فان ماسه ٢٠٢٥٩٢٩	
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	الوجه البحرى
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	الوجه القبلى
٥/١٣٣/٧٢٣	٣/٦٣٦/٦٤٠	الجمله

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٢ ٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢ ٥٩٢٩	
٣٢٤	٤٥٨	ضواحي مصر
١٦٠	٢٣٤	القليوبية
١١٢	١٦٠	الشرقية
١٦٠ $\frac{1}{7}$	٢٢٧	الدقهلية والمرتاحية
١٢٥	١٧٦ $\frac{1}{7}$	دمياط
١٦٦ $\frac{1}{7}$	٢٣٥	الغربية
١٦٤	٢٣٢	المنوفية
٥٠	٧٠	أيبار وجيزة بنى نصر
١٠١ $\frac{1}{7}$	١٤٣	البحيرة
٢١٢	٢٩٩	فوة والمراحمين ..
٢٣٧	٢٣٣	السنراوية
١٠٦ $\frac{1}{7}$	١٥٠ $\frac{1}{7}$	الاسكندرية
١٣٧	١٩٣	متوسط خراج الفدان

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه القليل

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان ساحة ٢٢٠٠ م	فدان ساحة ٢٢٩ م	
٢٠٢	٢٨٥	الجزيرة
٤٨	٦٧ $\frac{1}{4}$	الاطفيحية
١٤٦	٢٠٦	القيومية
١٤٠	١٩٨	الهنساوية
١٢٩ $\frac{1}{4}$	١٨٢ $\frac{1}{4}$	الاشمونين
١٢٠	١٧٠	المنفلوطية
١٢١	١٧١	الاسيوطية
٦٦ $\frac{1}{4}$	٩٣ $\frac{1}{4}$	الايخمية
٥٥	٧٨	القوصية
١١٣	١٦٠	متوسط خراج الفدان

المتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقليل

متوسط خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان ساحة ٢٢٠٠ م	فدان ساحة ٢٢٩ م	
١٣٧	١٩٣	الوجه البحرى
١١٣	١٦٠	القليل
١٢٥	١٧٦ $\frac{1}{4}$	المتوسط العام لخراج الفدان

مكومة الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هذا السلطان حكم مصر ثلاث مرات في
مدد ثلاث مختلفة وإذا احتسبنا حكمته في كل مرة كان في المرة
الثالثة الرابع عشر من سلاطين دولة المماليك البحرية

وفي عهد حكمته الثالثة أمر في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م)
بمسح أراضي الديار المصرية فكانت هذه هي المرة الخامسة
والأخيرة التي تم فيها مسح أراضيها والتي أخبرنا بها
مؤرخو العرب

وهذه المساحة التي تسمى أحيانا بروك ابن الجيمان
نسبة إلى اسم هذا المؤلف ، وأحيانا باسم روك الأشرف
شعبان نسبة إلى هذا السلطان الذي كان متوليا على
مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العام الذي نوه عنه
ابن الجيمان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها
الأقاليم في العام المذكور ، هذه المساحة لم تكن في الحقيقة إلا
روك السلطان الناصر . وهذا الروك هو الذي قال عنه
المقريزي أنه كان من عمل هذا السلطان في سنة
٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وأنه بقي معمولاً به إلى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) .
وعلى هذا تكون منديجة في غرضه مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما كانت الأيام الناصرية رآك الناصر محمد البلاد .
قال جامع السيرة الناصرية - وفي سنة خمس عشرة وسبعائة
(١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون
أن يروك الديار المصرية وأن يطل منها مكوسا كثيرة
ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضي مصر . وكان
سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أجناس الممالك والحاشية
الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين يبرس الجاشنكير
والأمير سلاور وسائر الممالك البرجية ، فاذا هي ما بين ألف
دينار الى ثمانية دینار . وخشى من قطع أجناس
المذكورين فولد له الرأي مع القاضي غر الدين محمد
ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقتطاعات
مما يختار ، ويكتب بها مثالات سلطانية . فتقدم الفخر ناظر
الجيش لدواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر التواحي ومساحتها
وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب
مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية
الفريفة ومعه أعزل الحاجب ، ومن الكتاب المكين بن
فرويته . وأن يخرج الأمير عز الدين أيمن الخطيرى
الى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش المحمدي ، ومن
الكتاب أمين الدولة ابن قرموط . وأن يخرج الأمير
بليان المرخدي والقليجي وابن طرنطاي ويبرس الجندار

إلى ناحيتي المنوفية والبحيرة . وأن يخرج البلبل والمرتينى إلى
الوجه القبلى . وتنب مهم كتابا ومستوفين وقياسين
فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول
عمله طلب مشايخ كل بلد ودلاها وعدوها وقضائها
وجملاتها التى بأيدى مقطعيها ، وغص عن متحصلها من
عين وغلة وأصناف ، ومقدار ما تحتوى عليه من الفدن
ومزروعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس
ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة
ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكحك وغير ذلك
من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتأ بقياس تلك
الناحية ، وضبط بالمسحول والقياسين وقاضى المملى
ما يظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية
وغنداقها ، وفضل ما فيها من الخالص السلطانى وبلاد
الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله .
ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرروا فى الأوراق
المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة
أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة
وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الأسعد
ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلى وسائر مستوفى
الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخالص
السلطانى التى عنها لهم وعلى إقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبدة كل بلد ما كان على فلاحها من ضيافة
لمقطعيها . وأضاف إلى العبدة مائى الأقطاع من الجوال .
وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد
منها بما كان يصرف فى كلف حمل النلال من
النواحى الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه
وقد ألقى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب
الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التى
كانت رازحة تحتها . وإليك ما قاله المقرئ أيضا
بالصفحة ٨٨ فى هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل
الغلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات
الأمراء والأجناد . ويتحصل منه فى السنة أربعة آلاف
الف وستمائة ألف درهم . وعليه أربعمائة مقطع ، لكل
منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من
الأمراء من أربعين ألفا إلى عشرة آلاف . وكانت جهة
عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة
لاتحصى ، ويحمل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعبد
عظيم من المفارم والظلم . فان مظالمها كانت تتعدد
مابين نواتية تشرق ، وكيالين تبخص ، وشاذين وكتاب
يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الادب درهمين
للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ما ينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بخص الكيالة في ساحل يولاق ، مجلس فيه شاد وستون متعما مابين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرين . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة في سائر النواحي . بل تحمل الغلات حتى تباع في خص الكيالة بيولاق

وعما أبطل أيضا نصف السمسة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فإنه يعطى أجرة الدلال على ما يقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمن . فلما ولي ناصر الدين الشينى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمن . فصار الدلال يعمل معذله ، ويعتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يفتأوا حتى أبطل ذلك السلطان

وعما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاية والمقدمين ، فيجيبها المذكورون من عرفاء الأسواق ويوت الفواش . ولهذه الجهة ضامن ، ولحق يده عدة صيان ، وعليها جنود مستطعمون وأمرأه وضيم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم يوت أكثر الناس

وعما أبطل مقرر المحامص والبغال من المدينة . وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى ..

فكان على كل من الولاة المقننين مقرر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درم ، وعن ثمن بقل خمسمائة درم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، ويفضل منها ما يحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحل بهم من صف الرقاصين ما بهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضياع ، ويزادون في مبلغ ضياعها لكثرة ما يتحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفضه الوال إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على محسن القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفرايج . ولما ضمان عدة في سائر نواحي أرض مصر يطرحون على الناس الفرايج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأراذل من العسف والظلم شيئا كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجا فافوقه إلا من الضامن . ومن عذر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بيت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجيه
ولاية النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى
ينرم عليه صاحبه درهمين . ويقامى الناس فيه
أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأتصاب والمعاصر . وهو
ما يجي من مزاريقي قصب السكر ومن المعاصر ورجال
المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأفراح . ويجي من سائر
النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة
أصل البتة ، وإنما يجي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر
غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهي عبارة عما يؤخذ من
كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت
هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب
البحر للسفر حتى من السؤال والمكتهن

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من
الفواحش والمنكرات ، فيجيه مهتار الطشتخاناه السلطانية
من أوباش الناس

ومن ذلك شد الرعماء . وهي جهة مفردة وحقوق
السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو
عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من
كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجرافيف وهو مايجب من سائر النواحي
فيحصل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاة
لهم في تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين
من الجند . ومقرر المشاطلية وهو عبارة عما يؤخذ
عن كسح الأتنية وحمل ماينخرج منها من الوسخ إلى
الكيان . فكان إذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو
مسجد أو تربة أو منزل من منازل سائر الناس لا يمكنه
ولو بلغ من العظمة ماعلى أن يبلغ التعرض لذلك حتى
يأتيه ضامن الجهة ويقالوله على كسح ذلك بما يريد .
وكان من عادة الضامن الاشتطاط في السوم وطلب اضعاف
القيمة . فان لم يرض ربّ المنزل بما طلب الضامن
ولاً تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ،
ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحمكه ويشد بأسه إلى أن
يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فائه ورفع
ماهناك من الأضرار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحي . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجهين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عنة من ككتاب وشاة ونحو ذلك . فأبطل السلطان المباشرين ، وقدم بمنهم من مباشرة النواحي إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاد لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه . اهـ

وقال فى ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تلاشى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنة ست وثمانمائة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم ما لم يخطر ببال أحد . وسيمر بك جمل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اهـ

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٥٧١٥ (١٣١٥ م) أنه فى هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى

وهذا الروك كان محكا في بابه ولم يكن ققط
أكثر استيفاء من المساحات التي سبقته في العهد العربي بل
كان عملا متقنا تقتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية.
غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج
بعض النواحي ومساحتها. ومع ذلك فهذا النقص لم يكن
لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحي
ومساحتها قد ذكرنا فيه كما يتضح ذلك في
البيان الآتي:

١٨٢٨	النواحي التي ذكر خراجها ومساحتها
٢٣١	» ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها
١٩٧	» ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها
٦٣	» لم يذكر خراجها ولا مساحتها
٢٣١٩		الجملة

وقد استطعنا أن نسد هذا الفراغ بأخذنا
متوسط المساحة للنواحي التي ذكرت مساحتها في كل مديرية
على حدة ، وضربنا هذا المتوسط في عدد النواحي التي
لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحي الأولى تكون أغلبية النواحي
كلها — ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية — فلا ريب

عندنا أن النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذه العملية
لا تبعد عن الحقيقة كثيراً

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر
ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا
المنفلوطية . فاتبعنا في استخراج خراجها الطريقة التي
اتبناها في تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها .
وهذا السهل الذي وقع في كورة المنفلوطية لم يكن له
تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع
نواح من النواحي الخمس التي تتكون منها هذه الكورة
وخارجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
نواحي مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
نقل بعهده	٧١١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
أيار وجيزة بني نصر	٤٩
البحيرة	٣٣١
قوة والمزاحتين	١٦
الفسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجيزة	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
القيومية	١٠٤
البنساولية	١٥٩
قل بده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الأشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الأسوطية	٣٣
الانخميمة	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
د القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه البحرى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالجنيه المصرى	بالدينار	
٩١/٨٤٥	١٥٣/٠٧٥	ضواحي مصر
٢٥١/٩١٠	٤١٩/٨٥٠	القليوبية
٨٤٧/١٢٥	١/٤١١/٨٧٥	الشرقية
٣٥٧/٦٤٣	٥٩٦/٠٧١	الدقهلية والمراتحة
٦/٦٦٠	١١/١٠٠	دمياط
١/١٠٦/٤٤٨	١/٨٤٤/٠٨٠	الغربية
٣٤٤/٦٧٧	٥٧٤/٦٢٩	المنوفية
٦٠/١٣٩	١٠٠/٣٣٢	أبيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٤/٦٧٦	٧٤١/٢٩٤	البحيرة
٣٤/١٠٨	٥٦/٨٤٦	فوة والمراحتين
٢٦/١٠٠	٤٣/٥٠٠	النسراوية
٥/٦٠٠	١١/٠٠٠	الاسكندرية
٣/٥٧٨/١٣١	٥/٩٦٣/٥٥٢	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه القبلى

خراجـــــــــــــــــا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦٢/٠٠٠	٣٧/٧٠٠	الجزيرة.....
١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨	الاطفيحة....
١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠	القيومية.....
١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥	البنساية.....
٧٦٢/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤	الاشمونين.....
٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠	المنفلوطية.....
٣٢٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢	الاسيوطية....
٢٤٣/٩٢٥	١٤٩/٣٥٥	الاشيمية.....
٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨	القوصية.....
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	المجموع

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

خراجـــــــــــــــــا		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	الوجه البحرى...
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	الوجه القبلى....
٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣	الجملة

عدد الأتدة بكل كورة فى
الوجه البحرى

عدد أفدتها		الكورة أو المدبرية
فدان ساتح ٢٠٢٠٠	فدان ساتح ٢٠٢٢٩	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحى مصر
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٧١	القلبوية
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية
٢٤٠/٨١٤	١٢٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٣٦	الغربية
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية
١٤١/٤٨٣	١٠٠/٢٢٤	أبيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	فوة والمزاحتين ...
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النستراوية
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية
٢/٨٢٥/٧٦٧	٧/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الألفه بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفدتها		الكورة أو المديرية
فدان ساحه ٢٢٠٠ ٢٢	فدان ساحه ٥٩٢٩ ٢٢	
٢٣٣/١١٧	١٦٥/١٣٦	الجزيرة
١٧٦/٧٦٣	١٢٥/٢١٦	الاطفيحية
٢١٩/٣٠٥	١٥٥/٣٥٢	القيومية
٥٠٤/١٤٣	٣٥٧/١٢٦	البنسلاوية
٢٩٥/٢٣٥	٢٠٩/١٣٩	الاشموتين
٣٢/١٧٣	٢٢/٧٩١	المنفلوطية
١٨٩/٧٥٩	١٣٤/٤٢٢	الاسوطية
١٧٠/٢٧٥	١٢٠/٦٢٠	الاخيمية
٤٨٧/١٥٦	٣٤٥/٠٩٣	القوصية
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	المجموع

جملة الألفه بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدتها		الجهة
فدان ساحه ٢٢٠٠ ٢٢	فدان ساحه ٥٩٢٩ ٢٢	
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	الوجه البحرى ...
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	الوجه القبلى
٥/١٣٣/٦٩٣	٣/٦٣٦/٦٤٠	الجملة

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٠ ٢٠٠٠	فدان مساحة ٢٠٠ ٥٩٢٩	
٣٣٦	٤٤٦	ضواحي مصر
١٥٧ $\frac{1}{4}$	٢٢٢	القليوبية
١١٦ $\frac{1}{4}$	١٦٥	الشرقية
١٤٨ $\frac{1}{4}$	٢٩٥	الدقهلية والمراتحة
٥١	٢٢ $\frac{1}{4}$	دمياط
١٤٠ $\frac{1}{4}$	١٩٨ $\frac{1}{4}$	الغربية
١١٧	٢٣٦	المنوفية
٤٢ $\frac{1}{4}$	٦٠	أياروجزيرة بنى نصر
٩٩	١٣٩ $\frac{1}{4}$	البحيرة
١٨٧	٢٦٤	فوة والمراحمين ...
٢٥٣ $\frac{1}{4}$	٣٣٦	السنراوية
١٤ $\frac{1}{4}$	٢٠ $\frac{1}{4}$	الاسكندرية
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج الفدان

**خراج القندان بكل كورة في
الوجه القبلى**

خراج القندان		الكورة أو المديرية
قندان مساحة ٢٢٠٠٠	قندان مساحة ٥١٣٩	
$\frac{190}{1}$	$\frac{275}{1}$	الجزيرة
٤٩	٦٩	الاطفيحية
٤٥	٦٣	الفيومية
١٥٥	٢١٩	الهنساوية
١٥٥	$\frac{218}{7}$	الأشمتونين
٨٨	١٢٥	المنفلوطية
١٠٢	$\frac{144}{7}$	الأسوطية
٨٦	١٢١	الاشيمية
٥٩	٧٢	القوصية
٨٩	$\frac{125}{7}$	متوسط خراج القندان

**المتوسط العام لخراج القندان
بالوجهين البحرى والقبلى**

متوسط خراج القندان		الكورة أو المديرية
قندان مساحة ٢٢٠٠٠	قندان مساحة ٥١٣٩	
$\frac{179}{7}$	$\frac{178}{7}$	الوجه البحرى
٨٩	$\frac{125}{7}$	د القبلى
$\frac{107}{4}$	١٥٢	المتوسط العام لخراج القندان

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) الى ١٢١٣هـ (١٧٩٨م)

لا يوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلتين أحدهما
خاص بأوائل حكمهم والثاني بآخره
فالاول ذكره ابن اياس في كتابه (بستان الزهور
ج ٣ ص ٢٦٩) حيث قال :

وقد بلغني عن أئمة أنه كان متحصل خراج
مصر في دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار
وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج.م) ومن المنفل سنائة
ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قح وثلاثمائة ألف
إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفي سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م)
والفتح العثماني كان سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) فيكون
الخراج الذي ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا
العصر . فإذا قدرنا ثمن الارذب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب
التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ،
وبإضافة هذا الى المبلغ الأول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التي فرض عليها هذا الخراج
وأما الثاني فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية في
كتاب (وصف مصر) واليك ما قاله لانكريت Lancrét في
مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :
قد تم ترتيب الأموال الأميرية في عهد السلطان
سلم على أن الأقرب إلى الصواب أن ذلك كان في عهد
من خلفه كما يعلم مما أبدته فجاء سلف . وظهر
أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن
يفرضوا خراجا على الأراضي برسم السلاطين بالاستشارة .
فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال إلى الاسترشاد
بمعلومات الأوجاقلي البجاوية ، وتقرر الخراج فعلا بناء
على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون
التفات إلى عدد الأفدة . وبعد ذلك انقسم المتزعمون فيما
بينهم هذه المهنة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذي
تم في أول عهد الفتح هو الذي ما زال معمولاً به إلى الآن .
وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الحسين ميديا
من المال الحر كان عليها من الأموال الأميرية ميدان تارة أو
أكثر إلى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سليمان
على الوجه القبلي أموالا أميرية تؤخذ عنا من المحاصيل لتزويد
فرقة صاكر الأوجاقلي التي كان أعيد تنظيمها حديثا . اهـ

وقال في الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة في الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة تقدماً والخراج الذى يجبي عينا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى بنوع ما مسح أرض هذين النوعين لتتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لهما في كل قرية ومعركة ما يجب أن يدفعه كل مزارع للملتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اهـ

ثم قال في الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فأبرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفصول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للاتفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائماً أول ما يتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بصد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للصروفات الخارجية . اهـ

وقال استيف في مذكرته عن المالية المصرية بكتاب

(وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتقيب . وبما أن المالكين كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يتنازع عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل ممول يانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلبوا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تقص هذه الطريقة الفائدة التي كان يرجيها . فأمر بعمل روك عام للقطر في المديريات والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن يجب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تنم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديريات تقريباً ممتلكات وقرى ما زالت مسطحاتها مجهزة للحكومة الى الآن . اهـ

وقال في الصفحة ٣٣١ :

يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذي لولاه لما كانت تربتها خصبة ولألتفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان في هذا البلد الذي لا يسقيه النعام أبداً هي المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة في تحصيل الخراج هي أن الفلاحين لا يلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضي .

ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لم لا ثبات ذلك والزامهم بالخراج . فتنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضي لا تنفى من الضريبة أبدا حتى في السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالي لا يسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض في الأموال الأميرية ، وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا في مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة في العام التالي الى جبايته مع تحصيل المتأخر في السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين بإجراء تخفيض في الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعصر الفلاح في أغلب الأحيان هما اللذان يقدران المبالغ التي يضعونها عن كاهله . اهـ

وقال استيف جسد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة في عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ٨٩٣/٤١٢/٧ مديها (١٥/٠٠٠ ج. م) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج الى ١٩٢/٢٩٦/٢٧ فرنكا (١/٠٥٢/٩٥١ ج. م) حينئذ وقتها . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التي ذكرها ابن اياس وهي ٩٩٠/٠٠٠ ج. م نجد

في مبلغ استيف زيادة قدرها ٩٧/٩٥١ ج. م وهذا مما يؤيد دقة المعلومات التي رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج. م والـ ٩٧/٩٥١ ج. م يرجع أنه حدث من تقدير ثمن الجيوب أو سعر الميدي الذي لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت في أغلب المديريات غير عادلة والسبب إما فساد عملية التوزيع أو طرؤه تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لآنك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد في التوزيع لم يكن سوى أمر طبيعي

أما المساحة التي أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند تقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل قاتل مهتدى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التي وجدوها هي نفس المساحة التي كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنسيون مساحة الأرض المزروعة
٣/٢١٧/٦٧١ فداناً مسطح كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً
أى ٤/٥٤٧/٢٧٩ فداناً مساحة كل منها ٤٧٠٠ متر
مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج
قدره ١/٠٥٢/٩٥١ ج . م على متوسط قدره ٣٣ قرشا
للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً و٣٣ قرشا للفدان
الذى مساحته ٤٧٠٠ متر مربع

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٧١٣ م (١٧٩٨ م) الى ١٢١٦ م (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان
القطر في أحط درك من الوجهتين الزراعية
والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان
بعضهما بحكم الطبيعة ارتباطاً لا انفكاك له لاسيما في بلد
كصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلا كثيراً من
المشروعات النافعة بحثاً وتمجيهاً ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الاعمال العظيمة التي تمت
بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع
منها لقصر المدة التي أقامتها بمصر ولاشغالها بعد الغارات
التي كانت تلاحقها من الخارج حتى أن الانسان لا يخطئ
بحجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التي
وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر
على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال
المجيدة ذات النتائج الباهرة التي تركوها مبرانا للخطف ،
وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب د وصف مصر ،
وغير ذلك من الآثار التي لا يحصى كراياها ومر
الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرهم وبصيرة لدرجة
يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة
أنهم استشفوا بشاقب فكرهم من وراء حجب النيب
حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الألاي
جاكوتان (Jacotin) في بيان الذي وضعه من مساحة
القطر المصري في كتاب (وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١) قال :
إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة
لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من
الجنوب الى الشمال بين خطي العرض ٢٥° ١' و ٢٨° ٢' ٣٠' :

وفي وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب فى البحر مائة وثلاثة وعشرين مرأى مائتين وستة وسبعين فرسنا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتفرع قبيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحدها هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطئ الأيمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على الشاطئ الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى فى الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا يينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة بين مصيبيها فى البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا فرع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تتكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجهتين وهو يختلف قليلا عن الأول فى الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الأطراف القصوى التى يمكن أن يصل إليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع النيلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب ييلوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطي
الطول $٣٠^{\circ} ١٤' ٢٧''$ و $٣٠^{\circ} ١٦' ٣٠''$ والمسافة التي بينهما على خط
مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $٦٥ \frac{٤٧}{١٠٠}$ من
الفراسخ . ويبلغ طول شاطئ البحر الذى يفصلها ٣٧٨٩ من
الكيلو مترات أو $٨٥ \frac{١}{٤}$ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هي اتساع
شاطئ مصر . فهذا الشاطئ يمتد من الشرق الى الغرب
أكثر من ذلك كثيرا . ومصر في خسرط فطاحل
عليه تقوم البلدان وبالأخص في خرط اثيل (Anville)
واقعة بين خطي الطول $٣٠^{\circ} ٢٩'$ و $٣٢^{\circ} ٢٠'$ ومتوسط
عرضها ١١٠ فراسخ وموقعها بين درجتى العرض $٢٥^{\circ} ١٦'$ و $٢٤^{\circ} ٣٧'$
يحمل طولها ١٩٠ فرسنا . ويمكن تقدير
مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة
أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز
في هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة
التي يمكن زرعها بالنيل وتلك التي لا يمكن أن يصل
إليها فيضانه وهى عبارة عن صحراوات رملية قاحلة
قضت عليها الطبيعة أن تظل أبدا الدهر عقيمة .
فالذى حنباه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح
الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر
مسطحه على أكبر تقدير بحوزه من اثني عشر جزءا

من مجموع أراضي مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتي :

١ - الأراضي التي تشغلها المدن والقرى والعزب
والمساكن والمدافن والأراضي الفضلاء وغيرها

٢ - الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة على وجه
العموم . وهذه لم يمكن تعديلها إلا بطريقة قسرية
لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ - مساحة الأراضي غير المزروعة والتي
يمكن اصلاحها وزرعها

٤ - مساحة أراضي جزائر النيل التي يجب
اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة .
ومساحة هذه الجزر تنمير أيضا بحسب فيضانات النيل
٥ - مساحة الترع وضفافها والجسور والسكك
وكل ما له علاقة بها

٦ - مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ - مساحة النهر عند فيضانه

٨ - مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك
عند الفيضان أيضا

٩ - مساحة الرمال والشواطئ وتلال الرمل
الواقعة في الجهات المنقطعة عن الصحراء والتي يمكن

غيرها بماء النيل

وتقسم أجزاء الخريطة إلى ديسيمات مربعة يساوى كل منها عشرة آلاف هكتار ، قد سهل كثيرا عملية استخراج هذه المساحات . قد رسم على مادة شفافة ديسيمر مربع واحد ، ثم قسم كل ضلع من أضلاعه إلى خمسين جزءا متساوية ومدت من جميع نقط التقسيم خطوط موازية للأضلاع ، فنشأ من ذلك اقسام الاديسمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعادل ٤ هكتارات . وبعد ذلك نقل هذا المربع بالتوالي على جميع أجزاء الخريطة وما تحته ، ثم أحصى ما يوجد بكل جزء من المربعات ذات الأربعة هكتارات ، وضرب عددها في ٤ فنتج المسطح بالمحكات

وهذه الطريقة في استخراج المسطحات تكون قرينة الصحة غاية في الضبط عندما تكون الرسوم ذات مقاييس كبيرة . وقد استعملت في خريطة مصر فلم فصل إلا إلى نتيجة تقريبية هي ربع مربع أو هكتار واحد . وفي هذا من الدقة ما هو فوق الكفاية في موضوعنا

وتم تحويل النتائج الرئيسية من هذه العمليات الحسائية إلى مريامترات وفراسخ والفرسخ منها يساوى

٢٥ درجة ، وأرياقات الواحد منها يساوى ١٠٠ برش
والبرش يساوى ٢٠ قدما ، ثم إلى فدانين

والمرامير المربع يساوى ١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ هكتار

والفرسخ » » ٣٠٨٦ ر ١٩٧٥ »

والأرياقات » » ٤٢٢١ ر »

والفدان » » ٥٩٢٩ ر »

والفدان هو المقياس الزراعي بمصر . وتوجد
أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الذى تكلم عنه
الآن هو الفدان الاصلى والأكثر شيوعا فى سائر
أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن
مربع طول ضلعه ٢٠ قصبه . والقصبه مقياس طول يستعمل
فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبه فى عهد الخلفاء
وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد
الجبيزة . وقد أقرنها اللجنة التى اختيرت لمسح
الأراضى وقاستها فكان طولها $٦\frac{2}{3}$ من الأذرع البلدية ،
والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر من المتر . فعلى هذا
الحساب يكون مقدار القصبه الطولية ٣٨٥ من الأمتار ،
والمربعة ١٤٨٢٧٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا
المقدار فى ٤٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة
يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال في ص ٥٧٦ :

إذا ألقي الإنسان نظرة واحدة على الخريطة علم أن هذه المساحة لا بد أنها كانت عظيمة جداً في الأزمان التي كانت تخصب فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليس الصحراء هي وحدها التي أغارت على الأراضي التي لا يصل إليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التي رسمتها له يد الإنسان فتحولت أجزاء من الأراضي المنتجة إلى بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التي أدت أيضاً إلى انتقاص أرض الزراعة الأثرية التي تستخرج من تطهير الترع والقنوات وانقراض المداين والقرى . فكثير من الترع كان يجف ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنوياً ويلقى الطمي الذي يستخرج منها على حافتها فيكون على عمق السنين والأيام أكواما ومرتفعات هائلة ويبتلع من جراء ذلك صرف نفقات طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وحفر ترع أخرى بجانبها في أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا استعملت طرق أخرى لرى أحكم من المنفعة الآن ووضع عليها مراقبة شديدة مع إلتقان في الأعمال تلاشت جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان أن تزرع الأراضي التي تشهد أطلال بلادها وقراها

شهادة صادقة بأنها كانت فيها مضي من الزمن
مزروعة . اهـ

وأورد چا کوتان في يائه أيضا تفاصيل
لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجمدها ملخصة
بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذي مساحته ٥٩٢٩
مرا مربعا وبالفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحري

مساحها بالآفدة		المديرية
فدان ساحت ٤٢٠٠ م.م	فدان ساحت ٥٩٢٩ م.م	
١٩٢/١١٤	١٣٦/٠٩٠	القليوبية
٩٥٤/٩٠٦	٦٧٦/٤٣٨	الشرقية
٥٢٨/٨٣٩	٣٧٤/٦٢٠	الدقهلية
٦٦٦/٩٥٢	٤٧٢/٤٥٧	دمياط
١/٥٧٦/٥١٥	٧٦٢/٥٨٤	الغربية
٤٣١/٧٨٦	٣٠٥/٨٦٩	المنوفية
٥٦٤/٦٧٧	٤٠٠/٠٠٧	رشيد
٨٣٧/٤٠٠	٥٩٣/١٩٩	البحيرة
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	المجموع

الوجه القبلى

المديرية	مساحها بالآفددة	
	فان ساح ٢٠٥٩٢٩ م	فان ساح ٢٠٤٢٠٠ م
الجزيرة	١٥٥/٨٢٢	٢١٩/٩٧٠
اطقيص	٥٧/٢٣١	٨٠/٧٩١
القيوم	٢١٤/٧٩٥	٣٠٣/٢١٩
بنى سوف	٣٥٥/٠١١	٥٠١/١٥٣
المنية	٢٢٣/٥٣٢	٣١٥/٥٥٢
اسيوط	٣١٥/٤٥٨	٤٤٥/٣٢١
جرجا	٢٢٢/٣٨٥	٣١٣/٩٣٣
قنا	٢٧٦/٧٥٢	٣٩٠/٦٨١
المجموع	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠

جدة مساحة المديرية بالوجهين البحرى والقبلى

المجهة	مساحها بالآفددة	
	فان ساح ٢٠٥٩٢٩ م	فان ساح ٢٠٤٢٠٠ م
الوجه البحرى	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩
د القبلى	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠
الجملة	٥/٥٤٢/٢٥٠	٧/٨٢٣/٨٠٩

والجدول الآتي بين مساحة القطر

بحسب طبيعة أرضه:

المساحة بالأفدة		نوع الأرض
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢٤٢٩	
١٠٣/١٣٤	٧٣/٠٥٨	مدن وقرى ومساكن
٤/٥٤٢/٧٧٩	٣ ٢١٧/٦٧١	أراض مدمومة وأراض قاية للأراض
١/٠٥٧/٥٣٦	٧٤٩/١٤٠	أراض غير قاية للأراض
٥١/٦٨٥	٣٦/٦١٣	جزائر النيل.....
١٧٠/٢٠٠	١٢٠/٥٦٧	قرع وجسور.....
٢٣/٠٣٣	١٦/٣١٦	خرائب وأطلال....
٢٢٤/٣٧٢	١٥٨/٩٤١	قرع النهر.....
١/٣٣٠/٠٣٣	٩٤٢/٨١٠	بحيرات وركب ومسقطات
٣٢٩/٦٣٧	٢٢٧/١٣٤	رمال.....
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	المجموع

وهذا الجدول بين مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في كل مديرية:
الوجه البحرى

مساحة أراضي المزروعة وقابلة للزراعة بالآلة		المديرية
فدان مساحة ٢٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٩٣٩	
١٦٢/٧٧١	١١٥/٣٠٥	القليوبية
٤٦٧/٤٩٥	٣٢٧/٦٢٣	الشرقية
٣٢٦/٨٢٩	٢٣١/٥٢٠	الدقهلية
١٤٢/٤٧٦	١٠٠/٩٢٧	دمياط
٥٧٢/٤٩٥	٤٠٥/٥٤٦	الغربية
٣٩٣/٦٠٩	٢٧٨/٨٢٦	المنوفية
٢٠٨/٨١٩	١٤٧/٩٢٤	رشد
٣٨٠/٥١٢	٢٦٩/٥٤٨	البحيرة
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضي المزروعة وقابلة للزراعة بالآلة		المديرية
فدان مساحة ٢٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٩٣٩	
١٦٣/٩٦٧	١١٦/١٥١	الجيزة
٣٤/٧٦٢	٢٤/٦٢٥	اطفيح
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧١	قمل بعله

مساحة أراضي المزرعة والقابلة للزراعة بالأكسة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠م	فدان مساحة ١٢٩م	
١٩٨/٧٧٩	١٤٠/٧٧٦	ماقبله
١٤٣/٨٢٩	١٠١/٨٨٥	القيوم
٣٩٤/٦١٤	٢٧٩/٥٤٣	بنى سويف
٢٧٥/٩٢٤	١٩٥/٤٥٩	المنية
٣٨٠/٧٤٣	٢٦٩/٧٠٨	اسيوط
٢٢٧/٨٤٨	١٦١/٤٠٣	جرجا
٢٧٠/٥٨٦	١٩١/٦٧٨	قنا
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	المجموع

جملة مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة

بالوججين البحرى والقبلى

مساحة الاراضى المزروعة والقابلة للزراعة		الجملة
فدان مساحة ٢٠٠م	فدان مساحة ١٢٩م	
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	الوجه البحرى ...
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	د القبلى
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣/٢٢٧/٦٧١	الجملة

وقال استيف في الجزء الخاص بالإبرادات في سنة
احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ما ملخصه :

ان الخراج في هذه السنة تقيد بمبلغ ٢٢/٥٤٣/٣٩٩ فرنكا
(٨٦٩/٩١٣ ج . م) قدما وعينا . اهـ

واتامع الأسف لم نحصل على بيان ماجي
من كل مديرية . وليس في وسعنا إلا أن نعين لهذا
الخراج المساحة الواردة في الجدول الأخير ونقسمه على
عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو
قيمة الخراج عن الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا .
ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠
من مريع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحي وعددها فقد وجدناه
في الفهرس الجغرافي لمسيو جومار بالمجلد الثاني
ص ٧٨٩ وما هو :

بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٧١	القليوبية
٤١٤	الشرقية
٢٤٣	الدقهلية
٢٦٤	دمياط
٢٧٧	المنوفية
٣٠٥	الغربية
١٣٦	رشيد
٢٠٨	البحيرة
٢٠١٨	المجموع

بيان نواحي المديريات بالوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٤٦	الجيزة
١١٨	اطفيح
٢٨٧	بنى سويف
٥٥١	تقل بعله

عدد نواحيها	المديرية
٥٥١	ماقبله
١٠٣	الفيوم
٢٦٩	المنية
٣٣٥	أسيوط
٢٢٣	جرجا
٤٦٣	قنا
١/٩٤٤	المجموع

جمله نواحي المديرات في الوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٠١٨	الوجه البحرى
١/٩٤٤	القبلى
٣/٩٦٢	الجمله

الفصل الثامن

الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالي محمد علي

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧) :
نزع الوالي محمد علي ملكية جميع الملتزمين ورتب
معاشاً لكل منهم يساوي دخله الاصل الذي كان
مدوناً في سجلات الروزنامي وكانت كل قرية مقسمة الى أربعة
وعشرين قسماً يسمى كل منها قيراطاً . وكثيراً ما تكون
هذه القرايط بين عدة أشخاص

ولما سعت الحكومة أطيان كل ملكية بالقدان
وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التي كانت
في سجلات المال قررت ترتيب الخراج على هذه
الزيادة . وقد نتج هذا الفرق من ان الملتزمين في
المعاملات التي كانت تجري بينهم كانوا يحاسبون بمقتضى
ما تحويه مستندات كل منهم ، متبعين في ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى
طريقة تتيج دوماً عددا من الأقدنة أقل بكثير
من العدد الحقيقى . وإذا أجريت عملية المساحة
فالقيااس القبطى وشيخ البلد يتواطأان على أن يسلبا
جزءاً لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج
مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج
هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين
وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ايراد النصف حسب ضريبة
الخراج القديمة وهو يساوى تلك ما يدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا
حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها
لغيرهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجاً عنها . وأما
المعاش الذى رتبته الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم
فكان محصوراً فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن
يورثه لبنيه

وقد ألغيت جميع الاموال المقررة ولم يبق منها
سوى المال الاميرى الذى كان يختلف باختلاف الارض
ردالة وجودة ، والذى كان يضمه الدقردار ثم يعرض نتيجة
عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الأراضى الشراق فكانت جميعها معفاة من الحراج .
ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل
وليس فيها شيء ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان
تبدليها حسب الحاجات والظروف

وفى سنة ١٢٣٦ هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى
والأنفدة التى فرض عليها الحراج بقيمة ما فرض منه على
كل مديرية كالآتى :

عدد القرى

الوجه البحرى

عدد قراها	المديرية
١٤٠	القليوبية
٣١٠	الشرقية
٣١٥	الدقهلية
٣١٢	المنوفية
٣٦٠	الغربية
٢٨٠	البحيرة
١/٧١٧	المجموع

الوجه القبلى

عدد قراها	المديرية
١٢٠	الجزيرة
٨٠	اللاطيفية
٣٦٧	بنى سويف
٦٦	الفيوم
٢٥٠	المنية
٣٠٦	أسيوط
٣٧٤	جرجا
١٩٥	اسنا
١/٧٥٨	المجموع

جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى

عدد قراها	الجهة
١/٧١٧	الوجه البحرى
١/٧٥٨	القبلى
٣/٤٧٥	الجملة

عدد الأقدمة المفروض عليها خراج
الوجه البحرى

عدد الأقدمة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	
٨٠/٠٠٠	٨٤/٥٩٠	القلوية
١٦١/٢٠٤	١٧٠/٤٥٤	الشرقية
١٥٥/٨٦٠	١٦٤/٨٠٣	الغربية
١٩٤/١٥٠	٢٠٥/٢٩١	المنوفية
٢٢٥/٩٦٠	٢٣٨/٩٢٦	الغربية
١٠٠/٢٩٢	١٠٦/٥٣٦	البحيرة
٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد الأقدمة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٤٤٤١ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	
٨٥/٩٠٠	٩٠/٨٢٩	الجيزة
٥٥/٠٠٠	٥٨/١٥٦	الاطفيحية
١٣١/٢٦٠	١٣٨/٢٩٢	بنى سويف
٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٢٧٧	نقل بعه

المديرية	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحه ٢٠٢٤٤١ م	فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠ م
ماقبله	٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧
القيوم	٧٠/٢٠٠	٧٤/٢٢٨
المنية	١٤٨/٣٤٠	١٥٦/٨٥٢
اسيوط	١٧٨/٥٨٤	١٨٨/٨٣١
جرجا	١٩٠/٤٠٠	٢٠١/٣٢٥
اسنا	١٤٣/٩٠٠	١٥٢/٢٥٢
المجموع	١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥

جمله الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحه ٢٠٢٤٤١ م	فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠ م
الوجه البحرى	٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠
القبلى	١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥
الجمله	١/٩٢١/٥٥٠	٢/٠٣١/٩٠٥

وهذا الجدول يبين جمله الخراج عن كل مديرية وخراج
الفدان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوسط خراج كل منها:

الوجه البحرى

خراج القدان		جملة خراجها		المديرية
قدان ساه ٤٢٠٠ م٢	قدان ساه ٤٤٤١ م٢	قدان ساه ٤٢٠٠ م٢	قدان ساه ٤٤٤١ م٢	
بارة قرش	بارة قرش	جنيه مصرى		
٣٦ ١٦	٣٨ ٢٠	٣٠/٨٠٠		القليوبية
٢٨ ٢١	٣٥ ٥	٤٨/٦٣٩		الشرقية
٢٧ ٣٩	٢٩ ٢٥	٤٦/١١٦		الدقهلية
٢٢ ٣٦	٣٤ ٣٠	٦٧/٥٣٥		المنوفية
٢٣ ١٠	٣٥ ٥	٧٩/٤٣٦		الغربية
٢٣ ٢٨	٢٥	٢٥/٢٧٠		البحيرة
المتوسط	المتوسط			
٣٠ ٢٧	٣٢ ٢٠	٢٩٧/٧٩٦		المجموع

الوجه القبلى

خراج الفدان		جملة خراجها		المديرية
فدان ساحه ٤٢٠٠ م.م	فدان ساحه ٤٤١١ م.م	بارة قرش	بارة قرش	
٣٦	٢	٣٨	١٠	الجيزة
٢٩	٣	٣٠	٣٠	الاطفيحية ..
٤١	٣٨	٤٤	١٥	بنى سويف ..
٣١	٣٧	٣٣	٣٠	الفيوم
٣٣	٦	٣٥		المنية
٣٣		٣٥		أسيوط
٣٣	٥	٣٥		جرجا
٣٢	٣٨	٣٤	٣٥	اسنا
المتوسط	المتوسط			
٣٤	٧	٣٦	٥	المجموع

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

متوسط خراج الفدان بالقروش		جملة الخراج		الجهة
فدان ساحه ٤٢٠٠ م.م	فدان ساحه ٤٤١١ م.م	بالجنيحات	بالجنيحات	
٣٠	٢٧	٣٢	٢٠	الوجه البحرى
٣٤	٧	٢٦	٥	القبلى
المتوسط العام	المتوسط العام			
٣٢	٢٠	٣٤	١٥	الجملة

وأما محصول القطن الواحد فأورد عنه ما نجاز
في كتابه ج ٧ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول القطن
قح	أر ادب
شمير	من ٧ إلى ٨
فول	٤ د ١٥
عس	٤ د ١٠
ذرة صيفية	٤ د ٧
د شامية	٤ د ١٠
حص	٣ د ٧
ترمس	٣ د ٧
حبة	٦ د ٨
كتان	٣ د $\frac{1}{3}$
أرز دمياطي	ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة
أرز رشيدى	من ٧ إلى ٥
قطر	ضريبة وزنها ٣١٠ أقة
دخان	من ٤ إلى ٦
زعفران	٤
	١٠
	قطن أر ادب
	$\frac{1}{7}$ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانجان عن كيفية استغلال الأرض
في مصر قال :

إن الطمي الذي يرسب من ماء النيل على الأرض
سنوياً يجي مواتها ، ويساعد على خصها وتتم مزرعتها
دواماً . ولهذا لا يربحها الفلاحون ولا يدعونها وقتاً بدون زراعة ،
بل يكتفون بتنوع المزرعات فيها . فالأرض التي تزرع
في سنة قمح مثلاً تزرع في السنة التي تليها شعيراً أو فولاً
أو ذرة أو عدساً . ويزرع الشعير في الأراضي التي تقل
رطوبتها عن غيرها . لأن الأرض الجافة لا تنمو
عن القمح

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض
المراعي الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها
مدة أشهر الربيع

ويزرعون القوط مع التبغ ، وفي بعض الأحيان
مع الترمس والحلبة والحبص . وتنمو هذه النباتات
في كل مكان تزرع فيه بلافق

وتلي زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد
هذه الكتان ثم النيل (النيل) الذي يبقى نباته في الأرض
ثلاث سنوات .

وأما عاصيل القطر المصري من الجيوب سنة ١٨٧١ م

قصرها كالآتي :

نوع المحصول	كبة المحصول بالأردب
قح.....	١/٢٠٠/...
فول.....	١/٢٠٠/...
شعير.....	٦٠/...
عسل.....	١٢٠/...
ذرة صيفية.....	٨٠/...
د شامية.....	١٥٠/...
حلبة.....	١٣٠/...
حص.....	٨٠/...
ترمس.....	٤٠/...
المجموع	٤/٣٢٠/...

وكان ثمن بيع الأردب منها كالآتي:

نوع المحصول	ثمن الأردب منه بالقروش
قح.....	٥٠
فول.....	٣٠
ذرة.....	٣٢
حص.....	٢٧
ترمس.....	١٨

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول
مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزاة محمد على
ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأتليان

(٢) فرضة الرؤوس

(٣) إيرادات الجمارك

ثم تكلم عن ضريبة الأتليان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القمم الأكبر
من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين مايجب على كل
ملتزم تحصيله حسباً أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتقسم ضريبة الأتليان الى ثلاثة اجزاء . الأول
وهو أعظمها غاص بالميرى والثانى غاص بالكشوفية والثالث
فائض الالتزام . فالمال الأميرى حق للسلطان ومال الكشوفية
حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى
كان بين الزيادة والتقصان كان دفعه محتماً فى كل سنة
أسوة بالمال الأميرى ومال الكشوفية . وكان يجبى على ذمة
الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد
سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون
فرضوا ايضاً لأنفسهم رسوماً على الفلاحين عرفت باسم (البرانى)
كانوا يحتمون عليهم دفعها

ولم تكن جميع الأراضي المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها مفي منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضي التي عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضي البور التي لا تأتي بمحصول . أما الأراضي الرديئة وهي التي كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضا عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضي الجيدة . وأما أراضي الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضي الأثر هي التي كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبراني

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو في الثمن ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميري . ويقدر متوسط الخراج في الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الحصب المزيدي يفرض عليها طاعة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتي أقل منها خصباً يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالي أناسا قادرين على الزراعة ما يقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضي غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد علي من ضريبة الخراج . اهـ

ثم دون كلوت بالصفحة ٣٦٤ بياناً بالأراضي المرووعة
والممكن زرعها في مصر ومساحتها بالأفدنة الى مسطح
كل منها ٤٠٨٣ متراً مربعاً . وقد ذكرنا ذلك في البيان الآتي
مع ما يقابلها من الأفدنة الى مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع
ومع أنه أغفل ذكر السنة التي أجرى فيها
احصاء هذه الأراضي فن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك .
لأنها هي السنة التي أورد دخلها في مؤلفه :

بيان أراضي مصر المرووعة والقابلة للزراعة
الوجه البحري

مساحة أراضيها المرووعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحة ٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م	
٢٨١/٩٢١	٢٩٠/٠٠٠	القليوبية
٣٤٩/٩٧١	٣٦٠/٠٠٠	الشرقية
٣١١/٠٨٦	٣٢٠/٠٠٠	الدقهلية
٩٩١/٦٤٣	٣٠٠/٠٠٠	المنوفية
٤٣٧/٤٦٤	٤٥٠/٠٠٠	الغربية
٧٣٨/١٧٥	٢٤٥/٠٠٠	البحيرة
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	المجموع

الرجح القبلى

مساحات أراضي المزرعة والقابلة للزراعة		المديرية
٢٢٤٠٠٠	٣٢٤٠٠٠	
٢٤٦/٩٢٤	٢٥٤/٠٠٠	الجيزة
١٣٥/٥١٧	١٣٩/٤٠٠	بنى سويف
١٢٠/٥٤٦	١٢٤/٠٠٠	الفيوم
١٥٦/٥١٥	١٦١/٠٠٠	الغشن
١٤٤/٠٧٢	١٤٨/٢٠٠	بنى مزار
١٤٨/٥٤٣	١٥٢/٨٠٠	المنية
٩٧/٥٧١	١٠٠/٣٦٧	ملوى
٩٦/٢٠٨	٩٨/٩٦٤	منفلوط
١٥٨/٩٩٨	١٦٣/٥٥٤	اصيوط
١٣٠/٤٣٢	١٣٤/١٦٩	سوهاج
٩٨/٣٩٧	١٠١/٢١٧	جرجا
٩٦/٠٧٥	٩٨/٨٢٨	فرشوط
٩٩/٥٣٧	١٠٢/٣٩٠	قا
٤٦/٠١٨	٤٧/٣٣٧	اسنا
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	المجموع

جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة
بالوجهين البحرى والقبلى

المساحة أراضيا المزروعة والقابلة للزراعة	المساحة	الجهة
٢٢٠٠ فدان مساحة	٤٠٨٣ فدان مساحة	
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	الوجه البحرى ...
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	و القبلى
٣/٦٨٥/٦١٣	٣/٧٩١/٢٢٦	الجملة

أما مساحة الأراضى غير المزروعة فقد ذكرها
جملة واحدة وذلك كالآتى :

مساحة أراضيا غير المزروعة	المساحة	الجهة
١١٠٠ فدان مساحة	٤٠٨٣ فدان مساحة	
١/٥٣٦/٩٥٨	١/٥٨١/٠٠٠	الوجه البحرى
١/٥٩٦/٠٣٩	١/٦٤١/٧٧٤	و القبلى
٣/١٣٢/٩٩٧	٣/٧٢٢/٧٧٤	الجملة

وبإضافة مساحة هذه الأراضي الى مساحة الأراضي المزروعة يكون مجموع المساحتين كالآتي :

أراضيها المزروعة وغير المزروعة		الجهة
٣٣٤٦٠٠	٣٣٤٠٨٣	فدان مساحة
٣/٤٤٧/٢١٨	٣/٥٤٦/٠٠٠	الوجه البحري
٣/٣٧١/٣٩٧	٣/٤٦٨/٠٠٠	الوجه القبلي
٦/٨١٨/٦١٠	٧/٠١٤/٠٠٠	المجموع

وأما محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م فقد أورد عنها مانيجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢)
البيان الآتي :

نوع المحصول	كمية المحصول
قمح	١/٤٥٠/٠٠٠
فول	٧٠٠/٠٠٠
شعير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
ذرة صيفية	٧٥٠/٠٠٠
عسل	٧٠/٠٠٠
حصص	٢٥/٠٠٠
ترمس	٢٠/٠٠٠
حلبة	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى	٥٠/٠٠٠
بذر كتان	٢٢/٠٠٠
بذر خس	٨/٠٠٠
سمسم	١٨/٠٠٠
بذر قرطم	١/٥٠٠
بالقناطير	
قطن شجيرات	١١٠/٠٠٠
قطن نبات	٤/٥٠٠
سكر	٨/٥٥٨
زعفران	٥٨٣
خلاء	٣٥/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
كتان	١٨/٠٠٠
شمع عسل	٥٠٠
عسل	٧/٤٠٠
ملح البارود	١٥/٧٨٤
بالآق	
نيل (نيلة)	٧٧/٣٠٠
أفيون	١٤/٥٠٠
حرير	٣٠٠ و ٦/١٥٠

ولم يذكر كلوت بك الضريبة التقديرية لسنة ١٨٣٣ م
إلا جملة واحدة قال إنها بلغت ٧٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك
(١٩٢٢/٠٨٤/١٠ ج. م.) . وقسمة هذا المبلغ على المساحة
المزروعة يكون الناتج $\frac{1}{4}$ ٢٨ من القروش وهو متوسط
خراج الفدان الذي مساحته ٤٠٨٣ مترا مربعا .
ويكون متوسط خراج الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع .
هو $\frac{1}{4}$ ٢٩ من القروش

الحديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنا السنين الاولى من حكم هذا الحديوى
لانها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى
محمد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قبل
الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عهد النواحي حسبا
جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :-

الوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٣	القليوبية
٤٣٥	الشرقية
٢٤٣	الدقهلية
٣٣١	المنوفية
٥٤٧	الغربية
٣٠١	البحيرة
٧/٧٢٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٧	الجبلة
١٦٨	بنى سويف
٩١	القيوم
٢٦٧	المنية
٣١٩	أسيوط
١٨٩	جرجا
١٠٩	قنا
١٠٧	اسنا
١/٤١٧	المجموع

جدة عدد النواحي بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٢٢٠	الوجه البحرى
١/٤١٧	القبلى
٣/٦٣٧	الجهة

أما عدد الألفنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان في كل
مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفنتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٨٥/٦٧٧	القليوبية
٤٢٠/٥١٢	الشرقية
٤٥٣/٦١٧	الدقهلية
٣٣٨/٨٩٣	المنوفية
٨١٢/٨٨٦	الغربية
٣٩٨/١٢٧	البحيرة
٢/٦٠٩/٧١٢	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفنتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٧٤/٤٩٦	الجيزة
٢٢٧/١٤٢	بنى سويف
٤٠١/٦٣٨	نقل بعه

عدد أفنتها	المديرية
٤٠١/٦٣٨	ماقبله
١٩٤/٠٠٩	الفيوم
٣٨/٦١٤	المنية
٤١٣/٢٤٥	اسيوط
٣٢٠/٤٢٦	جرجا
٢٣٣/٢٠٠	قنا
١٣٣/٥٦٢	اسنا
٢/١٠٤/٦٩٤	المجموع

جملۃ الافنتۃ بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفنتها	الجهة
٢/٦٠٩/٧١٢	الوجه البحرى
٢/١٠٤/٦٩٤	القبلى
٤/٧١٤/٤٠٦	الجملۃ

وأما جملۃ خراج كل مديرية وخراج القدان
 فيها الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة
 ١٨٨١ م كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوبية	٢٥٦/٢٦٦	١٣٨
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ $\frac{1}{2}$
الغربية	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	المتوسط ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة	١٩٣/٥٩٢	١١١
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية	٢٦٣/٦٢٣	٧١ $\frac{1}{2}$
نقل بعده	٧٥١/٦٦٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٧٥١/٧٦٥	ح
أسيوط.....	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا.....	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنا.....	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{4}$
اسنا.....	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{4}$
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط ح ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين
البحرى والقبلى

الجملة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	ح ١١٠
القبلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام ح ١٠٣ $\frac{1}{4}$

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع
الذى نبحت فيه

فمدد نواحي كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م
هو كالآتي :

الوجه البحرى
المحافظات

المحافظة	عدد نواحيها
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قناة السويس	١٩
دمياط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحراء الشرقية ...	٢٦
» الغربية ...	١٩
المجموع	٣٦٢

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٦٥	القلويية
٣٦٤	الشرقية
٤٠٥	القبليية
٣٠٨	المنوفية
٥٢٠	الغربية
٣٢٠	البحيرة
٢ / ٠٨٢	المجموع

الوجه القبلى

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٥٣	الجيزة
١٧٢	بنى سويف
٩٧	الفيوم
٢٦١	المنية
٦٨٨	قل ببله

عدد نواحيها	المديرية
٦٨٨	ماقبله
٢٨٠	اسيوط
٢٢٨	جرجا
١٣٩	قا
٨١	اسوان
١/٤١٦	المجموع

جدة نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٣٦٢	المحافظات
٢/٠٨٢	الوجه البحرى
١/٤١٦	القبلى
٣/٨٦٠	الجهة

وأما عدد الأفدنة المربوط عليها الخراج
فى سنة ١٩٢١ م والى مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

هو في كل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها	المديرية
٢٠١/٧٠٠	القليوبية
٦٠٦/٨٠٠	الشرقية
٥١٨/٠٠٠	الدقهلية
٣٤٧/٤٠٠	المنوفية
٩٢٣/٣٠٠	الغربية
٧٤٥/٧٠٠	البحيرة
١/٧٠٠	حافظه القنال
٣/٣٤٤/٦٠٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها	المديرية
١٨٠/٦٠٠	الجيزة
٢٢٥/٢٠٠	بنى سويف
٣٣١/٨٠٠	الفيوم
٣٧٨/٧٠٠	المنية
١/١١٦/٣٠٠	تقل بعده

عدد أفنتها	المديرية
١/١١٦/٣٠٠	ماقبله
٤١٢/٢٠٠	اسيوط
٣٠٩/٧٠٠	جرجا
٣٣٣/٩٠٠	قنا
٩٩/٠٠٠	اسوان
٢/٣٧١/١٠٠	المجموع

جملة الأفنته بالوجهين البحرى والتبلى

عدد أفنتها	الوجه
٣/٣٤٤/٦٠٠	الوجه البحرى
٢/٣٧١/٢٠٠	و التبلى
٥/٦١٥/٧٠٠	المجموع

وفى هذه الستة كانت جملة الخراج لهذه الأفنته

ونخراج الواحد منها بكل مديرية كالآتي :
الوجه البحرى

المديرية	جمله خراجها	خراج الفدان
القليوبية	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{1}{7}$
الشرقية	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{1}{7}$
الدقهلية	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{1}{7}$
المنوفية	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
النورية	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{1}{7}$
البحيرة	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوسط ٩٥

الوجه القبلى

المديرية	جمله خراجها	خراج الفدان
الجيزة	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{1}{7}$
بنى سويف	٢٥٦/٧٨١	١١٤
قل بعله	٤٦٨/٨٥٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج القدان
ماقبله	٤٦٨/٨٥٥	ح
الفيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ $\frac{1}{7}$
جرجا	٢٥٥/٧١٤	٨٢ $\frac{1}{7}$
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ح ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج القدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج القدان
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	ح ٩٥
القبلى	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ح ٩١

وقد جاء في مذكرة السيد مرديخ ماكسونيك مستشار
وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل
في سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة
بمصر هي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستغل منها ما هو مخصص لثروة الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستغل منه المساحة المقروضة عليها خراج وهي
٥/٩٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة التي المزروعة الآن
من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

اجمال عام لقسم الخراج

وانا لمجلون في الجداول الآتية ما تضمنه
هذا القسم :

جدول رقم (١)

ان عدد النواحي مدنا أو قرى الذى أوردته
المؤلفون على اختلافهم في عهد من ذكروه من الحكام
وبحسب المصور كالآتي :-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
هيرودوت	أمازيس	٢٠/٠٠٠
ديودور	الفراعنة	١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
ديودور	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	عدد التواحي
ابن عبد الحكم.....	سليمان بن عبد الملك.....	١٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمي.....	المستنصر بالله.....	٢/١٨٦
ابن الجيعان.....	حسام الدين لاحق.....	٢/٣١٦
و ..	الناصر محمد.....	٢/٣١٦

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	عدد التواحي
جومار.....	الجمهورية الفرنسية.....	٣/٩٦٢

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	عدد التواحي
مانجان.....	الوالي محمد علي.....	٣/٤٧٥
إحصاء سنة ١٨٨٢ م	الحديوي توفيق.....	٣/٦٣٧
و .. ١٩١٧ م	السلطان محمد الأول.....	٣/٨٦٠

جدول رقم (٢)

ان مساحة الأراضي المقروض عليها خراج في مصر
والتي أوردتها المؤرخون على اختلافهم في عهد من ذكروهم
من الحكم كانت في كل من عصورهم كالآتي :

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	زمن الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	البطالسة.....	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	الرومان.....	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأقدنة
تقدير	البيزنطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأقدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى	المأمون	٣/٠٠٤/٣٣٧
"	المعز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المزدد بن ابي	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين	٥/١٣٣/٦٩٣
"	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأقدنة
أمير الألاى چا كوتان	العثمانيون	٤/٥٤٧/٢٢٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاي جاكوتان	الجمهورية الفرنسية....	٤/٥٤٢/٧٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالي محمد علي.....	٣/٦٨٥/٦١٣
احمد الحكمة سنة ١٨٨١ م	الحديوي توفيق.....	٤/٧١٤/٤٠٦
..... ١٩٢١ م	السلطان نواد الأول...	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التي أوردتها مختلفو المؤرخين
في عهد من ذكروه من الحكام كانت في كل من

عمورم كالآتي:-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمي	يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه	مقناوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠
.....	فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقرئى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
.....	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٢٠٪)	الرومان	٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رومارد (تقدير)	البيزنطيون	١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم	عمر بن الخطاب	٨١٦/٦٦٦
اليقطينى د د	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى د د	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٧/٤٠٠/٠٠٠
المقريزى	المأمون	٧/٥٥٤/٠٠٠

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه.....	المعز بالله.....	٤٨٠/٠٠٠
..... د د	احمد بن طولون.....	٧/٥٨٠/٠٠٠
المقرزى.....	الانشيد محمد.....	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل.....	المعز لدين الله.....	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الارمنى.....	المستنصر بالله.....	١/٨٧٢/٦٠٠
المقرزى.....	صلاح الدين الأيوبي..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيعان.....	حسام الدين لاحق.....	٦/٤٨٩/٩٥٠
..... د	الناصر محمد.....	٥/٦٥٦/٩٧٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس.....	الحكومة العثمانية....	٩٩٠/٠٠٠
استيف..... د	١/٠٥٢/٩٥١

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف.....	الجمهورية الفرنسية....	٨٦٩/٦١٣

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احمد الحكيم سنة ١٨٨١ م	الحديوى توفيق	٤/٨٨٠/٥١٨
د د د سنة ١٩٢٩ م	السلطان فراد الاول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ من مريع
كما نوه عنه عثقتو المؤلفين فى حد من ذكروه من
الحكام وبحسب الصور كالاتى:

عصر الفراغة

المصادر	الحكام	خراج القدان بالقروش
تقدير ١٠٪	الفراغة	٣٥
تقدير ١٠٪	د	٧٠

عصر البطالة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالة	$\frac{7}{1970}$

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	$\frac{70}{70}$

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البيزنطيون	$\frac{30}{30}$

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	عمر بن الخطاب	$\frac{1}{137}$
.....	٧
.....	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك	٨
المقريزى	المأمون	٨٥
.....	المعتز بالله	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله	$\frac{1}{297}$
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين	١٢٥
.....	الناصر محمد	$\frac{3}{1074}$

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	العثمانيون	$\frac{1}{73}$

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج القندان بالقروش
استيف	الجمهورية الفرنسية	$\frac{19}{19}$

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج القندان بالقروش
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالي محمد علي	$\frac{291}{4}$
إحصاء الحكومة سنة ١٨٨١	الحديوي توفيق	$\frac{1031}{4}$
١٩٢١ د د د	السلطان نواد الأول	٩١

خاتمة

ان مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى القطر
المصرى هى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تبنى فيها
الاسماك . والمقدار الاول قسمان :

(١) ٥/١٠٠/٠٠٠ فدان تبنى منها الضرائب باعتبار
انها مزروعة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان غير مزروعة الآن وقابلة
للزراعة فى المستقبل

وجملة سكان مصر حسب احصاء سنة ١٩١٧ م هى
١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر
المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ
يخصر كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال
عدد السكان منذ احصاء سنة ١٩١٧ م فى ازدياد مطرد . فاذا
تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانبا نجد زيادة عدد المواليد
على عدد الوفيات فى سنة ١٩٢١ م حسب تقدير مصلحة
الاحصاء بلغت ٢٧٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة

وكما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولاريب عندنا في أن متوسط هذه الزيادة يبلغ سنوياً ٢٥٠/١٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية التوفية - وهي أخصب أرض مصر - قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها هاجرون لأنهم لا يجدون ما يقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية القدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بنسبة على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة في مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/١٠٠٠ فدان تكفي لمعيشة ١٦/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة . وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٧٧٠ بتقدير مصلحة الاحصاء . فإذا أضفنا إلى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/١٠٠٠ وأضفنا المجموع إلى احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م ١٣/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة . وطرحه من ١٦/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي ٣/٠٠٠/١٠٠٠ نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية . فإذا سلم لنا أنها ٢٥٠/١٠٠٠ سنوياً يتلشى هذا العجز بعد اثني عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات فقط تكفي لذلك إذا جرت الأمور في مجراها الطبيعي وإذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهي تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها
كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لزمنها من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو
مقدار يتلشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة
فكون السنوات اللازمة للاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو
بالحرى خمساً وعشرين سنة أى ربع قرون أو نصف العمر
الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى
حالتين وهما :

الأولى : اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد
للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه
فى مدة اثني عشرة سنة على الأكثر

الثانية : اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا
الى الحد المذكور فى مدة ثلاثين سنة على الأكثر .

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب اليما من
جبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سيمرى بعيني رأسه
انقضاء هذه السنين . فاذا نضع بعدد الزيادة مستمرة
فى السكان ؟

لأريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل
لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد له
هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى

على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمال بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا وهذا الجزء المروى يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لويبة غربا . وليس في الامكان رى أرض الصحراويين المذكورين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فيستمر جديها لهذا العائق الذي لا يمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيل في مصر الارتفاع بأرض لا يرويهما النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر . فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة واقترضنا ارتحالها الى ماورد البحار وتركنا جانبا كرامة المصرى فالتا لانحد مايققق لما أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية وثقافة وديانة . فهذه الجهة في حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للبيئة فقضلا عن أن مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن يتفقع به عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفترض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط . ومنى انقضى هذا الاجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بيننا من جديد

وحاشا أن تقصد تثييط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وإنما التقصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل المشكل الذي نحن بآزائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مائة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لامتزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر متى مائة طام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبق كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين في يدهم حظ مصر وفي قلوبهم يضرعون لها التفع والمصلحة

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	فاتحة الكتاب
٦ - ٥	المقدمة
٨٩ - ٧	القسم الأول - الايرادات
١٧ - ٧	الفصل الاول - عصر الفراعنة :-
٧	الايارات في عهد فرعون موسى
٨ د د د تدارس بن صا
٨ د د د كلكن بن خريتا
٨ د د د فرعون الاول
٨ د د د الفراعنة
٩ د د د فرعون يوسف
١١ - ٩ د د د فرعون مصر
١١ د على يد عزيز مصر
١١ د في عهد الريان بن الوليد
١٧	ملخص الايرادات في عصر الفراعنة
١٨ - ١٧	الفصل الثاني - عصر البطالسة :-
١٣	الايارات في عهد بطليموس فيلادلف
١٤ د د د بطليموس اوليت

الموضوع الصفحة

١٧ - ١٦	إملاك الملوك البطالسة (دخل التاج).....
١٨ - ١٧	ملخص الإيرادات في عصر البطالسة.....
٢٠ - ١٨	الفصل الثالث — عصر الرومان :-
١٩ - ١٨	إصلاحات أغسطس في مصر
٢٠ - ١٩	موارد الإيرادات
٢٠	ملخص الإيرادات في عصر الرومان
٢٣ - ٢٠	الفصل الرابع — عصر البيزنطيين :-
٢٢ - ٢٠	مركز المقوقس الديني والسياسي.....
٢٢	للإيرادات في عهد الروم.....
٢٣	الإيرادات في عهد هرقل.....
٢٣	» » » المقوقس.....
٢٣	ملخص الإيرادات في عصر البيزنطيين
٦٢ - ٢٣	الفصل الخامس — عصر العرب :-
٤٧ - ٢٣	الإيرادات في عهد الخلفاء الراشدين :-
٤٤ - ٢٣	» » خلافة عمر بن الخطاب.....
٤٧ - ٤٤	» » خلافة عثمان بن عفان.....
٤٩ - ٤٧	الإيرادات في عهد الدولة الأموية :-
٤٨ - ٤٧	» » خلافة معاوية بن أبي سفيان
٤٩ - ٤٨	» » خلافة سليمان بن عبد الملك
٤٩	الإيرادات في عهد الدولة العباسية :-

الصفحة

الموضوع

٤٩	الإيرادات في خلافة هرون الرشيد
٥١ - ٥٠	الإيرادات في عهد الدولة الطولونية :-
٥٠	» » حكومة أحمد بن طولون
٥١ - ٥٠	» » حكومة شمارويه
٥٤ - ٥٢	الإيرادات في عهد الدولة الأخشيدية :-
٥٢	» » حكومة الأخشيد محمد بن طنج
٥٤ - ٥٣	» » حكومة كافور الأخشيدى
٥٩ - ٥٤	الإيرادات في عهد الدولة الفاطمية :-
٥٥ - ٥٤	» » خلافة المعز لدين الله
٥٥	» » » المعز بالله
٥٦ - ٥٥	» » » الحاكم بأمر الله
٥٧ - ٥٦	» » » المستنصر بالله
٥٨ - ٥٧	» » » المستملى بالله
٥٩ - ٥٨	» » » الحافظ لدين الله ...
٦٠ - ٥٩	الإيرادات في عهد الدولة الأيوبية :-
٦٠ - ٥٩	» » حكومة صلاح الدين
٦٠	الإيرادات في عهد دولة المماليك البحرية :-
٦٠	» » حكومة الظاهر بيبرس
٦٢ - ٦١	ملخص الإيرادات في عصر العرب
٦٥ - ٦٢	الفصل السادس — عصر العثمانيين :-

الموضوع الصفحة

٦٣	ايرادات مصر في أوائل القرن السابع عشر
٦٣ - ٦٤	إدارة مصر في عصر السلطان سليم الأول وابنه سليمان
٦٤	عختلف أبواب الإيرادات
٦٥	ايرادات مصر في القرن الثامن عشر
٦٥	ملخص الإيرادات في عصر العثمانيين
٦٦ - ٧٠	الفصل السابع - عصر الفرنسيين :-
٦٦	مالية مصر عند وصول الحملة الفرنسية
٦٦	نظام الضرائب في عهد بوناپارت
٦٦ - ٦٧	انتشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل
٦٧	سن قوانين بضرائب أخرى على الوصايا ... الخ.
٦٨ - ٦٩	ايرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م
٦٩ - ٧٠ م ١٨٠٠ م
٧٠	القرارات الحربية
٧٠ - ٨٥	الفصل الثامن - الأسرة المحمدية العلوية :-
٧١ - ٧٥	الإيرادات في عهد محمد على
٧٦ عهدى الوالىين ابراهيم وعباس الأول
٧٧	الإيرادات في عهد الوالى سعيد

الموضوع الصفحة

٧٨-٧٧	الارادات في عهد الخديوى اسماعيل
٨٠-٧٩ توفيق د د د د
٨١-٨٠ عباس الثانى د د د د
٨٣-٨٢ السلطان حسين كامل د د د د
٨٤-٨٣ الملك فؤاد الاول د د د د
٨٥	ملخص الارادات في عهد أسرة محمد علي ...
٨٩-٨٦	إجمال عام لقسم الارادات
١١٩-٩١	القسم الثانى — الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة
٩٣-٩١	الفصل الاول — حكومة الفرس :-
٩١	الحكومة الفارسية في مصر
٩٢-٩١	إتاوة المقاطعة الفارسية السادسة
٩٣-٩٢	ايراد بحيرة موديس
٩٣	اتاوة مصر في حكومة الفرس
٩٥-٩٣	الفصل الثانى — حكومة الرومان :-
٩٤-٩٣	استبداد اغسطس بإدارة مصر وماليها
٩٥-٩٤	النلال الذى كانت تصدرها مصر الى روما
٩٥	تقدير عدد سكان روما في ذلك الحين
١٠١-٩٥	الفصل الثالث — حكومة البيزنطيين :-

٩٦	الغلال التي كانت على مصر القسطنطينية وقيمها في عهد جوستنيان
٩٦	الضرائب في مصر في ذاك العهد
٩٦ - ٩٧	ما كان يتخذ من التنازير في تحصيل هذه الضرائب
٩٨ - ٩٩	الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين
٩٩ - ١٠١	ما كان مفروضاً على مناطق مصر من الغلال
١٠٠	الأتاوة في حكومة البيزنطيين
١٠١ - ١٠٧	الفصل الرابع - الحكومة العربية :-
١٠١ - ١٠٤	الأتاوة في عهد الدولة الأموية :-
١٠١	الأتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان
١٠١ - ١٠٣	د د د هشام بن عبد الملك
١٠٣ - ١٠٤	د د د مروان الثاني
١٠٤ - ١٠٧	الأتاوة في عهد الدولة العباسية :-
١٠٤	الأتاوة في خلافة المهدي بن المنصور
١٠٥	د د د هرون الرشيد
١٠٥ - ١٠٦	د د د المأمون
١٠٦ - ١٠٧	د د د المعتز بالله
١٠٧ - ١١٥	الفصل الخامس - عصر العثمانيين :-
١٠٨	الأتاوة في سنة ١٦١٥ م
١٠٩	د د د ١٦٢٦ م

الصفحة	الموضوع
١٠٩	الاتاوة في سنة ١٦٨٠ م
١١٠	حال ولاية مصر وما كان عليهم في هذا العصر
١١١-١١٠	النقود (الخزنة) التي كانت ترسل من مصر الى القسطنطينية
١١١	الإيرادات التي يستولى عليها الولاية
١١٢	الاتاوة في النصف الثاني من القرن السابع عشر
١١٢-١١٤	الترتيبات التي وضعها السلطان سليمان لارسال الخزنة
١١٤	الإدارة العثمانية المالية
١١٥	الاتاوة في القرن الثامن عشر
١١٥	ملخص الاتاوة في عصر العثمانيين
١١٥-١١٧	الاتاوة في عهد الاسرة الممهدية العلوية :-
١١٦	الاتاوة في عهد محمد علي
١١٦	د في عهدى عباس الاول وسعيد
١١٦-١١٧	د من عهد اسماعيل الى الآن ..
١١٧-١١٩	إجمال عام لقسم الاتاوة
١١٩-٣٣٥	القسم الثالث - الخراج والمساحة المفروض عليها
١١٩-١٥٩	الفصل الأول - عصر القراغتة :-
١١٩-١٢٠	توزيع الأراضي في عهد سيديستريس
١٢١-١٢٣	نظام مصر ويسرها في عصر القراغتة

الصفحة

الموضوع

١٢٤-١٢٣	حالة الفلاح في الزمن القديم
١٢٤	منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة
١٢٤	مسح الأراضي ووحدة مقياسها
١٢٥	مصلحة المساحة وما يقيد في سجلاتها
١٢٥	كيفية تقدير الخراج بالعرش
١٢٦-١٢٥	نقص الخراج بنقص النيل
١٢٦	اقامة المقاييس لمعرفة حالة النيل
١٢٦	كيفية جباية العشور
١٢٧	تقدير مساحة المربع الذي وزعه ميزوسترس على كل ساكن
١٥٥-١٢٨	مباحث لمعرفة ما يلفه الخراج بالعرش :
١٣٢-١٢٨	المبحث الأول :
١٢٩-١٢٨	مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الزمن القديم
١٣٠-١٢٩	المساحة المزروعة بالفعل
١٣٢-١٣٠	بيان عدد الأفدنة المزروعة قديما
١٣١	البحيرات التي في شمال الدلتا ومساحتها
١٤١-١٣٢	المبحث الثاني :
١٣٥-١٣٢	خصب الأرض في عصر الفراعنة ومحصول الفدان
١٣٦	نظام دفع الضرائب في القرن السادس ...
١٣٦	مقدار المساحة المزروعة جبا

الصفحة	الموضوع
١٣٧-١٣٦	تحریم زراعة القول
١٣٧	زراعة الذرة
١٣٨-١٣٧	كثرة حفر الترع في مصر
١٣٩-١٣٨	مساحة الأراضي المزروعة ذرة
١٣٩	زراعة الأرز
١٤٠-١٣٩	محاصيل مصر الزراعية في عصر الفراعنة
١٤٠	سبب بناء عمرو بن العاص مقياس حلوان
١٤١	محاصيل مصر الزراعية الحالية
١٤٩-١٤١	المبحث الثالث :
١٤٢	(أ) تعيين السكان من عدد الأقدنة المزروعة
١٤٥-١٤٢	(ب) د د د البلاد الآهلة ...
١٤٧-١٤٥	(ج) د د د الأتقى إلى دقت الجزيرة عند الفتح العربي
١٤٨-١٤٧	(د) تعيين السكان مما يستهلك أهل مصر من القلال
١٤٩	ملخص المباحث السابقة
١٥٠-١٤٩	عدد بلاد مصر وسكانها في عهد الرومان
١٥٤-١٥٠	التدليل على كثرة سكان مصر في الزمن القديم
١٥٥	تقدير قيمة الخراج في عهد الفراعنة على حساب العشر

الصفحة	الموضوع
١٥٥	ضريبة الخراج في عهد الامبراطورية الوسطى
١٥٨-١٥٦	خراج مصر في عصر الفراعنة :
١٥٦	د د على يد يوسف بن يعقوب ...
١٥٦	د د في عهد منقاوس
١٥٧	د د د د فرعون موسى
١٥٧	د د د د الريان بن الوليد (فرعون يوسف)
١٥٧	خراج مصر في عهد كفاوس
١٥٨-١٥٧	مساحة الاراضى المزروعة في عهد الفراعنة ..
١٥٩-١٥٨	ملخص الخراج في عهد الفراعنة
١٦٤-١٦٠	الفصل الثالث - عصر البطالسة :-
١٦٠	تقسيم الاراضى في عصر البطالسة
١٦١	توزيع ملكية الاراضى في عهد البطالسة والفراعنة
١٦٢-١٦١	اختلاف فرض الخراج على الاراضى في العهدين
١٦٢	نسبة الخراج على الاراضى الممتازة
١٦٣	مساحة اراضى الكهنة وخراجها
١٦٤-١٦٣	د د الملوک
١٦٤	د د الجند وخراجها

الموضوع	الصفحة
الحراج في عصر البطالمة	١٦٤
الفصل الثالث - عصر الرومان :-	١٦٥ - ١٦٩
الإدارة الرومانية في مصر	١٦٥ - ١٦٦
وفاء النيل قبل عهد يترون وفي عهده	١٦٦ - ١٦٧
النظام الزراعي لمصر	١٦٧
أغسطس وامتيازات الكهنة ورجال الحرب بمصر	١٦٨
الحراج بواقع خمس المحصول	١٦٨ - ١٦٩
اسلوب الري الذي كان معمولاً به	١٦٩
الحراج في عصر الرومان	١٦٩
الفصل الرابع - عصر البيزنطيين :-	١٦٩ - ١٧٣
القاعدة التي بنى عليها فرض الحراج ونتائجها	١٧٠
قاعدة توزيع الحراج في عهد قسطنطين	١٧١ - ١٧٢
» » » » ديوكتيان	١٧٢
الحراج في عصر البيزنطيين	١٧٣
الفصل الخامس - عصر العرب :-	١٧٤ - ٢٣٨
تمهيد :	١٧٤ - ١٩٦
مايجوز للخليفة اتخاذه عندما تفتح	١٧٤
البلاد غنوة	١٧٤
هل فتحت مصر غنوة أو بصلح وشروط ؟...	١٧٤
أفكار الرأي الأول	١٧٤ - ١٧٥

الموضوع	الصفحة
أفكار الرأي الثاني	١٧٥
ذكر من قال فتحت مصر عنوة	١٧٥-١٧٩
ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح	١٧٩-١٨٤
السبب في هذا الخلاف	١٨٤
تفسير مسألة فتح مصر	١٨٥-١٨٩
ما فعله عمر في ارض سورية والعراق	١٨٩-١٩٦
المساحة المفروضة عليها الخراج والمرات التي مسحت فيها أرض مصر	١٩٦-١٩٧
الفسدان ومساحة قديما وحديثا	١٩٧-٢٠٥
المساحة المزروعة والخراج في عهد الخلفاء الراشدين:	٢٠٥-٢١٣
الخراج في خلافة عمر بن الخطاب	٢٠٥-٢١٣
المساحة المزروعة والخراج في عهد الدولة الأموية:	٢١٤-٢١٦
أول مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة سليمان بن عبد الملك	٢١٤-٢١٥
ثاني مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة هشام بن عبد الملك والمساحة المزروعة والخراج	٢١٥-٢١٦

الصفحة	الموضوع
٢١٩-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة العباسية :
٢١٧-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في خلافة المأمون
٢١٩-٢١٧	ثالث مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة المعتز بالله والمساحة المزروعة والخراج
٢٢٠-٢١٩	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الطولونية :
٢٢٠	الخراج في حكومة احمد بن طولون
٢٢١-٢٢٠	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الاخشيدية :
٢٢٠	الخراج في حكومة الاخشيد محمد بن طنج
٢٢١-٢٢٠	الرواتب في حكومته
٢٢٩-٢٢١	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الفاطمية :
٢٢٤-٢٢١	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المرحوم لدين الله
٢٢٩-٢٢٤	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المستنصر بالله :
٢٢٩-٢٢٤	النواحي والكفور والخراج عليها :

الموضوع	الصفحة
عدد النواحي والكفور بالوجه البحرى	٢٢٥-٢٢٦
عدد النواحي والكفور بالوجه القبلى	٢٢٦
جملة النواحي والكفور بالوجهين البحرى والقبلى	٢٢٧
الكور وخارجها فى الوجه البحرى	٢٢٧-٢٢٨
د د د القبلى	٢٢٨
جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى ...	٢٢٩
الخراج والمساحة المزروعة فى عهد الدولة الايوية :	٢٢٩-٢٣٨
الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة صلاح الدين :	٢٢٩-٢٣٨
خراج القدان المزروع قضا	٢٣٠
خراج المحاصيل عن سنة ٥٥٧٢ (١١٧٦ م) :	٢٣٠-٢٣٢
خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية	٢٣١
خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية	٢٣١-٢٣٢
خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من الاشجار المختلفة	٢٣٢
خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية	٢٣٣

الصفحة

الموضوع

٢٣٤-٢٣٣	خراج القفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الصينية
٢٣٤	خراج القفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من الأشجار المختلفة
٢٣٦-٢٣٥	مديريات الوجه البحرى وخارجها
٢٣٧-٢٣٦	مديريات الوجه القبلى وخارجها
٢٣٧	جملة خراج مديريات الوجهين البحرى والقبلى
٢٣٨-٢٣٧	استدراك
٢٣٨-٢٣٨	الخراج ومساحة الأراضى المزروعة فى دولة الممالك البحرية :
٢٤٩-٢٣٨	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة المنصور حسام الدين لاجين :
٢٤٠-٢٣٨	الروك الحسامى
٢٤٢-٢٤١	عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٣-٢٤٢ القبلى
٢٤٣	جملة عدد النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٤	خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى
٢٤٥ القبلى
٢٤٥	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٦	عدد الأقدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٧ القبلى

الموضوع الصفحة

٢٤٧	جولة الأفدنة بالوجهين
٢٤٨	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٤٩	د د د د د القبلى ...
٢٤٩	المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٨-٢٥٠	حكومة الناصر محمد بن قلاوون :
٢٥٣-٢٥٠	الروك الناصرى
٢٥٨-٢٥٣	الضرائب التى أبطلها :
٢٥٤-٢٥٣	خزينة ساحل القلة
٢٥٤	د نصف السمسة
٢٥٤	د رسوم الولاية
٢٥٥-٢٥٤	د مقرر الخواص والبنال
٢٥٥	د د السجون
٢٥٦-٢٥٥	د د طرح الفرايج
٢٥٦	د د الفرسات
٢٥٦	د د الاقصاب والمعاصر
٢٥٦	د د رسوم الافراج
٢٥٦	د حماية المراكب
٢٥٦	د حقوق القينات
٢٥٧	د شد الزعماء

الموضوع . الصفحة

٢٥٧ضريبة متوفر الجراريف
٢٥٨-٢٥٧و المباشرين
٢٥٨	استمرار العمل بمقتضى الروك الناصرى الى سنة ١٧٨٤ هـ
٢٦٠-٢٥٩ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ
٢٦١-٢٦٠عدد النواحي بكل كورة في الوجه البحرى
٢٦٢-٢٦١و و و و و القبلى
٢٦٢جولة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٣خراج كل كورة أو مديرية في الوجه البحرى
٢٦٤و و و و و القبلى
٢٦٤جولة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٥عدد الأفدنة بكل كورة في الوجه البحرى
٢٦٦و و و و و القبلى
٢٦٦جولة الأفدنة بالوجهين
٢٦٧خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى
٢٦٨و و و و و القبلى
٢٦٨المتوسط العام لخراج الفدان في الوجهين البحرى والقبلى
٢٦٩-٢٦٥الفصل السادس - عصر العثمانيين :-
٢٦٩خراج مصر في السبع السنين الأولى من
الفتح العثمانى

٢٧٠	طريقة فرض الخراج
٢٧١	قسما الضريبة في الوجه القبلي وطريقة تحصيلها
٢٧١	قسما المال الأميرى وطريقة تحصيلها
٢٧٢	تقرير خراج مصر والروك في عهد السلطان سليم
٢٧٢-٢٧٣	القاعدة المتبعة في تحصيل الخراج
٢٧٣	زيادة الخراج في عهد السلاطين أحمد وتحميد ومصطفى
٢٧٣-٢٧٤	الخراج في أواخر حكم العثمانيين
٢٧٤	عيوب طريقة توزيع الخراج في هذا العهد ...
٢٧٤-٢٧٥	المساحة المزروعة في هذا العهد وعهد القرنين وخراج الفدان
٢٧٥-٢٩٠	الفصل السابع - عصر الفرنسيين :-
٢٧٥	حالتا مصر الزراعية والمالية عند قدوم الحملة الفرنسية
٢٧٥-٢٧٦	الأعمال التي قام بها علماء هذه الحملة في مصر ..
٢٧٦-٢٨١	وصف مساحة مصر لأمير الألائى جا كوتان :
٢٧٦-٢٧٧	وصف وادى النيل
٢٧٧-٢٧٨	د الدلتا
٢٧٨	د شاطئ مصر وموقعها ومسطحها

الصفحة	الموضوع
٢٧٩ - ٢٨٠	تقسيم سطح مصر الى تسعة أقسام.....
٢٨٠ - ٢٨١	استخراج مساحة هذه الأقسام على الخريطة بطريقة المربعات.....
٢٨١	الفدان ومسطحه.....
٢٨٢ - ٢٨٣	اتساع أرض الزراعة في الزمن التاير وأسباب انقاصها بعد ذلك.....
٢٨٣ - ٢٨٤	تفاصيل لمسطحات القطر المصرى على اختلاف أنواعها:
٢٨٣	مساحة عامة لمديريات القطر في الوجه البحرى
٢٨٤	» » » » القبلى
٢٨٤	جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٨٥	بيان مساحة القطر بحسب طبيعة أرضه
٢٨٦	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه البحرى
٢٨٦ - ٢٨٧	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه القبلى.....
٢٨٧	جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى.....
٢٨٨	جملة الخراج في سنة ١٧٩٩ م وخراج الفدان الواحد.....

الموضوع الصفحة

٢٩٠-٢٨٨	بيان عدد نواحي القطر :
٢٨٩	بيان نواحي المديرية بالوجه البحرى
٢٩٠-٢٨٩	» » » القبلى
٢٩٠	جملة نواحي المديرية بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣-٢٩١	الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية :
٣٠٩-٢٩١	عصر الوالى محمد على :
٢٩١	الفاء محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للملتزمين
٢٩١	مسح الحكومة الاراضى وتقريرها الخراج ..
٢٩٢-٢٩١	الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وعيوبها
٢٩٢	إنهاء الاموال المقررة وإبقاء المال الاميرى ..
٢٩٣	طريقة وضع الخراج
٢٩٨-٢٩٣	عدد القرى والافندة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م :
٢٩٣	عدد القرى بالوجه البحرى
٢٩٤	» » » القبلى
٢٩٤	جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٥	عدد الافندة المفروض عليها خراج بالوجه البحرى

الصفحة	الموضوع
٢٩٥-٢٩٦	عدد الافدة المفروض عليها خراج بالوجه القبلى
٢٩٦	جملة الافدة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٧	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه البحرى
٢٩٨	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه القبلى
٢٩٨	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج القدان
٢٩٩	محصول القدان الواحد
٣٠٠	كيفية استغلال أرض مصر
٣٠٠-٣٠١	محاصيل مصر من الحبوب سنة ١٨٢١ م
٣٠١	ثمن مبيع الارذب من هذه المحاصيل
٣٠٢	أنواع الضرائب فى عهد محمد على وضريبة الأتليان
٣٠٣	الأراضى المفروض عليها الخراج والمعفاة منه
٣٠٣	خراج القدان
٣٠٤-٣٠٦	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر :

الصفحة	الموضوع
٠	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه
٣٠٤	البحرى
٣٠٥	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه
	القبلى
٣٠٦	جملة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة
	بالوجهين البحرى والقبلى
٣٠٦	مساحة الأراضي غير المزروعة
٣٠٧	بمجموع مساحة الأراضي المزروعة
	وغير المزروعة
٣٠٩-٣٠٧	حاصل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م
٣٠٩	جملة الخراج في سنة ١٨٣٣ م وخراج القدان
	الواحد
٣١٥-٣١٠	التحديوى توفيق:
٣١٠	عدد النواحي بالوجه البحرى
٣١١ " " القبلى
٣١١	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٢	عدد أفدة الوجه البحرى المقروض عليها
	خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٣-٣١٢	عدد أفدة الوجه القبلى المقروض عليها خراج
	في سنة ١٨٨١ م
٣١٣	جملة الأفدة المقروض عليها خراج في
	سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى

الموضوع	الصفحة
جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه البحرى فى سنة ١٨٨١ م	٣١٤
جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه القبلى فى سنة ١٨٨١ م	٣١٥-٣١٤
جملة الخراج والمتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى	٣١٥
الملك فؤاد الأول:	٣١٦-٣٢٣
عدد نواحى المحافظات	٣١٦
عدد نواحى مديريات الوجه البحرى	٣١٧
د د د القبلى	٣١٧-٣١٨
جملة نواحى المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى	٣١٨
عدد الأفدة المربوط عليها خراج فى الوجه البحرى سنة ١٩٢١ م	٣١٩
عدد الأفدة المربوط عليها خراج فى الوجه القبلى سنة ١٩٢١ م	٣١٩-٣٢٠
جملة الأفدة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى سنة ١٩٢١ م	٣٢٠
جملة خراج كل مديرية وخراج القدان فيها بالوجه البحرى	٣٢١
جملة خراج كل مديرية وخراج القدان فيها بالوجه القبلى	٣٢١-٣٢٢

الصفحة

الموضوع

٣٢٢	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣	مساحة الجزء المزروع والقابل للزراعة.....
٣٢٤-٣٣٥	اجمال عام لقسم الخراج.....
٣٣٦-٣٤٠	خاتمة الكتاب.....



استدراك

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٦٥	١	الآردات	الآردات
٩٦	٨	صلدى	صوليد
١٤٣	٤	عسيس	أمازيس
١٧٦	٦	عمرو	عمر
٢٤٠	٢	راضين	راضين
٢٤١	١	يزيد على	يتقص عن
٢٤٦	١٢	١١٠/٢٢٤	١٠٠/٢٢٤
٢٤٦ و ٢٤٧	١٧ و ١٨	٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٨٢٥/٧٦٧
٢٤٧	٢٠	٥/١٣٣/٧٢٣	٥/١٣٣/٦٩٣
٢٥٠	٥	الرابع عشر	الثامن عشر
٢٥٨	١٧	وقالى	وقال
٢٩٥	٤	فكان مائة ٥١٣٩ م	فكان مائة ٤٤٤١ م

مطبعة صلاح الدين

بشارع الكنيسة المارونية رقم ٣

بالاسكندرية